البنـــك المركـــزي الأردنـــي
CENTRAL BANK OF JORDAN

التقرير السنوي

2015

البنـــك المركـــزي الأردنـــــي

CENTRAL BANK OF JORDAN

التقرير السنوي الثاني والخمسون

2015

دائـــرة الأبحـــاث

رقــم الإيـــداع لــدى دائـرة المكتبـة الوطنيـــة
2002 / 3 / 706

صدر في أيار 2016 **مطبعة البنك المركزي الأردني**

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

مجلـس الادارة

معالي الدكتور زياد فريز

المحافظ ورئيس مجلس الادارة

عطوفة الدكتور ماهر "الشيخ حسن"

عطوفة الدكتور عادل الشركس

نـائبـا المحافـــظ

معـالـي المهندس سعيـــد دروزة

عطوفة المهنـدس ســامر المجـالي

سعادة السيـد ابـراهيــم دبــدوب

سعادة السيـــد عصـــام بـديـــر

سعادة السيـــد غســان نُـقـــل *

* تم تعيين سعادة السيد غسان نُقل عضواً في مجلس إدارة البنك المركزي الأردني اعتباراً من 2015/11/29.

الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني (نهاية عام 2015)

مجلس الإدارة

المحافـــــظ

مكتب المحافـــــظ

اللجان الدائمة التي يرأسها المحافظ
- اللجنة الاستشارية
- لجنة عمليات السوق المفتوحة
- لجنة إدارة خطة استمرارية العمل
- اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات
- لجنة الاستثمار
- لجنة الاستقرار المالي
- لجنة إدارة المخاطر

اللجان الدائمة الأخرى في البنك
- لجنة امن وحماية المعلومات
- لجنة دراسة المقترحات والشكاوى الواردة إلى صندوق اقتراحات وشكاوى العاملين في البنك
- لجنة الكشف على العقارات
- لجنة التعويض عن النقد المشوه
- لجنة اللوازم
- لجنة تسلم اللوازم
- لجنة النشاط الاجتماعي
- لجنة إتلاف النقود
- لجنة عطاءات الدائرة
- لجنة إدارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الاشتمال المالي.

نائب المحافظ

اللجان الدائمة التي يرأسها نائب المحافظ
- لجنة الموارد البشرية
- لجنة العطاءات المحلية

نائب المحافظ

اللجان الدائمة التي يرأسها نائب المحافظ
- لجنة التسليف

مكتب الاستشارات القانونية

دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي

الوحدات الرقابية	الوحدات المساندة
• المجموعات الرقابية • مجموعة الرقابة على المعلومات و التكنولوجيا المصاحبة لها. • مجموعة الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية والتمويل الأصغر	• قسم الدراسات والترخيص • قسم الإحصاءات المصرفية • قسم التركزات الائتمانية والأخطار المصرفية • قسم متابعة العمليات المصرفية • قسم تحليل ودراسة البيانات • قسم حماية المستهلك المالي

دائرة الاستقرار المالي
- قسم المخاطر النظامية والتحليل الاحترازي الكلي
- قسم تحليل الاستقرار المالي

دائرة المدفوعات والعمليات المصرفية المحلية
- قسم إدارة الحسابات
- قسم العمليات المساندة والتسويات
- قسم إدارة أنظمة الدفع والتسويات وخدمات الدفع الإلكتروني
- قسم الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات
- قسم الدراسات والسياسات والإحصاءات
- قسم إدارة تقاص الشيكات
- قسم خدمات الجمهور / العملاء

دائرة الموارد البشرية
- قسم التخطيط والتنظيم
- قسم التدريب والتأهيل
- قسم الموظفين والمستخدمين
- قسم الرواتب والنفقات الذاتية
- قسم الإسكان والادخار والتعويضات
- قسم الخدمات الطبية
- العيـــادة

دائرة الأبحاث
- قسم الشؤون النقدية
- قسم الاقتصاد الوطني
- قسم الاقتصاد الدولي
- قسم ميزان المدفوعات
- قسم المالية العامة
- قسم النمذجة الاقتصادية
- قسم الإحصاء
- المكتبـــة

دائرة إدارة المخاطر
- قسم إدارة المخاطر التشغيلية
- قسم إدارة المخاطر المالية
- قسم إدارة أمن المعلومات

دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية
- قسم الاستثمار
- قسم تسويات عمليات الاستثمار
- قسم الاعتمادات واتفاقيات الدفع
- قسم الحوالات الخارجية
- قسم القروض والمنح الخارجية
- قسم البنوك المراسلة
- قسم الحسابات الخارجية
- قسم المســاندة

دائرة عمليات السوق المفتوحة والدين العام
- قسم الإصدارات الأولية
- قسم عمليات السوق المفتوحة
- قسم العمليات المساندة
- قسم التحليل والتطوير
- قسم التسليف

الدائرة الإدارية
- قسم الأبنية وإدارة المشاريع
- قسم الصيانة
- قسم المراسلات والتوثيق
- قسم العلاقات العامة
- قسم الخدمات الإدارية
- وحدة الأمن الداخلي

دائرة مراقبة أعمال الصرافة
- قسم الترخيص
- قسم التفتيش
- قسم التحليل والمراقبة
- قسم الدراسات والتشريعات

دائرة تقنية المعلومات
- مجموعات البرمجيات
- قسم الدعم المكتبي والخدمات الحاسوبية
- قسم التشغيـــل
- قسم البنية التحتية
- قسم الأنظمة المساندة
- قسم إدارة الشبكات
- قسم أمن تقنية المعلومات
- قسم إدارة قواعد البيانات
- قسم ضمان الجودة
- مكتبة نظم المعلومات
- قسم الحكومة الالكترونية و إدارة الأنظمة المقتناة

الدائرة المالية
- قسم المحاسبة والتخطيط المالي
- قسم النفقات والتسويات الإدارية
- قسم إدارة العطاءات
- قسم المشتريات والمستودعات
- قسم اتصالات الدفع الإلكتروني

فرع اربـــد
- قسم الحسابات والمدفوعات المحلية
- قسم الخزينـــــة
- قسم الشؤون الإدارية والمالية
- قسم المحاسبة المركزيـــة
- قسم الدعم الفني والتشغيل

فرع العقبـــة
- قسم الحسابات والمدفوعات المحلية
- قسم الخزينـــــة
- قسم الشؤون الإدارية والمالية
- قسم المحاسبة المركزيـــة
- قسم الدعم الفني والتشغيل

دائرة الإصدار
- قسم إدارة النقد
- قسم معالجة النقد
- قسم إدارة الغرف المحصنة وصناديق النقد
- قسم تسويات النقد والحفظ الأمين
- متحف النقـــد

دائرة التدقيق الداخلي
- مجموعات تدقيق العمليات
- مجموعة تدقيق نظم المعلومات
- قسم الدراسات والتوثيـــق

مكتب البنك لدى الديوان الملكي الهاشمي العامر

مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني
(نهاية عام 2015)

1964	البنك المركزي الأردني	3

البنوك الأردنية

بنوك تجارية

1930	البنك العربي ش.م.ع	75	-	117
1956	البنك الأهلي الأردني	56	1	6
1960	بنك الأردن	70	13	14
1960	بنك القاهرة عمان	72	13	19
1974	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	112	13	14
1977	البنك الأردني الكويتي	56	1	2
1978	البنك التجاري الأردني	28	1	4
1978	بنك الاستثمار العربي الأردني	18	14	1
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	27	-	-
1989	البنك الاستثماري	11	-	-
1991	بنك الاتحاد	38	-	1
1993	بنك سوسيته جنرال – الأردن	17	-	-
1996	بنك المال الأردني	12	-	-

بنوك اسلامية

1979	البنك الإسلامي الأردني	73	20
1997	البنك العربي الاسلامي الدولي	41	-
2010	بنك الاردن دبي الاسلامي	21	-

البنوك غير الأردنية

بنوك تجارية

1951	البنك العقاري المصري العربي	10	4
1957	مصرف الرافدين	2	-
1974	سيتي بنك ان ايه	2	-
1969	بنك ستاندرد تشارترد	6	-
2004	بنك الكويت الوطني	3	-
2004	بنك عوده ش.م.ل	13	2
2004	بنك لبنان والمهجر	14	-
2010	بنك أبو ظبي الوطني	2	-

بنوك اسلامية

2011	مصرف الراجحي	6	-

مؤسسات الإقراض المتخصصة

ملكية القطاع العام

1959	مؤسسة الاقراض الزراعي	22
1965	المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	2
1966	بنك تنمية المدن والقرى	11

شركات الصرافة

مركزاً	144

فرعاً	125

مكاتب التمثيل

داخل المملكة لبنوك أجنبية	-

خارج المملكة لبنوك أردنية	8

- تاريخ التأسيس.
- عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسي.
- عدد المكاتب.
- عدد الفروع خارج المملكة.

تقـــديـــم

يسر البنك المركزي الأردني أن يصدر تقريره السنوي الثاني والخمسون، والذي يلقي الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال عام 2015.

فعلى الرغم من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الاردني منذ بداية عام 2015، نتيجة لاستمرار ظروف عدم اليقين في المنطقة، وحدوث مزيد من التدهور والانفلات الامني في دول الجوار، والذي تسبب في اغلاق شبة كامل للمعابر الحدودية مع كل من العراق وسوريا، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على عدد من المؤشرات الاقتصادية، إلا ان الاقتصاد الأردني اثبت قدرة عالية على التكيف واستيعاب التطورات غير المواتية ومواصلة أداءه الايجابي، حيث نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 2.4٪ في عام 2015، بينما بلغ معدل التضخم -0.9٪ نتيجة لانخفاض الاسعار المرتبطة بالمواد الغذائية والوقود، وبلغ عجز الحساب الجاري (بعد المساعدات) في عام 2015 نسبة قدرها 8.9٪، كما ارتفع عجز الموازنة العامة ليصل إلى 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي،وذلك نتيجة لانخفاض المساعدات الخارجية للأردن. وفي المقابل حافظت الاحتياطيات الدولية على مستوياتها المريحة، حيث بلغ الاحتياطي الرسمي للبنك المركزي من العملات الاجنبية نحو 14.2 مليار دولار في نهاية عام 2015، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني.

وقد جاءت هذه النتائج نتيجة لقيام الأردن بإجراءات إصلاحية سياسية واقتصادية سريعة وفاعلة عززت الثقة به كوجهة آمنة ومستقرة للاستثمار من جهة، وإلى إجراءات وسياسات البنك المركزي التي اتخذها لترسيخ وتدعيم أركان الاستقرار النقدي، وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من جهة أخرى.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لكافة العاملين في البنك المركزي على جهودهم المخلصة التي بذلوها لإخراج هذا التقرير، كما أتوجه بالشكر والتقدير للجهات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة على توفير البيانات اللازمة لإعداده.

د. زياد محمد فريـــز

المحافظ ورئيس مجلس الادارة

المحتويـــــــات

الصفحـــة

خلاصة الوضع الاقتصادي في عـام 2015 1

الفصـل الاول

القطـــاع الحقيقـي 7

الإنتاج **8**

التطورات القطاعية 9

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي 15

سوق العمل **16**

المتعطلون 16

المشتغلون 18

قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون) 19

الأسعار **19**

مخفض الناتج المحلي الإجمالي 20

الرقم القياسي لأسعار المستهلك 20

سياسات الإنتاج والتشغيل والأسعار **22**

الفصـل الثاني

القطـاع النقـدي والمصـرفي والمالـي 25

البنك المركزي والسياسة النقدية **26**

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 26

سعر الصرف والاحتياطيات من العملات الأجنبية 27

السيولة المحلية 27

ميزانية البنك المركزي 29

التشريعات والإجراءات المصرفية 30

تابـع الفصل الثانـي

نشاط البنوك المرخصة 31
الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة 32
هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة 33
التسهيلات الائتمانية 34
أسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة 35
نشاط البنوك الاردنية في الأراضي الفلسطينية..... 36
شركات التأمين 37
بورصة عمان 38
المؤسسات المالية الأخـــرى 40
مؤسسة ضمان الودائع 40
الشركة الأردنية لضمان القروض 41
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري 41
صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 42

الفصـــل الثالث

قطـاع الماليـــة العامـــة 43
الموازنة العامة 44
الإيرادات العامة 44
الإيرادات المحلية 45
المنح الخارجية 47
النفقات العامة 47
النفقات الجارية 48
النفقات الرأسمالية 49
عجز/ وفر الموازنة العامة 50
موازنات الوحدات الحكومية المستقلة 50
الدين العـــــام 51
صافي الدين العام الداخلي 52
الدين العام الخارجي 54
الإجراءات والتشريعات المالية 57

الفصل الرابـــع

القطـــاع الخارجـــي 61
التجارة الخارجية 62
الصادرات الكلية 62
المستوردات السلعية 65
شروط التبادل التجاري 68
ميزان المدفوعات 68
الحساب الجاري 69
الحساب الرأسمالي والمالي 70
وضع الاستثمار الدولي 70
الأصول الخارجية 71
الخصوم الخارجية 71
نشاط ميناء العقبة 71

الجـداول الإحصائيـــة

القطاع الحقيقي..... 77
القطاع النقدي والمصرفي والمالـي 85
قطاع المالية العامـــة 98
القطاع الخارجي..... 107

البيانـــات الماليـــة

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل 117
تقرير مدقق الحسابات المستقل 118
قائمة المركز المالي 120
قائمة الدخل 122
قائمة الدخل الشامل 123
قائمة التغيرات في رأس المال والاحتياطيات 124
قائمة التدفقات النقدية 125
ايضاحات حول القوائم المالية 126

خلاصة الوضع الاقتصادي في عام 2015

أدى تعمق الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة، لا سيما تلك التي أدت إلى إغلاق شبه كامل للحدود مع كل من العراق وسوريا، إلى تراجع أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية بما فيها مؤشرات القطاع الخارجي، كالصادرات الوطنية، والدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي اسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي إلى نحو 2.4٪ في عام 2015، مقابل 3.1٪ خلال عام 2014. علاوةً على ذلك، سجل المستوى العام للأسعار، مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، تراجعاً نسبته 0.9٪ نتيجة لانخفاض الأسعار المرتبطة بالمواد الغذائية والوقود. كما سجل عجز الموازنة العامة بعد المساعدات، ارتفاعاً بمقدار 1.2 نقطة مئوية مسجلاً 3.5٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.3٪ خلال العام الماضي. هذا بالإضافة إلى تسجيل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً بلغ 8.9٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 7.3٪ خلال عام 2014.

أما على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد نجح البنك المركزي في المحافظة على استقرار البيئة الادخارية والاستثمارية في المملكة، حيث شهدت معظم المؤشرات النقدية تطورا ايجابيا في ادائها في عام 2015، وفي مقدمتها الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي التي حافظت على مستويات مريحة بلغت نحو 14.2 مليار دولار، وانخفاض معدل الدولرة ليعكس تحسن الطلب على الدينار الاردني كعملة ادخارية مقابل العملات الاجنبية الرئيسة الاخرى.

القطاع الحقيقي

على الرغم من تفاقم الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها دول الجوار في المنطقة، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة، تمكن الاقتصاد الوطني خلال عام 2015 من تسجيل نمواً نسبته 2.4٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.1٪ في عام 2014 وهو يماثل متوسط معدلات النمو المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). وقد جاء النمو المتحقق خلال عام 2015 مدفوعاً بنمو معظم القطاعات الاقتصادية، لا سيما "خدمات المال والتأمين والعقارات"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعة الاستخراجية"، و"الصناعة التحويلية"، والزراعة، إذ ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بمقدار 1.8 نقطة مئوية (أو ما نسبته 75.0٪) من معدل النمو المتحقق خلال عام 2015، وهو ما يشير إلى تنوع مصادر النمو الاقتصادي في المملكة.

واستناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 وما ترتب عليه من تعديلات على عدد السكان للسنوات السابقة، بلغ معدل النمو السكاني خلال عام 2015 نحو 7.9٪ وذلك نتيجة توافد اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما ترتب عليه حدوث تراجع ملحوظ في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنسبة 5.4٪ ليصل إلى 1,197.4 دينار. وشهد معدل البطالة بين الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 1.1 نقطة مئوية ليصل إلى 13.0٪، وذلك نظراً لما يعانيه سوق العمل

من اختلالات هيكلية واستحواذ العمالة الوافدة متدنية الأجر، وخصوصاً العمالة السورية، على عدد كبير من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد.

وفي ضوء انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية، شهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انكماشاً بنسبة 0.9٪ خلال عام 2015، بالمقارنة مع تضخم نسبته 2.9٪ في عام 2014.

وفي الجانب التشريعي، تبنت الحكومة خلال عام 2015 عدد من الإجراءات والتشريعات الهامة التي من شأنها المساهمة في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

واستقر ترتيب الأردن ضمن تقرير التنافسية العالمي لعام 2015، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في المرتبة 64 من أصل 140 دولة شملها التقرير. ويأتي ذلك محصلة لتحسن نتائج الأردن في العديد من المؤشرات الواردة في التقرير أبرزها "حجم السوق"، و"البنية التحتية"، و"الاستقرار الاقتصادي الكلي" من جهة، وتراجع ترتيب عدد من المؤشرات الأخرى أبرزها "الصحة والتعليم الأساسي"، و"كفاءة السوق المالي"، من جهة أخرى.

القطاع النقدي والمصرفي والمالي

اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي خلال عام 2015 بالمرونة والتفاعل مع التطورات المحلية والخارجية بهدف ترسيخ وتدعيم أركان الاستقرار النقدي وتعزيز الثقة بالبيئة الادخارية والاستثمارية في المملكة، حيث شهدت السياسة النقدية مزيداً من الاجراءات الهادفة إلى رفع كفاءة استخدام السيولة المتاحة لدى الجهاز المصرفي وتوجيهها إلى عمليات الإقراض للقطاع الخاص بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي. ففي شهر شباط عام 2015 قام البنك المركزي وللمرة الثانية بتحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية عبر تطوير أدوات السياسة النقدية بشكل يساعد البنوك على تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية وتوفير الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن أبرز ما جاء في هذا التطوير اعتماد سعر فائدة رئيسي ليصبح السعر المرجعي لغايات إدارة السياسة النقدية يسمى "سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي" والذي يتم بموجبه تحديد أسعار الفائدة الأخرى على أدوات السياسة النقدية، كما تم إصدار شهادات إيداع بالدينار لأجل أسبوع وبأحجام تتحدد بناء على توجهات السياسة النقدية.

وفي ضوء استمرار التطورات الإيجابية للمؤشرات النقدية خلال عام 2015 وفي مقدمتها الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت 14.2 مليار دولار، واستمرار معدل الدولرة بالانخفاض ليعكس تحسن الطلب على الدينار الأردني كعملة ادخارية مقابل العملات الأجنبية الرئيسة الأخرى، واصل البنك المركزي سياسته النقدية التوسعية خلال العام، حيث تم تخفيض اسعار الفائدة مرتين وبواقع 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و125 نقطة أساس على نافذة ايداع البنوك لليلة واحدة لديه.

وفيما يتعلق بنشاط البنوك المرخصة، سجّل الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية ارتفاعاً نسبته 9.5٪ ليصل إلى

21,103.5 مليون دينار في نهاية عام 2015. كما سجّل إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته 7.7٪ في نهاية عام 2015 ليصل إلى 32,598.5 مليون دينار. وقد جاء التحسن في الودائع نتيجة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,001.4 مليون دينار (8.3٪) وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 336.1 مليون دينار (5.4٪).

أما على صعيد أسعار الفائدة في السوق المصرفية، فقد تراجعت أسعار الفائدة على الودائع بمستوى أكبر من الانخفاض في أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية. وتبعاً لذلك ارتفع هامش سعر الفائدة، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، بمقدار 45 نقطة أساس ليبلغ 518 نقطة أساس مقابل 473 نقطة أساس في نهاية عام 2014.

وفيما يتعلق بالسياسة المصرفية، اتخذ البنك المركزي خلال عام 2015 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومتانته. كما كثف البنك من جهوده الرامية إلى توفير التمويل للشركات الميكروية والصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار فائدة تفضيلية وآجال مناسبة.

قطاع المالية العامة

في ضوء استكمال متطلبات البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي (2012-2015)، وتبني الحكومة سياسات الانضباط المالي بالتزامن مع انخفاض اسعار النفط، استطاعت الحكومة تخفيض عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات، إلى مستويات آمنة، نتيجة تحسين هيكل الانفاق العام من خلال ضبط الانفاق الجاري وتخفيض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً لتصل إلى 24.9٪ في عام 2015، وتعزيز الانفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى بذل جهود اضافية لدعم وتعزيز الإدارة الضريبية.

أما أداء الموازنة العامة خلال عام 2015، فتشير البيانات إلى ارتفاع العجز المالي، بعد المساعدات، بمقدار 1.2 نقطة مئوية مسجلاً 3.5٪ من الناتج، بالمقارنة مع عجز مالي نسبته 2.3٪ من الناتج في العام السابق. فقد سجلت الإيرادات العامة (متضمنة المنح) انخفاضاً نسبته 6.5٪ خلال عام 2015 عن مستواها المتحقق في عام 2014، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع المنح الخارجية، اضافة إلى انخفاض حصيلة الضرائب على السلع والخدمات. كما شهدت النفقات العامة، بشقيها الجاري والرأسمالي، انخفاضاً نسبته 1.6٪ عن المستوى المتحقق في عام 2014.

ومع قيام البنك المركزي منذ عام 2013 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وبمجموع بلغ 250 نقطة أساس، انخفضت أسعار الفوائد على الاصدارات الجديدة من أدوات الدين العام، مما أسهم في تراجع مدفوعات الفوائد الداخلية للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 85.0 مليون دينار، عن مستواها المقّدر في قانون الموازنة العامة لعام 2015، لتصل إلى 710.0 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالمديونية، بشقيها الداخلي والخارجي، فقد بلغ صافي الدين العام 22,847.5 مليون دينار (85.8٪

من الناتج) في نهاية عام 2015، وبارتفاع مقداره 5.0 نقاط مئوية من الناتج. أمّا إجمالي الدين العام فبلغ 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من الناتج). وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لتمويل كل من عجز الموازنة العامة والقروض المكفولة لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، هذا فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام 2015. ومن الجدير بالذكر أن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه سجلت ما قيمته 6.7 مليار دينار في نهاية عام 2015.

القطـــاع الخارجـــي

سجلت العديد من مؤشرات القطاع الخارجي تراجعاً في أدائها خلال عام 2015 جراء تعمق حالة عدم الاستقرار في المنطقة والإغلاق شبه التام للحدود مع كل من سوريا والعراق، إلا أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ساهم في انخفاض فاتورة مستوردات المملكة من الطاقة بشكل ملموس، حيث انخفضت بنسبة 40.6٪، والتي أسهمت بدورها بتراجع إجمالي المستوردات وعجز الميزان التجاري بنسبة 11.4٪ و14.0٪ على التوالي. في ضوء ذلك، سجل الحساب الجاري باستثناء المساعدات انخفاضاً ليصل إلى 11.9٪ من الناتج مقارنة مع 12.6٪ من الناتج في عام 2014.

في حين ارتفع عجز الحساب الجاري بعد المساعدات ليصل إلى 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من الناتج) خلال عام 2015، بالمقارنة مع عجز بلغ 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من الناتج) خلال عام 2014. ويعود هذا التراجع بشكل رئيس، إلى تراجع الصادرات الكلية بنسبة 6.6٪، وتراجع الفائض في حساب الخدمات بنسبة 27.7٪، حيث انخفض الدخل السياحي بنسبة 7.1٪، كما تراجع الفائض في حساب التحويلات الجارية نتيجة انخفاض المساعدات الخارجية.

كما أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ 1,593.7 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل 909.0 مليون دينار خلال عام 2014، وذلك نتيجة لارتفاع صافي التزامات المملكة نحو العالم الخارجي، حيث سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 904.4 مليون دينار، كما سجلت استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل بلغ 918.4 مليون دينار، وذلك بسبب قيام المملكة بإصدار ما قيمته 2.0 مليار دولار سندات اليوروبوندز السيادية في الأسواق العالمية، كما ارتفعت مسحوبات القروض للبنك المركزي نتيجة لاستخدام تسهيلات صندوقي النقد الدولي والعربي بمقدار 545.3 مليون دينار. وقد أفضت التطورات السابقة إلى تسجيل الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضاً بلغ 328.7 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل فائض بلغ 1,550.7 مليون دينار خلال عام 2014.

هذا وقد أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتصل إلى 24,357.5 مليون دينار، مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، نتيجة ارتفاع رصيدا الأصول والخصوم المالية الخارجية لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة لتبلغ 18,657.9 مليون دينار و43,015.5 مليون دينار خلال عام 2015، على التوالي.

المؤشـــرات الاقتصاديـــة الرئيســـة
2011 – 2015، بالمليـــون دينـــار

	2011	2012	2013	2014	2015
عـــدد السكـــان (بالمليـــون نسـمة)	**6,993**	**7,427**	**8,114**	**8,804**	**9,532**
معدل البطالة (٪)	**12.9**	**12.2**	**12.6**	**11.9**	**13.0**
الانتـــاج والأسعـــار					
الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	20,288.8	21,690.0	23,611.2	25,141.2	26,289.6
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	20,476.6	21,965.5	23,851.6	25,437.1	26,637.4
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (٪)	2.6	2.7	2.8	3.1	2.4
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية	23,743.5	24,774.9	28,424.5	30,302.1	30,234.7
معدل النمو في إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الثابتة (٪)	4.7	0.2-	8.6	3.1	2.4-
التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٪)	4.2	4.5	4.8	2.9	0.9-
التغير في مخفض الناتج المحلي الإجمالي (٪)	6.4	4.5	5.6	3.4	2.3
النقـــود والبنـــوك					
معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الاميركي (دولار/دينار)	1.410	1.410	1.410	1.410	1.410
عرض النقد (ع2)	24,118.9	24,945.2	27,363.4	29,240.4	31,605.5
صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي	9,370.1	6,665.5	6,923.4	7,932.3	8,137.3
صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي	14,748.8	18,279.7	20,440.0	21,308.1	23,468.2
صافي الديون على الحكومة	6,701.4	9,461.3	10,494.8	10,473.9	11,386.4
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	14,925.0	15,953.6	17,222.5	17,852.8	18,704.5
صافي العوامل الأخرى [1]	6,877.6-	7,135.2-	7,277.3-	7,018.5-	6,622.7-
الودائع بالدينار لدى البنوك المرخصة	19,119.1	17,711.1	21,003.0	24,013.1	26,014.5
الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك المرخصة	5,258.8	7,258.6	6,590.2	6,247.9	6,584.0
سعر اعادة الخصم (٪)	4.50	5.00	4.50	4.25	3.75
سعر فائدة اذونات الخزينة 6 أشهر (٪)	3.232	3.788	-	-	-

(1) : يشتمل على الديون على المؤسسات العامة والديون على المؤسسات المالية وبند صافي العوامل الأخرى كما يظهر في جدول المسح النقدي.

المؤشـــرات الاقتصاديـــة الرئيســـة (تابـــع)

2011 – 2015، بالمليـون دينـار

	2011	2012	2013	2014	2015
الماليـــة العامـــة					
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	5,413.9	5,054.2	5,758.9	7,267.6	6,796.4
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	26.4	23.0	24.1	28.6	25.5
اجمالي الإنفاق	6,796.6	6,878.2	7,077.1	7,851.1	7,722.9
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	33.2	31.3	29.7	30.9	29.0
العجز/الوفر الكلي (على أساس الإستحقاق)	1,382.7-	1,824.0-	1,318.2-	583.5-	926.5-
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	6.8-	8.3-	5.5-	2.3-	3.5-
صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي	8,915.0	11,648.0	11,863.0	12,525.0	13,457.0
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	43.5	53.0	49.7	49.2	50.5
الرصيد القائم للدين العام الخارجي (2)	4,486.8	4,932.4	7,234.5	8,030.1	9,390.5
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	21.9	22.5	30.3	31.6	35.3
التجـــارة الخارجيـــة وميـــزان المدفوعـــات					
الحســـاب الجـــاري	2,098.8-	3,344.9-	2,487.7-	1,851.7-	2,365.6-
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	10.2-	15.2-	10.4-	7.3-	8.9-
الميزان التجاري (العجز –)	6,261.7-	7,486.6-	8,270.1-	8,495.6-	7,249.3-
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	30.6-	34.1-	34.7-	33.4-	27.2-
الصادرات السلعية (فوب)	5,684.5	5,599.5	5,617.9	5,953.6	5,558.3
المستوردات السلعية (فوب) (3)	11,946.2	13,086.1	13,888.0	14,449.2	12,807.6
ميزان الخدمات (صافي)	896.0	1,332.3	1,209.5	1,778.9	1,286.4
حساب الدخل (صافي)	187.8-	275.5-	240.4-	295.9-	347.8-
التحويلات الجارية (صافي)	3,454.7	3,084.9	4,813.3	5,160.9	3,945.1
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)، منه:	2,298.9	3,808.9	1,811.1	908.9	1,593.7
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (صافي)	1,055.0	1,074.3	1,281.2	1,426.7	905.1

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية/ البنك المركزي الأردني.

(2) : يمثل هذا الرصيد إجمالي القروض المسحوبة مطروحا منه إجمالي التسديدات.

(3) : لا تشتمل على مستوردات الجهات غير المقيمة.

الفصل الأول
القطـــاع الحقيقـــي

على الرغم من تفاقم الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها دول الجوار في المنطقة، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة، تمكن الاقتصاد الوطني خلال عام 2015 من تسجيل نمواً نسبته 2.4٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.1٪ في عام 2014 وهو يماثل متوسط معدلات النمو المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). وقد جاء النمو المتحقق خلال عام 2015 مدفوعاً بنمو معظم القطاعات الاقتصادية، لا سيما "خدمات المال والتأمين والعقارات"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعة الاستخراجية"، و"الصناعة التحويلية"، والزراعة، إذ ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بمقدار 1.8 نقطة مئوية (أو ما نسبته 75.0٪) من معدل النمو المتحقق خلال عام 2015، وهو ما يشير إلى تنوع مصادر النمو الاقتصادي في المملكة.

واستناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 وما ترتب عليه من تعديلات على عدد السكان للسنوات السابقة، بلغ معدل النمو السكاني خلال عام 2015 نحو 7.9٪ وذلك نتيجة توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما ترتب عليه حدوث تراجع ملحوظ في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنسبة 5.4٪ ليصل إلى 1,197.4 دينار.

وشهد معدل البطالة بين الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 1.1 نقطة مئوية ليصل إلى 13.0٪، وذلك نظراً لما يعانيه سوق العمل من اختلالات هيكلية واستحواذ العمالة الوافدة متدنية الأجر، وخصوصاً العمالة السورية، على عدد كبير من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد.

وفي ضوء انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية، شهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك، انكماشاً بنسبة 0.9٪ خلال عام 2015، بالمقارنة مع تضخم نسبته 2.9٪ في عام 2014.

وفي الجانب التشريعي، تبنت الحكومة خلال عام 2015 عدد من الإجراءات والتشريعات الهامة التي من شأنها المساهمة في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

واستقر ترتيب الأردن ضمن تقرير التنافسية العالمي لعام 2015، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في المرتبة 64 من أصل 140 دولة شملها التقرير. ويأتي ذلك محصلة لتحسن نتائج الأردن في العديد من المؤشرات الواردة في التقرير أبرزها "حجم السوق"، و"البنية التحتية"، و"الاستقرار الاقتصادي الكلي" من جهة، وتراجع ترتيب عدد من المؤشرات الأخرى أبرزها "الصحة والتعليم الأساسي"، و"كفاءة السوق المالي"، من جهة أخرى.

الإنتاج

شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، والتي أثرت على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة بنسبة 2.4٪ مقارنة بمعدل نمو نسبته 3.1٪ خلال العام 2014، ليصل الى 11,413.2 مليون دينار. ولدى استثناء بند صافي الضرائب على المنتجات، فإن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة يكون قد حقق نمواً نسبته 2.6٪ مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال عام 2014. وقد جاء التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2015 محصلة لتفاوت أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، والزراعة، و"الصناعة التحويلية"، والتجارة، تراجع اداء قطاعي الانشاءات و"المطاعم والفنادق".

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2011 -2015، نسب مئوية

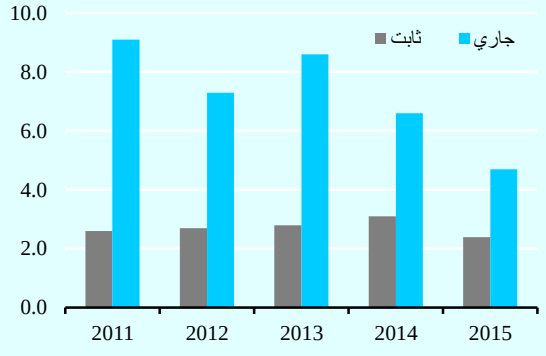

ولدى الاخذ بعين الاعتبار مخفض الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، والذي نما بنسبة 2.3٪، مقابل نمو نسبته 3.4٪ خلال عام 2014، فإن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية يسجل نمواً نسبته 4.7٪ ليصل إلى 26,637.4 مليون دينار. وفي ضوء تسجيل "صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج" عجزاً بمقدار 347.8 مليون دينار، بلغ الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 26,289.6 مليون دينار مسجلاً نمواً بنسبة 4.6٪ عن مستواه في عام 2014. ولدى الأخذ بعين الاعتبار بند "صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج"، الذي تراجع بنسبة 23.6٪ ليبلغ 3,945.1 مليون دينار، سجل إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية تراجعاً نسبته 0.2٪ ليصل إلى ما مقداره 30,234.7 مليون دينار.

معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة[1]
2012 – 2015، نسب مئوية

	2012	2013	2014	2015
بالأسعار الجارية				
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	7.3	8.6	6.6	4.7
الناتج القومي الاجمالي بأسعار السوق*	6.9	8.9	6.5	4.6
اجمالي الدخل القومي المتاح**	4.3	14.7	6.6	0.2-
بالأسعار الثابتة (1994= 100)				
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	2.7	2.8	3.1	2.4
الناتج القومي الاجمالي بأسعار السوق	2.3	3.1	2.9	2.2
اجمالي الدخل القومي المتاح	0.2-	8.6	3.1	2.4-

* : يمثل الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري مضافاً اليه صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج.

** : يمثل الناتج القومي الاجمالي مضافاً اليه صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج.

(1) : أولية.

وفي ظـل نتـائج التعـداد العـام للسـكان والمسـاكن لعـام 2015، والتعديلات التي أجرتها دائـرة الاحصـاءات العامـة على عدد السكان في المملكة خلال السنوات السابقة، لتأخـذ بعين الاعتبار أعداد اللاجـئين، تم إعـادة احتسـاب متوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، حيث أظهـر تراجعـاً بنسـبة 3.3٪ ليصـل إلى 2,795 دينـار (3,941.5 دولار أميركي).

عدد السكان ومتوسط دخل الفرد وفقاً لمقاييس الحسابات القومية المختلفة، 2012 - 2015

	2012	2013	2014	2015
عدد السكان (بالمليون)	7,427	8,114	8,804	9,532
معدل النمو	6.0	8.8	8.2	7.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (دينار)	1,416	1,333	1,266	1,197
معدل النمو	3.3-	5.9-	5.0-	5.4-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار)	2,958	2,940	2,889	2,795
معدل النمو	1.0	0.6-	1.7-	3.3-
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية (دينار)	2,920	2,910	2,856	2,758
معدل النمو	0.7	0.4-	1.9-	3.4-
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (دينار)	3,336	3,503	3,442	3,172
معدل النمو	1.8-	5.0	1.7-	7.8-

المصادر: – دائرة الإحصاءات العامة.
– البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

التطورات القطاعية

شهدت معظم القطاعات الاقتصـادية الرئيسـية المكونـة للناتج المحلي الإجمالي بأسـعار السـوق الثابتـة خـلال عـام 2015 معـدلات نمـو موجبـة تراوحـت بـين 11.0٪ لقطـاع "الصـناعات الاسـتخراجية" و 0.1٪ لقطـاع "الخـدمات المنزلية"، فيما شهد قطاعـا الانشـاءات و"المطـاعم والفنـادق" تراجعاً في ادائهما بنسـبة 1.3٪ و 3.3٪ علـى التـوالي. أمـا بنـد صـافي الضـرائب علـى المنتجـات فقـد سـجل نمـواً بنسبة 1.2٪.

وقد شهدت قطاعات الإنتاج السلعي تباطؤاً خـلال عـام 2015، إذ نمت بنسبة 2.5٪ بالمقارنة مع نمو نسـبته 4.3٪ خلال عام 2014. في حين نمـت قطاعـات الإنتـاج الخـدمي بنسـبة 2.6٪ مقابـل نمـو نسـبته 2.7٪ خـلال عـام 2014. وعليـه، حافظـت تلـك القطاعـات، تقريبـاً، علـى أهميتهـا النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بأسـعار الأسـاس الثابتـة والـتي بلغـت 33.7٪ لقطاعـات الانتـاج السـلعي، و 66.3٪ لقطاعات الإنتاج الخدمي. ومازالت قطاعات الانتاج الخدمي تستحوذ على النصيب الأكبر في معـدل نمـو النـاتج المحلـي الاجمالي بأسعار الأسـاس الثابتـة، إذ سـاهمت بمقـدار 1.8 نقطة مئوية (من أصل معدل النمو 2.6٪)، في حين سـاهمت قطاعات الإنتاج السلعي بمقدار 0.8 نقطة مئوية.

معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بأسعار الاساس الثابتة[1]
2012 – 2015، نسب مئوية

	2012	2013	2014	2015
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	9.4-	3.5-	7.6	5.0
الصناعات الاستخراجية	17.1-	10.9-	27.6	11.0
الصناعات التحويلية	2.3	1.9	1.5	1.3
الكهرباء والمياه	6.6	0.8	3.3	10.9
الإنشاءات	1.0-	8.7	6.8	1.3-
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	**0.5-**	**1.6**	**4.3**	**2.5**
التجارة والمطاعم والفنادق	6.8	3.2	3.7	0.7
النقل والتخزين والاتصالات	4.1	4.0	1.6	3.1
خدمات مالية وعقارية وأعمال	5.2	4.0	2.5	3.4
خدمات اجتماعية وشخصية	5.9	5.7	4.7	4.0
منتجو الخدمات الحكومية	3.0	2.4	2.3	2.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	3.0	6.3	7.0	5.7
الخدمات المنزلية	0.5	0.1	0.1	0.1
مجموع قطاعات الخدمات	**4.2**	**3.3**	**2.7**	**2.6**
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس	**2.5**	**2.8**	**3.2**	**2.6**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
(1) : أولية.

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الاساس الثابتة، 2015

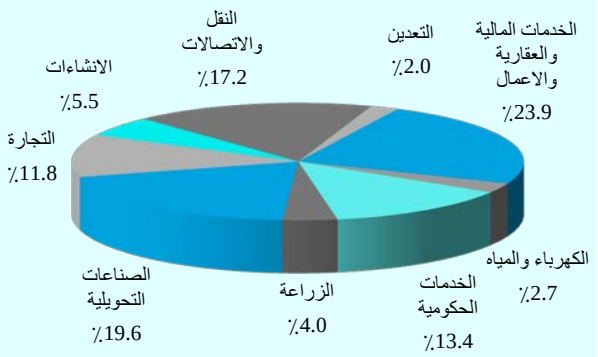

الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الاساس الثابتة[1]

2012 – 2015، نسب مئوية

	2012	2013	2014	2015
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	4.0	3.7	3.9	4.0
الصناعات الاستخراجية	1.7	1.5	1.8	2.0
الصناعات التحويلية	20.1	20.1	19.8	19.6
الكهرباء والمياه	2.6	2.5	2.5	2.7
الإنشاءات	5.3	5.6	5.8	5.5
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	**33.7**	**33.4**	**33.8**	**33.7**
التجارة والمطاعم والفنادق	11.9	11.9	12.0	11.8
النقل والتخزين والاتصالات	17.2	17.4	17.1	17.2
خدمات مالية وعقارية وأعمال	23.6	23.9	23.7	23.9
منتجو الخدمات الحكومية	13.7	13.5	13.5	13.4
خدمات أخرى	-	-	-	-
مجموع قطاعات الخدمات	**66.3**	**66.6**	**66.2**	**66.3**
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

(1): أولية.
احتسبت استناداً الى بيانات دائرة الاحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

• تطورات قطاعات الإنتاج السلعي خلال عام 2015:

o **الصناعة:** نما قطاع الصناعة، بشقيه التحويلي والاستخراجي، خلال عام 2015 بنسبة 2.1٪ مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال عام 2014. وتبعاً لذلك، تراجعت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بالمقارنة مع مستواها في عام 2014 بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 0.5 نقطة مئوية. أما الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج بأسعار الأساس، فقد حافظت على مستواها المسجل خلال عام 2014 والبالغ 21.6٪. وجاء النمو المتباطئ في أداء قطاع الصناعة محصلة للتطورات التالية:

– **التباطؤ في نمو قطاع الصناعات الاستخراجية**، حيث نما بنسبة 11.0٪، مقابل نمو نسبته 27.6٪ خلال عام 2014. وتبعاً لذلك، انخفضت مساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة إلى 0.2 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة مقدارها 0.4 نقطة مئوية في عام 2014. ويأتي التباطؤ في نمو قطاع الصناعات الاستخراجية خلال عام 2015 مدفوعاً بتباطؤ نمو كميات إنتاج كل من الفوسفات والبوتاس، حيث نمت الفوسفات بنسبة 16.2٪ والبوتاس بنسبة 12.9٪ مقابل نمو نسبته 34.8٪ و 20.7٪ خلال عام 2014 على الترتيب.

– **تباطؤ قطاع الصناعات التحويلية**، إذ نما بنسبة 1.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.5٪ خلال عام 2014. وعلى الرغم من ذلك، حافظ هذا القطاع على مستوى مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة المسجل في عام 2014 والبالغة 0.3 نقطة مئوية. وقد تأثر أداء هذا القطاع بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول المجاورة وما نجم عنها من اغلاق شبه كامل للحدود مع العراق وسوريا وتراجع الصادرات إلى تلك الدول. هذا إلى جانب تراجع رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة التحويلية بنسبة 15.2٪ خلال عام 2015.

أما على صعيد الاستثمارات الصناعية في بورصة عمان، فلم تقم اية شركة مساهمة عامة صناعية وحديثة التأسيس بطرح أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2015 وذلك للعام الرابع على التوالي. وفي المقابل، رفعت أربع شركات صناعية قائمة رؤوس أموالها في عام 2015 (عن طريق الرسملة والاكتتاب العام) بقيمة إجمالية بلغت 20.6 مليون دينار، مقابل ثلاث شركات صناعية رفعت رؤوس أموالها خلال عام 2014 وبمقدار 23.6 مليون دينار.

أهم المؤشرات في القطاع الصناعي

2015 – 2012

	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار)	4,356.9	4,638.3	4,931.3	5,113.1
معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪)	0.5	0.9	3.3	2.1
مخفض الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة (100=1994)	223.6	235.8	242.8	246.4
الصادرات الصناعية (بالمليون دينار) *	3,962.9	3,911.9	4,196.6	3,874.9
الرقم القياسي للانتاج الصناعي الاستخراجي والتحويلي (100=1999)	148.3	151.4	154.0	153.8
عدد الشركات الصناعية المسجلة	2,172	2,263	2,179	1,891
رؤوس اموال الشركات الصناعية المسجلة (بالمليون دينار)	60.1	163.3	58.2	49.1
رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار)	2,588.7	2,813.7	2,727.3	2,316.0

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية / البنك المركزي الاردني.
* : الصادرات الوطنية عدا الصادرات الزراعية.

- **الزراعة:** أظهر قطاع الزراعة تباطؤاً في أدائه خلال عام 2015، إذ نما بنسبة 5.0٪ مقابل نمو نسبته 7.6٪ خلال عام 2014. وقد ساهم هذا القطاع في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.2 نقطة مئوية، كما ارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2014 لتبلغ 4.0٪.

أهم المؤشرات في القطاع الزراعي

2015 – 2012

	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار)	604.5	713.7	845.4	566.1
معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪)	9.4-	3.5-	7.6	5.0
مخفض الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة (100 = 1994)	172.8	211.5	232.9	257.2
الرقم القياسي الكمي للصادرات الزراعية (100 = 1994)	263.9	296.3	303.4	296.7
الرقم القياسي السعري للصادرات الزراعية (100 = 1994)	329.9	334.5	344.5	341.7
عدد الشركات الزراعية المسجلة	707	687	751	720
رؤوس اموال الشركات الزراعية المسجلة (بالمليون دينار)	35.3	29.3	30.4	12.5
رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار)	254.9	235.7	243.4	217.1

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية / البنك المركزي الاردني.

ويعزى تباطؤ النمو في إنتاج القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، إلى الظروف الجوية غير المواتية التي سادت المملكة في أوقات مختلفة من العام، هذا إلى جانب تأثره بإغلاق بعض الأسواق التصديرية جراء حالة عدم الاستقرار في بعض الدول المجاورة، كما يعكسه تراجع الصادرات الزراعية

بنسبة 4.8٪. كما تراجعت التسهيلات الائتمانية المنوحة لقطاع الزراعة بنسبة 10.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.3٪ خلال عام 2014. وفي المقابل، ارتفع حجم القروض الممنوحة من مؤسسة الإقراض الزراعي بنسبة 7.5٪ بالمقارنة مع عام 2014 لتبلغ 37.1 مليون دينار.

- **الإنشاءات:** شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه بنسبة 1.3٪ مقابل نمو نسبته 6.8٪ خلال عام 2014، ليساهم في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بنحو 0.1 نقطة مئوية، مقابل مساهمة موجبة بمقدار 0.4 نقطة مئوية خلال عام 2014. كما انخفضت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2014 لتبلغ 5.5٪. ومن المؤشرات الدالة على تراجع قطاع الانشاءات خلال عام 2015 ما يلي:

- تراجع حجم المساحات المرخصة للبناء بنسبة 12.5٪ مقابل نمو بنسبة 7.2٪ خلال عام 2014.
- تراجع رخص البناء بنسبة 9.6٪ مقابل نمو بنسبة 8.1٪ خلال عام 2014.
- تراجع الرقم القياسي لإنتاج الاسمنت بنسبة 14.7٪ مقابل نمو بنسبة 9.7٪ خلال عام 2014.
- تباطؤ نمو رصيد التسهيلات الائتمانية المنوحة لقطاع الإنشاءات لتنمو بنسبة 7.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 11.4٪ خلال عام 2014.

أهم المؤشرات في قطاع الانشاءات
2012 - 2015

	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار)	961.7	1,060.6	1,140.0	844.4
معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪)	1.0-	8.7	6.8	1.3-
مخفض الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات (1994 = 100)	206.4	209.4	210.8	217.2
رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار)	3,682.6	4,086.4	4,552.8	4,904.5
عدد الشركات الانشائية المسجلة	241	217	224	148
رؤوس اموال الشركات الانشائية المسجلة (بالمليون دينار)	16.3	10.3	11.1	7.7
الرقم القياسي لكميات إنتاج الإسمنت (1999 = 100)	45.0	37.0	40.6	34.6
عدد رخص البناء الممنوحة (رخصة)	32,466	36,601	39,578	35,775
المساحة المرخصة للبناء (ألف متر مربع)	12,907	13,985	14,992	13,123

المصدر : النشرة الإحصائية الشهرية / البنك المركزي الاردني.

وعلى صعيد نشاط المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، قامت المؤسسة خلال عام 2015 بتنفيذ خمسة مشاريع لتطوير الأراضي (قطع الأراضي المخدومة) بكلفة إجمالية قدرت بنحو 3.6 مليون دينار، تم إنجاز مشروعاً واحداً منها بكلفة إجمالية قدرت بنحو 1.8 مليون دينار.

وضمن المبادرة الملكية السامية (سكن كريم لعيش كريم) تم تسويق حوالي 2500 شقة سكنية خلال عام 2015، منها حوالي 2300 شقة تم تخصيصها لوزارة التربية والتعليم، ليصبح عدد الشقق التي تم بيعها وتخصيصها حوالي 8400 شقة (ما نسبته 99٪ من إجمالي عدد الشقق) حتى نهاية عام 2015.

- **الكهربـاء والميـاه:** سـجل قطـاع "الكهربـاء والميـاه" تحسناً ملحوظاً في أدائه خلال عام 2015 لينمـو بنسـبة 10.9٪، مقابـل نمـو نسـبته 3.3٪ خـلال عـام 2014. وعليه، ارتفعت مساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسـعار الأسـاس الثابتـة بمقـدار 0.2 نقطة مئوية لتصـل إلى 0.3 نقطـة مئويـة. كمـا ارتفعـت أهميته النسبية في الناتج بمقـدار 0.2 نقطـة مئويـة عـن مسـتواها في عـام 2014 لتشـكل نحـو 2.7٪. ويـأتي التحسن في قطاع "الكهربـاء والميـاه"، في جانـب منـه، انعكاسـاً لنمـو الـرقم القياسـي لإنتـاج الكهربـاء بنسـبة 0.7٪ بالمقارنـة مـع اسـتقرار في أدائـه في عـام 2014. وذلـك بسـبب زيـادة الطلـب علـى الكهربـاء، وخاصـة الصناعة الاستخراجية. كما تأثر أداء هذا القطاع إيجاباً بانخفاض أسعار النفط عالمياً الأمـر الـذي أنعكـس علـى انخفاض تكلفة توليد الكهرباء.

- **تطورات القطاعات الخدمية خلال عام 2015:**

  - **النقـل والتخـزين والاتصـالات:** شـهد قطـاع النقـل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته 3.1٪، بالمقارنة مـع 1.6٪ خلال عام 2014. وعليه، ارتفعت مساهمة هـذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلـي الإجمـالي بأسـعار الأساس الثابتة بمقدار 0.2 نقطة مئويـة لتصـل إلى 0.5 نقطة مئوية. كمـا ارتفعـت أهميتـه النسـبية في النـاتج بمقـدار 0.1 نقطـة مئويـة عـن مسـتواها في عـام 2014 لتشـكل نحـو 17.2٪. وقـد جـاء هـذا النمـو مـدفوعاً بتواصل تحسن أداء قطـاع الاتصـالات، والـذي يشـهد اتسـاعاً كـبيراً في انتشـار الخـدمات الـتي يقـدمها للمواطنين، إذ ارتفعـت نسـبة انتشـار الهـاتف النقـال وخدمات الانترنت إلى 145٪ و 83٪ على الترتيب من إجمالي عدد السكان خلال عام 2015. في الوقت الذي مـا زال قطـاع النقـل يعـاني مـن تبعـات حالـة عـدم الاستقرار السياسي والأمني الـتي تشـهدها بعـض دول المنطقة، والتي نجم عنها الاغلاق شبه الكامل للمعـابر الحدودية مع كل من سوريا والعراق. إذ تشير البيانات المتاحـة ذات العلاقـة بقطـاع النقـل إلى تراجـع معظـم مؤشراته ومن أبرزها: عدد المسافرين على مـتن الملكيـة الأردنيـة بنسـبة 7.9٪، وعـدد المغـادرين (7.4٪)، والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (0.7٪). كما تراجع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع النقل بنسبة بلغت 11.2٪ خلال عام 2015.

  - **خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال:** تحسن أداء هـذا القطـاع خـلال عـام 2015، إذ نمـا بنسـبة 3.4٪ بالمقارنة مع 2.5٪ خلال عـام 2014. ولايـزال هـذا القطـاع المسـاهم الأكـبر في معـدل نمـو النـاتج الحقيقـي، حيـث ارتفعـت مسـاهمته في معـدل نمـو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأسـاس بمقـدار 0.2

نقطة مئوية لتصل إلى 0.8 نقطة مئوية. كما ارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2014 لتشكل نحو 23.9٪. وجاء النمو في هذا القطاع نتيجة لتحسن قطاع "خدمات المال والتأمين" الذي نما بنسبة 4.8٪ خلال عام 2015 مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2014. وعليه، ارتفعت مساهمة قطاع " خدمات المال والتأمين" في معدل نمو الناتج بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 0.5 نقطة مئوية، كما ارتفعت أهميته النسبية في الناتج بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 11.7٪. أما قطاع العقارات، فقد حافظ تقريباً على ادائه بالمقارنة مع العام السابق، مسجلاً نمواً نسبته 2.1٪، محافظاً بذلك على مساهمته السابقة في معدل نمو الناتج بأسعار الأساس (0.3 نقطة مئوية) وعلى اهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي (12.1٪). وتشير المؤشرات المتوفرة عن قطاع العقار إلى تراجع حجم التداول في سوق العقار بنسبة 2.0٪ خلال عام 2015 بالمقارنة مع نمو نسبته 22.4٪ خلال عام 2014، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الشقق المباعة في المملكة بنسبة 21.0٪ خلال عام 2015 بالمقارنة مع 19.2٪ خلال عام 2014، خاصة في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع مساحات الشقق والمنازل المنفردة المعفية من رسوم التسجيل من 120 متر مربع إلى 150 متر مربع من الشقة التي لا تزيد مساحتها عن 180 متر مربع، بغض النظر عن صفة البائع اعتباراً من حزيران 2015.

- **منتجو الخدمات الحكومية:** حافظ قطاع "منتجو الخدمات الحكومية" على مستوى نموه المسجل خلال عام 2014 والبالغ 2.3٪، وعلى أهميته النسبية، تقريباً، في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة (13.4٪). ويأتي ذلك، بشكل رئيس، انعكاساً لنمو تعويضات العاملين في الموازنة العامة، والتي تعتبر من المؤشرات الرئيسية الدالة على أداء قطاع منتجو الخدمات الحكومية، إذ نمت بنسبة 1.9٪ خلال عام 2015.

- **التجارة والمطاعم والفنادق:** نما هذا القطاع بنسبة 0.7٪ بالمقارنة مع 3.7٪ عام 2014. وقد انخفضت أهميته النسبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 11.8 نقطة مئوية. ولدى تحليل المكونات الفرعية لهذا القطاع، يلاحظ أن نشاط قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" شهد تباطؤاً في ادائه لينمو بنسبة 1.2٪ بالمقارنة

مع 3.9٪ خلال عام 2014. كما انخفضت أهميته النسبية في النـاتج بمقـدار 0.1 نقطـة مئويـة عـن مستواها في عام 2014 لتشكل نحـو 10.6٪. ومـن المؤشرات الدالة على تباطؤ هذا القطاع:

- تراجع حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة 1.1٪ خلال عام 2015 مقابل نمو 11.0٪ خـلال عـام 2014.

- تبـاطؤ الـرقم القياسـي لأسـعار تجـارة الجملـة والذي نما بنسبة 1.6٪ خلال عـام 2015 مقابـل نمو نسبته 2.0٪ خلال عام 2014.

أمـا قطـاع " المطـاعم والفنـادق"، فقـد سـجل تراجعـاً في أدائـه بنسـبة 3.3٪ مقارنـة مـع نمـو نسبته 2.9٪ خلال عام 2014، ليساهم في تراجـع معدل النمـو في النـاتج بمقـدار 0.04 نقطـة مئويـة مقابل مساهمة موجبـة بمقـدار 0.04 نقطـة مئويـة خـلال عـام 2014. وقـد شـهد الـدخل السـياحي تراجعاً بنسبة 7.1٪ مقابل نمو نسبته 6.3٪ خلال عام 2014. هذا إلى جانب تباطؤ نمـو التسـهيلات الممنوحة لقطاع المطـاعم والفنـادق إلى 3.8٪ مقابـل نمو نسبته 13.5٪ خلال عام 2014.

أهم المؤشرات في القطاع السياحي

2012 – 2015

	2012	2013	2014	2015
أعداد السياح (بالمليون سائح)	6.3	5.4	5.3	4.8
اجمالي الدخل السياحي / الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية (٪) *	13.1	12.3	12.2	10.8
القيمة المضافة لقطاع السياحة بالأسعار الجارية (بالمليون دينار) **	1,441.8	1,461.5	1,553.3	1,443.1
معدل النمو بالأسعار الثابتة (٪) **	13.6	3.2-	3.6	8.7-
رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (بالمليون دينار)	505.6	503.5	571.5	593.1
عدد الفنادق	496	519	536	558
عدد الغرف (ألف غرفة)	24.7	26.4	27.1	27.6
نسبة إشغال الغرف في الفنادق (٪)	50.3	43.8	NA	NA
عدد العاملين في الفنادق (ألف عامل)	15.4	18.3	18.6	19.1
عدد العاملين في القطاع السياحي (ألف عامل)	43.9	48.1	48.7	49.1

المصادر : – النشرة الاحصائية الشهرية / البنك المركزي الاردني.
– وزارة السياحة والآثار.
* : اجمالي الدخل السياحي وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات.
** : تقديرات البنك المركزي الأردني.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي

شـهد الـرقم القياسـي العـام لكميـات الإنتـاج الصـناعي تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 1.2٪ بالمقارنـة مـع نمـو نسـبته 1.7٪ خـلال عـام 2014. وقـد جـاء هـذا التبـاطؤ محصـلة لمـا يلـي:

- تبـاطؤ الـرقم القياسـي لكميـات إنتـاج الصـناعات الاسـتخراجية لينمـو بنسـبة 11.4٪ خـلال عـام 2015 بالمقارنة مع نمـو نسـبته 28.3٪ في عـام 2014. ويـأتي ذلك انعكاساً لتباطؤ الرقم القياسـي لكميـات إنتـاج كـل من الفوسفات والبوتاس لينمـو بنسـبة 10.9٪ و 12.9٪ على الترتيب.

- نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 17.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.5٪ خلال عام 2014. وذلك بسبب زيادة الطلب على الكهرباء، وخاصة الصناعة الاستخراجية.
- تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.2٪، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2٪ في عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تراجع الأرقام القياسية لكميات إنتاج عدد من البنود أبرزها "الملابس والأنسجة"، "الأثاث"، "الورق ومنتجاته"، "الأسمدة". (الملحق الإحصائي/ جدول 4).

الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي (100=1999)
2011 -2015

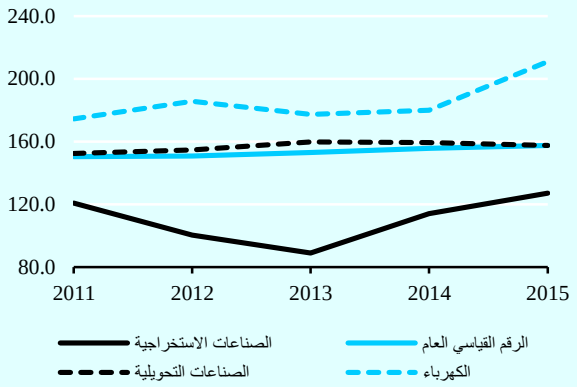

سوق العمل

يواجه سوق العمل في المملكة العديد من الإختلالات الهيكلية في جانبي الطلب والعرض على حد سواء. ففي جانب الطلب، يعاني سوق العمل من صعوبة استحداث فرص عمل كافية تستوعب الأعداد الداخلة إلى سوق العمل نظراً لضعف معدلات النمو الإقتصادي، وتراجع قدرة القطاع العام على التوظيف، وتفاوت مراحل النمو بين مختلف المحافظات وتركزها في العاصمة. أما في جانب العرض، فما يزال سوق العمل يعاني من ضعف المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي وبين احتياجات السوق، فضلاً عن تزايد مزاحمة العمالة الوافدة غير الماهرة ورخيصة الاجر (المرخصة وغير المرخصة) للعمالة الأردنية، والتي تزايدت في السنوات القليلة الماضية في ظل تزايد أعداد اللاجئين السوريين في المملكة، واستحواذها على عدد كبير من فرص العمل المتوفرة في المملكة. هذا إلى جانب إنخفاض معدل المشاركة في سوق العمل، والذي يعتبر من أدنى المعدلات في العالم، إذ لم يتجاوز في أحسن الأحوال 40٪ من مجموع السكان في سن العمل. وقد أسفرت تلك الإختلالات عن إستمرار تسجيل معدلات بطالة مرتفعة، على الرغم من الجهود المبذولة للحد من مشكلة البطالة.

وفيما يلي، تحليل لأبرز مؤشرات سوق العمل في المملكة خلال عام 2015:

❐ المتعطلون

ارتفع عدد المتعطلين الأردنيين عن العمل خلال عام 2015 بنحو 36 ألف متعطل ليصل اجمالي عدد الأردنيين المتعطلين عن العمل إلى 209.6 ألف متعطل، (68.9٪ ذكور و 31.1٪ إناث). وعليه، بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل) ما نسبته 13.0٪ مرتفعاً عن مستواه المسجل خلال عام 2014 بمقدار 1.1 نقطة مئوية. وهو بذلك يعتبر أعلى معدل بطالة سنوي يتم تسجيله منذ عام 2008.

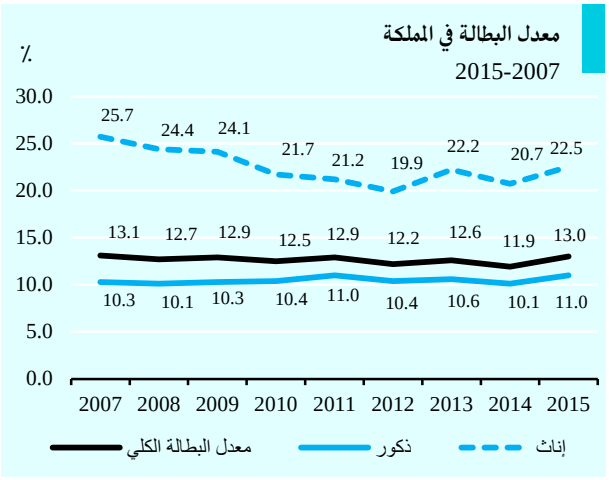

وفيما يتعلق بتوزيع البطالة حسب الجنس، ما يزال هنالك تفاوت كبير في معدلات البطالة بين كلا الجنسين، إذ بلغ معدل البطالة بين الذكور في عام 2015 ما نسبته 11.0٪ مرتفعاً بنحو 0.9 نقطة مئوية عن مستواه في عام 2014، في حين بلغ معدل البطالة بين الإناث 22.5٪ بإرتفاع مقداره 1.8 نقطة مئوية عن عام 2014.

أما توزيع البطالة على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أدنى معدل بطالة في المملكة وبنسبة 11.5٪ فيما سجلت محافظة معان أعلى معدل وبنسبة 16.8٪. ويعود التفاوت في معدلات البطالة بين المحافظات إلى تباين مراحل التنمية التي وصلت إليها كل محافظة.

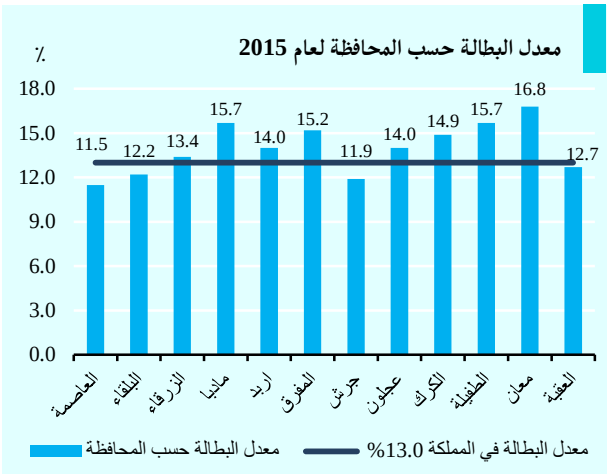

وبحسب الفئة العمرية، سُجل أعلى معدل بطالة في الفئة العمرية 15-19 سنة وبنسبة 32.1٪، فيما ينخفض معدل البطالة ضمن الفئات العمرية الأعلى ليصل إلى 2.0٪.

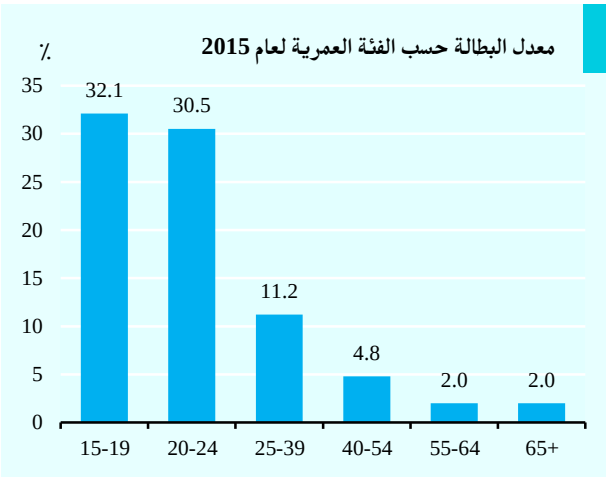

وبحسب المستوى التعليمي، فقد سُجل أعلى معدل بطالة بين حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس فأعلى) بنسبة 18.6٪ الأمر الذي يعكس، في جانبٍ منه، الضعف في مواءمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي في المملكة مع احتياجات السوق.

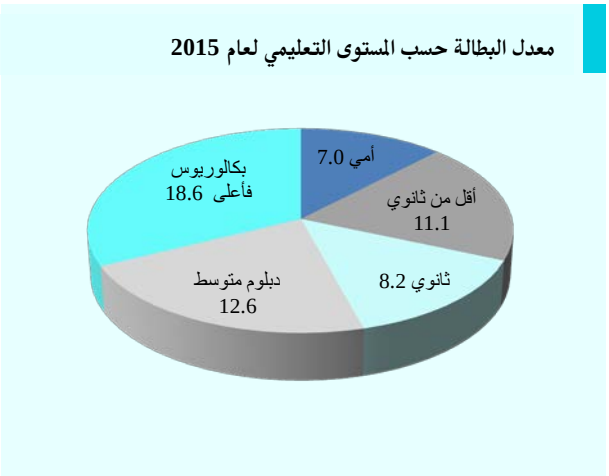

المشتغلون

ارتفع عدد المشتغلين الأردنيين خلال عام 2015 بنحو 111 ألف مشتغل ليصل اجمالي عدد المشتغلين الأردنيين إلى 1,398 ألف مشتغل (83.9٪ ذكور و 16.1٪ إناث). وعليه، بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان من أعمار 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.9٪. وعلى صعيد توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي، فقد شكّل المشتغلون الذين تصنف مؤهلاتهم العلمية "ثانوي فأقل" ما نسبته 63.8٪ من إجمالي المشتغلين، في حين شكل المشتغلون من حملة الشهادة الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.5٪.

توزيع المشتغلين الأردنيين حسب المستوى التعليمي لعام 2015،
نسب مئوية

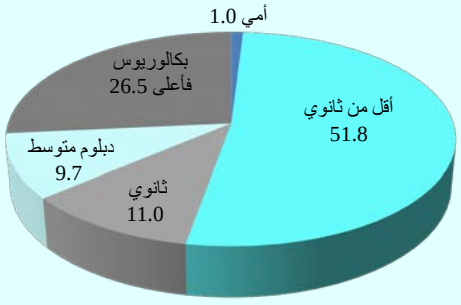

وعلى المستوى القطاعي، تعتبر القطاعات الخدمية الأكثر تشغيلاً للعمالة الأردنية، لا سيما قطاعات "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، والتعليم، إذ شكل عدد العاملين في هذه القطاعات مجتمعة حوالي 54٪ من إجمالي المشتغلين.

توزيع المشتغلين الأردنيين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2015

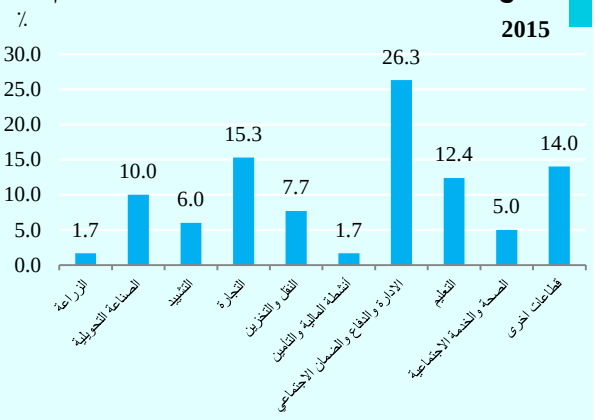

ويوظف القطاع الخاص حوالي 60.3٪ من إجمالي المشتغلين، في حين ما يزال القطاع العام يوظف نسبة مرتفعة من المشتغلين بلغت 39.6٪، خصوصاً إذا ما قورنت مع نسب تشغيل القطاع العام في الدول المتقدمة والتي لا تتجاوز 10٪ من المشتغلين.

توزيع المشتغلين الأردنيين على القطاعين العام والخاص 2015-2012

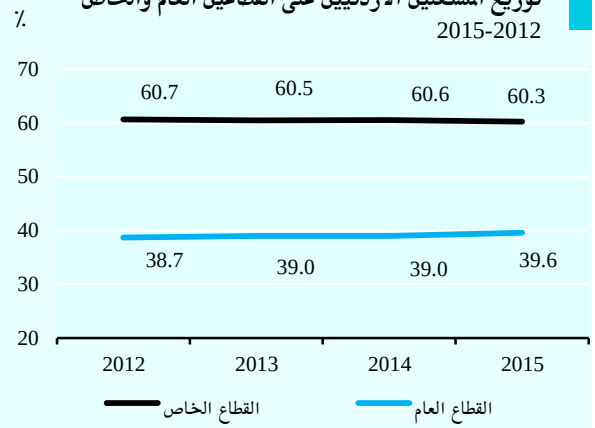

وبالنظر إلى متوسط الأجر الشهري للمشتغلين، يتبين أن ما نسبته 35.4٪ من المشتغلين يتقاضون رواتب تقل عن 300 دينار شهرياً.

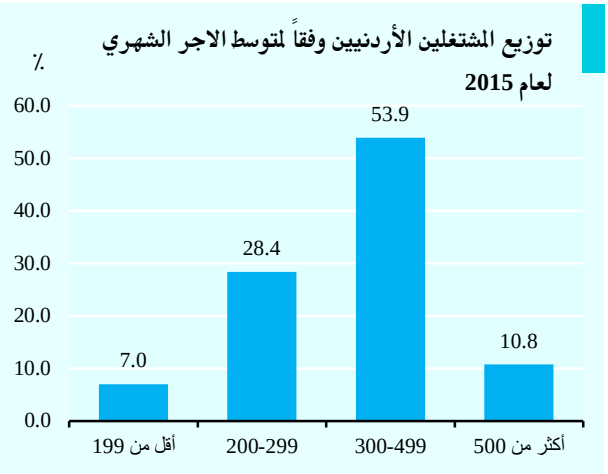

قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون)

بلغ عدد سكان المملكة خلال عام 2015 حوالي 9,532 ألف نسمة. وقد بلغ عدد الأردنيين حوالي 6,614 ألف نسمة شكلت قوة العمل الأردنية منهم حوالي 1,608 ألف فرد. وعليه، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الخام (قوة العمل الأردنية منسوبة إلى مجموع السكان الأردنيين) ما نسبته 24.3٪، فيما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر)، والذي يعبر عن مدى استغلال الموارد البشرية في الاقتصاد، ما نسبته 36.7٪ (60.0٪ للذكور و 13.3٪ للإناث).

هيكل سوق العمل في الأردن لعام 2015

يشير التحليل السابق لسوق العمل إلى أن مشكلة البطالة في المملكة هي مشكلة هيكلية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات إصلاحية للحد من تفاقم هذه المشكلة، لا سيما في جانب العرض. ولهذه الغاية، واصلت المؤسسات المعنية بالتدريب والتشغيل جهودها في تدريب العاطلين عن العمل وتأهيلهم بما يتلاءم ومتطلبات السوق من العمالة المحلية المدربة والمؤهلة، وعلى رأسها مؤسسة التدريب المهني والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب.

من جانب آخر، وإيماناً بأهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، قدم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة قروضاً بقيمة 36.8 مليون دينار، بارتفاع نسبته 15.1٪ عن عام 2014. وفيما يتعلق بالمبادرات المعنية بالتشغيل، فلا تزال الحملة الوطنية للتشغيل، والتي اطلقتها وزارة العمل بالتعاون مع القطاع الخاص في عام 2013، قائمة حيث وفرت حوالي 26.1 ألف وظيفة خلال عام 2015 في مختلف القطاعات الاقتصادية ليبلغ عدد الوظائف التي وفرتها الحملة منذ انطلاقها في عام 2013 حوالي 96.7 ألف وظيفة.

الأسعار

انعكس الهبوط الحاد في أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها عالمياً خلال عام 2015 على المستوى العام للأسعار في المملكة، حيث اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك انكماشاً بنسبة 0.9٪، بالمقارنة مع تضخم نسبته 2.9٪ خلال عام 2014. ويعتبر التراجع المسجل في المستوى

العام للأسعار خلال عام 2015 الأول منذ عام 2009 (-0.7٪)، والذي تأثر آنذاك بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع الطلب العالمي. كما يعتبر هذا التراجع في المستوى العام للأسعار الأكثر حدة الذي يسجله الاقتصاد الوطني منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانكماش المسجل في الأسعار خلال عام 2015 لا يعتبر ضاراً للاقتصاد الوطني، إذ ان هذا الانكماش جاء، بشكل اساسي، نتيجة انخفاض أسعار النفط، والذي أدى إلى إنخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة، وانخفاض تكاليف الانتاج المحلي، ولم يكن مصدره الرئيس تراجع الطلب المحلي. وفيما يلي نورد تحليلاً لأبرز مقاييس التضخم:

مخفض الناتج المحلي الإجمالي

شهد معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي، تباطؤاً ملحوظاً في معدله ليصل إلى 2.3٪ في عام 2015 بالمقارنة مع 3.4٪ خلال عام 2014. وقد جاء التباطؤ في مخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2015 والذي انعكس في انخفاض تكاليف الانتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتبعاً لذلك، شهدت معظم القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أسعارها بالمقارنة مع عام 2014، أبرزها قطاعات الصناعة التحويلية، و"الكهرباء والمياه"، و"التجارة والمطاعم والفنادق"، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 0.6٪ و 4.3٪ و 1.4٪ على الترتيب، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.9٪ و8.0٪ و2.7٪ على الترتيب خلال عام 2014.

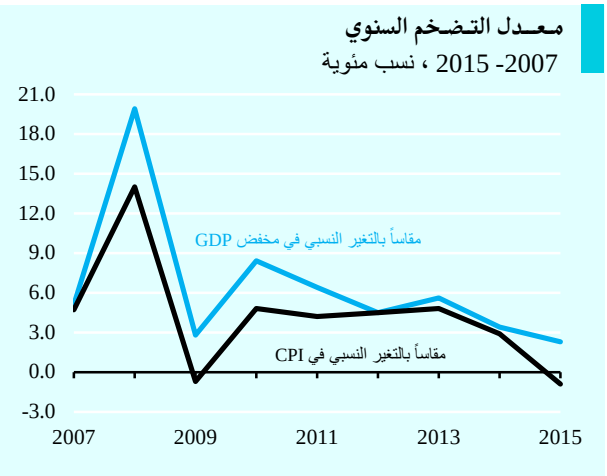

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

شهد المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، انكماشاً خلال عام 2015 بنسبة 0.9٪، بالمقارنة مع تضخم نسبته 2.9٪ خلال عام 2014. ويعزى هذا الانكماش، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. حيث تأثرت كل من مجموعة النقل وبند "الوقود والإنارة" بصورة مباشرة بتغيرات أسعار المشتقات النفطية محلياً، مما ساهم بتخفيض معدل التضخم خلال عام 2015 بنحو 2.9 نقطة مئوية مقابل مساهمة موجبة في معدل التضخم بنسبة 0.3 نقطة مئوية في عام 2014. كما تأثر معدل التضخم بتراجع أسعار الغذاء في الاسواق العالمية، إذ أظهر مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة تراجعاً بنسبة 18.7٪ مقابل تراجع بنسبة 3.8٪ خلال عام 2014. هذا إلى جانب تراجع الرقم القياسي لأسعار المستوردات بنسبة 9.8٪ مقابل نمو نسبته 5.5٪ خلال عام 2014.

وقـد جـاء معـدل التضـخم المسـجل خـلال عـام 2015 محصلة لما يلي:

- تراجع وتباطؤ أسعار عـدد مـن المجموعـات والبنـود، حيث تراجعت أسـعار مجموعـة النقـل بنسـبة 14.1٪ بالمقارنة مع إرتفـاع نسـبته 2.1٪ خـلال عـام 2014، وذلك في ضوء قرار هيئـة تنظـيم النقـل الـبري القاضـي بتخفيض اجور النقل العـام بنسـبة 10٪ اعتبـاراً مـن مطلع عام 2015 حيث تـتراوح تكلفـة المحروقـات مـا بين (30٪–35٪) من الكلف التشغيلية في قطاع النقل. كمـا تراجعـت أسـعار بنـد "الوقـود والإنـارة" بنسـبة 13.3٪ بالمقارنة مع تراجع طفيف نسبته 0.2٪ خـلال عـام 2014. فيمـا تباطـأت أسـعار مجموعـة "الملابـس والأحذية" التي ارتفعت أسـعارها بنسـبة بلغـت 4.9٪ بالمقارنة مع 9.3٪ خـلال عـام 2014. وقـد جـاء هـذا التباطؤ، في جانب منه، تبعاً لقـرار الحكومـة القاضـي بتخفيض الضريبة العامـة علـى المبيعـات مـن 16٪ الى 8٪ لكـل مـن الملابـس، والحقائـب، والسـاعات، والأحذيـة، والعطـور ومستحضـرات التجميـل والمجـوهرات والألعـاب، وكـذلك تخفـيض الضـريبة الخاصـة مـن 25٪ الى 8٪ علـى كـل مـن العطـور ومستحضرات التجميل والملابـس مـن الجلـد الطبيعـي (تشـرين أول 2015). وكـذلك تباطـأت أسـعار بنـد الإيجـارات (4.9٪)، إلى جانـب أسـعار مجمـوعتي التعليم (3.1٪) والصحة (2.6٪). وقـد سـاهمت هـذه البنود مجتمعة بتخفـيض معـدل التضـخم بمقـدار 1.6 نقطة مئوية وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقـدارها 2.0 نقطة مئوية خلال عام 2014.
- ارتفاع أسـعار عـدد مـن البنـود والمجموعـات، والـتي أسهمت بـدورها في التخفيـف مـن حـدة الانخفـاض في المسـتوى العـام للأسـعار، أبرزهـا مجموعـة "الثقافـة والترفيـه" بنسـبة 5.5٪، و"الأغذيـة والمشـروبات غـير الكحولية" بنسبة 1.1٪، وذلك على الرغم من تراجـع أسعار الغذاء في الاسـواق العالميـة، ممـا يعكـس ارتفـاع الطلب المحلي على المواد الغذائية نتيجة تواجـد نحـو 1.3 مليون سوري في المملكـة. وقـد أدى ذلـك إلى رفـع مساهمة هـذه البنـود في معـدل التضـخم إلى 0.5 نقطـة مئوية مقابل 0.2 نقطة مئوية خلال عام 2014.

التضخم خلال عامي 2014 - 2015

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		2014	2015	2014	2015
جميع المواد	**100**	**2.9**	**0.9-**	**2.9**	**0.9-**
1. الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	**33.365**	**0.3**	**1.1**	**0.1**	**0.4**
اللحوم والدواجن	8.244	0.3-	0.3	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.886	2.2-	1.8	0.1-	0.1
2. المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر، منها:	**4.431**	**15.0**	**3.5**	**0.7**	**0.1**
التبغ والسجائر	4.403	15.0	3.5	0.7	0.1
3. الملابس والأحذية، منها:	**3.549**	**9.3**	**4.9**	**0.3**	**0.2**
الملابس	2.789	9.4	4.4	0.3	0.1
4. المساكن، منها:	**21.920**	**4.8**	**0.6**	**1.0**	**0.1**
الإيجارات	15.570	6.8	4.9	1.1	0.8
الوقود والإنارة	4.847	0.2-	13.3-	0.0	0.7-
5. التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.186**	**2.3**	**1.9**	**0.1**	**0.1**
6. الصحة	**2.212**	**6.3**	**2.6**	**0.1**	**0.1**
7. النقل	**13.575**	**2.1**	**14.1-**	**0.3**	**2.2-**
8. الاتصالات	**3.504**	**0.1-**	**0.1**	**0.0**	**0.0**
9. الثقافة والترفيه	**2.274**	**2.6**	**5.5**	**0.1**	**0.1**
10. التعليم	**5.407**	**3.4**	**3.1**	**0.2**	**0.2**
11. المطاعم والفنادق	**1.834**	**2.1**	**1.3**	**0.0**	**0.0**
12. السلع والخدمات الأخرى	**3.746**	**1.3**	**0.8**	**0.0**	**0.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

سياسات الإنتاج والتشغيل والأسعار

واصلت الحكومة خلال عام 2015 سعيها في تبني العديد من الاجراءات والتشريعات التي من شأنها المساهمة في تحفيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه بهذا الخصوص:

- أقرت الحكومة عدد من الأنظمة التي تهدف إلى تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة، ومن أبرزها:
  - نظام النافذة الاستثمارية رقم (32) لسنة 2015، والذي يهدف إلى تنظيم عمل النافذة الاستثمارية ومنحها كافة الصلاحيات اللازمة لترخيص المشاريع الاستثمارية.
  - نظام الحوافز الاستثمارية رقم (33) لسنة 2015، ويهدف إلى ضمان الحوكمة الرشيدة التي تعزز مبدأ الحيادية، والشفافية، والعدالة، في منح الاعفاءات وفق أسس ومعايير موحدة للمشاريع ضمن القطاع الواحد، وبما يضمن منع الازدواجية وتحقيق العدالة والمساواة بين المشاريع، واتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من هذه الاعفاءات.
  - نظام تنظيم البيئة الاستثمارية وتسجيل المؤسسات في المناطق التنموية والمناطق الحرة رقم (129) لسنة 2015، ويهدف إلى تنظيم ممارسة الانشطة الاقتصادية في المناطق التنموية والمناطق الحرة من خلال تحديد شروط الحصول على ترخيص لهذه الانشطة، وتحديد الانشطة التي يتم حظرها أو

تقييد ممارستها، هذا إلى جانب تحديد متطلبات واجراءات تسجيل المؤسسات والرسوم المترتبة على ذلك.

- ترخيص أول شركة معلومات ائتمانية، وذلك وفقاً لقانون المعلومات الائتمانية لسنة 2010، والتي باشرت أعمالها في منتصف شهر كانون أول 2015، بهدف توفير قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما سيساهم في تحسين امكانية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل.
- إقرار نظام شركات التمويل الأصغر رقم (5) لسنة 2015، والذي تم بموجبه إخضاع الشركات التي تمارس نشاط التمويل الأصغر ضمن رقابة البنك المركزي الأردني، مما سيساهم في تعزيز قدرة هذه الشركات على توفير التمويل اللازم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- إقرار نظام مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (98) لسنة 2015، والذي يتضمن تحديد مراحل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك اجراءات طرح عطاءات تنفيذ مشاريع الشراكة.

❐ وعلى صعيد سياسات سوق العمل، فقد تم خلال عام 2015 اتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة إلى تنظيم سوق العمل وتشجيع انخراط الاردنيين في سوق العمل، ومن أبرز هذه الاجراءات:

- إنشاء وحدات في الوزارات والمؤسسات المختلفة تعنى بشؤون تشغيل الأردنيين في القطاعات الاقتصادية. ويأتي إنشاء هذه الوحدات بهدف التنسيق الأفقي بين الوزارات والمؤسسات بحسب الاختصاص لتشخيص واقع سوق العمل ومعالجة الاختلالات في قطاعات العمل بالمشاركة مع القطاع الخاص.
- ايقاف استقدام العاملين الوافدين في فترات زمنية محددة لاحلال العمالة الأردنية في القطاعات المستهدفة، وتحديد نسب العمالة الوافدة في العديد من القطاعات الاقتصادية لضمان ضبط سوق العمل من خلال توقيع اتفاقيات مع القطاع الخاص.
- زيادة رسوم تصاريح العمل للعمالة الوافدة في قطاع الانشاءات من 180 دينار إلى 240 دينار للعامل العربي، ومن 300 دينار إلى 360 دينار للعامل غير العربي. بهدف رفع كلفة استقدام العمالة الوافدة كون هذا القطاع اصبح مستهدفاً لتشغيل الاردنيين.
- وضع رسم اضافي على استقدام العمالة الاجنبية لجميع القطاعات باستثناء القطاعات الواعدة "كالمطاعم والفنادق" و"تجارة التجزئة" والزراعة و"المناطق الصناعية المؤهلة".

الفصل الثاني
القطاع النقدي والمصرفي والمالـي

اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي خلال عام 2015 بالمرونة والتفاعل مع التطورات المحلية والخارجية بهدف ترسيخ وتدعيم أركان الاستقرار النقدي وتعزيز الثقة بالبيئة الادخارية والاستثمارية في المملكة، حيث شهدت السياسة النقدية مزيداً من الاجراءات الهادفة إلى رفع كفاءة استخدام السيولة المتاحة لدى الجهاز المصرفي وتوجيهها إلى عمليات الإقراض للقطاع الخاص بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي. ففي شهر شباط عام 2015، قام البنك المركزي وللمرة الثانية بتحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية عبر تطوير أدوات السياسة النقدية بشكل يساعد البنوك على تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية وتوفير الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن أبرز ما جاء في هذا التطوير، اعتماد سعر فائدة رئيسي ليصبح السعر المرجعي لغايات إدارة السياسة النقدية يسمى "سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي" والذي يتم بموجبه تحديد أسعار الفائدة الأخرى على أدوات السياسة النقدية، كما تم إصدار شهادات إيداع بالدينار لأجل أسبوع وبأحجام تتحدد بناء على توجهات السياسة النقدية.

وفي ضوء استمرار التطورات الإيجابية للمؤشرات النقدية خلال عام 2015، وفي مقدمتها الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت 14.2 مليار دولار، واستمرار معدل الدولرة بالانخفاض ليعكس تحسن الطلب على الدينار الأردني كعملة ادخارية مقابل العملات الأجنبية الرئيسة الأخرى، واصل البنك المركزي سياسته النقدية التوسعية خلال العام، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة مرتين وبواقع 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و125 نقطة أساس على نافذة إيداع البنوك لليلة واحدة لديه.

وفيما يتعلق بنشاط البنوك المرخصة، سجّل الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية ارتفاعاً نسبته 9.5٪ ليصل إلى 21,103.5 مليون دينار في نهاية عام 2015. كما سجّل إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته 7.7٪ في نهاية عام 2015 ليصل إلى 32,598.5 مليون دينار. وقد جاء التحسن في الودائع نتيجة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,001.4 مليون دينار (8.3٪) وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 336.1 مليون دينار (5.4٪).

أما على صعيد أسعار الفائدة في السوق المصرفية، فقد تراجعت أسعار الفائدة على الودائع بمستوى أكبر من الانخفاض في أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية. وتبعاً لذلك ارتفع هامش سعر الفائدة، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، بمقدار 45 نقطة أساس ليبلغ 518 نقطة أساس مقابل 473 نقطة أساس في نهاية عام 2014.

وفيما يتعلق بالسياسة المصرفية، اتخذ البنك المركزي خلال عام 2015 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومتانته. كما كثف البنك من جهوده الرامية إلى توفير التمويل للشركات الميكروية والصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار فائدة تفضيلية وآجال مناسبة.

وعلى صعيد أداء بورصة عمان خلال عام 2015، شهدت مؤشراتها تبايناً في الأداء مقارنة بعام 2014، حيث ارتفع حجم التداول بنسبة 51.0٪ بينما انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة بنسبة 1.3٪، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 0.5٪، مقارنةً بعام 2014.

البنك المركزي والسياسة النقدية

استمر البنك المركزي عام 2015 بتطبيق سياسته النقدية القائمة على المرونة والفاعلية والانسجام مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. حيث قام البنك المركزي بإجراء تحديث ثانٍ على الإطار التشغيلي لسياسته النقدية، حيث اعتمد سعر فائدة رئيسي ليصبح سعر الفائدة المرجعي للبنك المركزي والذي يتم بموجبه تحديد أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية الأخرى. كما تم إصدار شهادات إيداع لأجل أسبوع وبأحجام مختلفة. ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة السيولة لديها بكفاءة وفعالية بشكل يلبي الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية. وفي ضوء التطورات الاقتصادية والنقدية الايجابية التي تحققت منذ مطلع عام 2013، واصل البنك المركزي خلال عام 2015 اتباع سياسة نقدية تيسيرية تهدف إلى تخفيض كلفة الاقتراض في الاقتصاد الوطني وتوفير التمويل الملائم لكافة القطاعات من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. كما واصل البنك المركزي جهوده الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي، من أجل تعزيز الثقة بالبيئة الادخارية والاستثمارية في المملكة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وإلى جانب ذلك، عمل البنك المركزي على تدعيم أركان الاستقرار المالي بهدف رفع منعة ومتانة الجهاز المصرفي، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات وتطوير الأدوات الرامية إلى تنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

انطلاقاً من حرص البنك المركزي على تحفيز الاستثمار وتوفير التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية وبكلفة ملائمة، قام البنك بتخفيض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال عام 2015. حيث جاء التخفيض الأول في شهر شباط بواقع 25 نقطة أساس على جميع أدوات السياسة النقدية، وبواقع 100 نقطة أساس لسعر الفائدة على نافذة الإيداع، بينما جاء التخفيض الثاني في شهر تموز بواقع 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية. ويهدف البنك من وراء هذه التخفيضات إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف مناسبة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما وتنسجم هذه القرارات مع التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية ووجود عدد من المؤشرات الاقتصادية المحلية التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فقد شهد هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية عام 2015، مقارنة بنهاية عام 2014، التطورات التالية:

- تخفيض سعر الفائدة على تسهيلات إعادة الخصم ليصل إلى 3.75٪ في نهاية عام 2015، مقابل 4.25٪ في نهاية عام 2014.
- تخفيض سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة ليصل إلى 3.50٪ في نهاية عام 2015، مقابل 4.00٪ في نهاية عام 2014.
- تخفيض سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة ليصل إلى 1.5٪ في نهاية عام 2015، مقابل 2.75٪ في نهاية عام 2014.
- وكذلك تخفيض سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع وشهر واحد ليصل إلى 2.5٪ لكل منهما في نهاية عام 2015، مقابل 3.00٪ في نهاية عام 2014.
- بلغ سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع ما نسبته 2.25٪ في نهاية عام 2015.

سعر الصرف والاحتياطيات من العملات الأجنبية

• سعر صرف الدينار الأردني

واصل البنك المركزي، ومنذ عام 1995، المحافظة على نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، حيث أثبت هذا النظام بأنه ما زال النظام الأمثل والأنسب للاقتصاد الأردني وذلك من حيث ملاءمته للأساسيات الاقتصادية ودوره الإيجابي في ترسيخ الاستقرار النقدي والمصرفي للمملكة. فقد أسهم نظام الصرف الثابت في تعزيز الثقة بالدينار الأردني وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية، فضلاً عن مساهمته في تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما عزز من استقرار الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتصل إلى 14.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015.

وبالنظر إلى تطورات معدل سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسة في نهاية عام 2015، يلاحظ ارتفاعه مقابل كل من اليورو بنسبة 22.1٪، والين الياباني بنسبة 15.3٪، والجنيه الاسترليني بنسبة 9.8٪، وذلك بالمقارنة مع مستويات أسعار الصرف السائدة في نهاية عام 2014.

• الاحتياطيات من العملات الأجنبية

شهد رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية خلال عام 2015 ارتفاعاً، مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014، بمقدار 74.7 مليون دولار (0.5٪) ليصل إلى 14,153.5 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً. ووفقاً للمعايير الدولية المستخدمة لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية، يعكس ذلك المستوى من الاحتياطيات مستوىً مريحاً من الاستقرار النقدي للمملكة.

السيولة المحلية

شهدت السيولة المحلية بمفهومها الواسع (M2) خلال عام 2015 ارتفاعاً بمقدار 2,365.1 مليون دينار (8.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,605.5 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 1,877.0 مليون دينار (6.9٪) خلال عام 2014. وبتحليل تطورات السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها والعوامل المؤثرة عليها، يتبين ما يلي:

معدل نمو السيولة المحلية
2011 – 2015، بالنسب المئوية

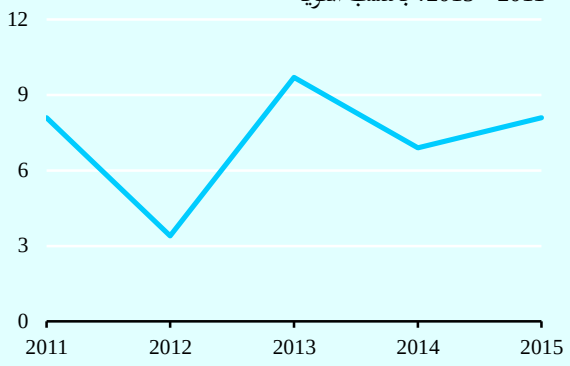

• مكونات السيولة المحلية

جاء النمو المسجّل في السيولة المحلية نتيجة لارتفاع كل من شبه النقد بمقدار 1,716.6 مليون دينار (8.6٪) وعرض النقد بمفهومه الضيق (ع1) بمقدار 648.5 مليون دينار (7.0٪).

- وقد جاء ارتفاع شبه النقد محصلة لارتفاع ودائع التوفير ولأجل بالدينار الأردني بمقدار 1,470.5 مليون دينار (9.5٪) وارتفاع الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية بمقدار 268.1 مليون دينار (12٪)، وانخفاض ودائع التوفير ولأجل بالعملات الأجنبية بمقدار 22 مليون دينار (1.0٪).

o كما جاء ارتفاع عرض النقد، بمفهومه الضيق (ع1)، نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب بالدينار بمقدار 519.7 مليون دينار (9.6٪) وارتفاع النقد المتداول بمقدار 128.8 مليون دينار (3.4٪).

السيولة المحلية وفقا لمكوناتها

2011 – 2015، بالمليون دينار

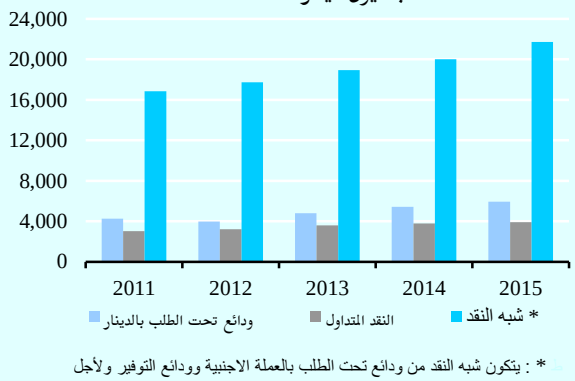

* : يتكون شبه النقد من ودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية وودائع التوفير ولأجل

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

أما الارتفاع في السيولة، وفقاً للعوامل المؤثرة عليها، فقد جاء نتيجة للأثر التوسعي لكل من صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بمقدار 2,160.1 مليون دينار (10.1٪)، وصافي الموجودات الأجنبية بمقدار 205.0 مليون دينار (2.6٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

2011 – 2015، كنسبة من التغير في عرض النقد (M2)

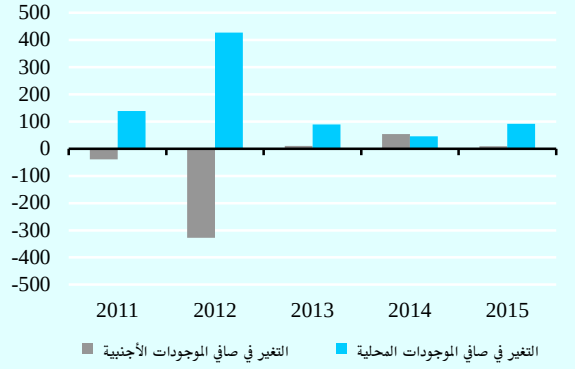

o صافي الموجودات المحلية

ساهم صافي الموجودات المحلية بحوالي 7.4 نقطة مئوية من إجمالي الزيادة في السيولة المحلية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار 885.5 مليون دينار (8.2٪) وكذلك ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار 851.7 مليون دينار (4.8٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

2011 – 2015، بالنسب المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015
	معدل النمو (٪)				
الموجودات الأجنبية (صافي)	**7.0-**	**28.9-**	**3.9**	**14.6**	**2.6**
الموجودات المحلية (صافي)	**20.7**	**23.9**	**11.8**	**4.2**	**10.1**
صافي الديون على القطاع العام	33.0	37.8	10.2	1.0-	8.2
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	9.6	6.9	8.0	3.7	4.8
الديون على المؤسسات المالية	8.2-	0.2-	18.4-	0.5	1.0-
صافي العوامل الأخرى	8.0	3.0	1.1	4.3-	5.6-
السيولة المحلية	**8.1**	**3.4**	**9.7**	**6.9**	**8.1**
	نسب التغير من رصيد عرض النقد (M2) في العام السابق (٪)				
الموجودات الأجنبية (صافي)	**3.2-**	**11.2-**	**1.0**	**3.7**	**0.7**
الموجودات المحلية (صافي)	**11.3**	**14.6**	**8.7**	**3.2**	**7.4**
صافي الديون على القطاع العام	8.0	11.3	4.1	0.4-	3.0
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	5.9	4.3	5.1	2.3	2.9
الديون على المؤسسات المالية	0.1-	0.0	0.2-	0.0	0.0
صافي العوامل الأخرى	2.5-	1.0-	0.3-	1.2	1.5

o صافي الموجودات الأجنبية

ساهم الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بحوالي 0.7 نقطة مئوية من إجمالي التوسع في السيولة المحلية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بمقدار 184.7 مليون دينار (1.9٪) وارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المرخصة بمقدار 20.3 مليون دينار (1.0٪).

ميزانية البنك المركزي

سجّلت ميزانية البنك المركزي ارتفاعاً بحوالي 296.6 مليون دينار (2.1٪) لتبلغ حوالي 14.3 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع مقداره 828.9 مليون دينار (6.3٪) خلال عام 2014 (الملحق الإحصائي/جدول 12).

- ففي جانب الموجودات، ارتفعت الموجودات الأجنبية بمقدار 372.5 مليون دينار (3.1٪) لتبلغ ما مقداره 12,514.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع مقداره 1,574.1 مليون دينار (14.9٪) خلال عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع بند "سندات وأذونات" بمقدار 1001.5 مليون دينار (20.7٪) وارتفاع بند "الذهب" بمقدار 469.9 مليون دينار (89.0٪)، وانخفاض بند "نقد وأرصدة وودائع" بمقدار 1069.0 مليون دينار (18.1٪).

أما فيما يخص الموجودات المحلية، فقد شهدت تراجعاً بمقدار 75.9 مليون دينار (4.0٪) لتبلغ 1,814.7 مليون دينار، مقابل انخفاض بمقدار 745.2 مليون دينار (28.3٪) خلال عام 2014. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الديون على الحكومة المركزية بمقدار 165.9 مليون دينار (14.2٪) نتيجة لاستحقاق السندات الحكومية بشكل رئيس، فيما ارتفع بند موجودات أخرى بمقدار 244.9 مليون دينار.

- أما في جانب المطلوبات، فقد شهدت المطلوبات المحلية ارتفاعاً بمقدار 531.9 مليون دينار (4.1٪)، وجاء ذلك محصلة لارتفاع "ودائع البنوك المرخصة" بمقدار 335.1 مليون دينار (4.6٪)، والنقد المصدر بمقدار 158.9 مليون دينار (3.8٪)، وانخفاض ودائع الحكومة المركزية بمقدار 42.8 مليون دينار (4.5٪) خلال عام 2015. وفي المقابل، انخفضت المطلوبات الأجنبية بمقدار 235.3 مليون دينار (19.7٪) خلال عام 2015.

الأهميات النسبية لمكونات ميزانية البنك المركزي، 2015

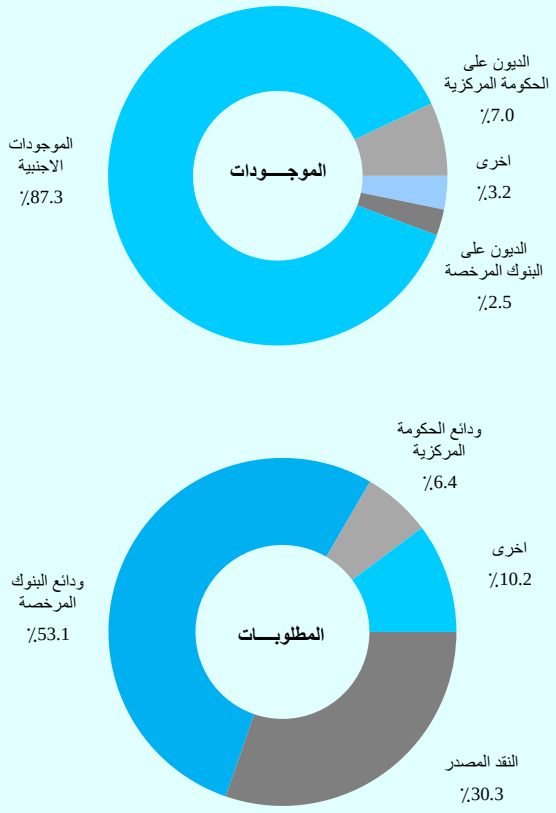

مكونات ميزانية البنك المركزي

2011 – 2015، بالمليار دينار

	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الأجنبية	9.4	7.0	10.6	12.1	12.5
الموجودات المحلية	1.7	3.3	2.6	1.9	1.8
الديون على الحكومة	1.2	2.1	1.6	1.2	1.0
الديون على البنوك المرخصة	0.4	0.4	0.5	0.5	0.3
أخـــــرى	0.1	0.8	0.5	0.2	0.5
الموجودات = المطلوبات	**11.1**	**10.3**	**13.2**	**14.0**	**14.3**
النقد المصدر	3.4	3.6	3.9	4.2	4.3
ودائع البنوك المرخصة منها:	5.8	4.6	6.2	7.3	7.6
شهادات الإيداع بالدينار	0.2	0.2	0.2	0.3	1.1
ودائع الحكومة المركزية	0.8	0.8	1.1	1.0	0.9
أخـــــرى	1.1	1.3	2.0	1.5	1.5

التشريعات والاجراءات المصرفية:

واصل البنك المركزي خلال عام 2015 اجراءاته الهادفة إلى تطوير سياسته النقدية والمصرفية، ولاسيما تلك الهادفة إلى تنظيم عمل البنوك وتعزيز مراكزها المالية وتفعيل دورها في تمويل النشاط الاقتصادي. وفيما يلي ملخص لأبرز التشريعات والاجراءات المتخذة خلال العام:

التشريعات المصرفية

- مشروع تعديل قانون البنك المركزي والذي سيعمل على تعزيز استقلالية البنك، وتوسيع صلاحياته الإشرافية، بالإضافة إلى توسيع أهدافه لتشمل المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي.
- تعديل مشروع قانون البنوك في ضوء التطورات الحاصلة في مجال الرقابة على البنوك وانعكاساتها، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. حيث تضمن التعديل تعزيز دور البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك من خلال إرساء قواعد الحاكمية المؤسسية في البنوك، خاصة فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والإدارة. كما تم تعديل العقوبات والاجراءات بشكل يمكن البنك المركزي من اتخاذ اجراءات تضمن التزام البنوك بالتعليمات الصادرة عنه. كما ويمكّن القانون الجديد البنك المركزي من اتخاذ اجراءات بديلة متعارف عليها دولياً لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة للحيلولة دون تصفيتها بما يحقق الاستقرار المالي والمصرفي.
- إصدار قانون جديد لمراقبة أعمال الصرافة، ويهدف القانون إلى تنظيم قطاع الصرافة وتعزيز الرقابة عليه وحماية المتعاملين معه وفقاً للمعايير الدولية. ويعمل البنك المركزي حالياً على إصدار نظام الترخيص، وأنواع الشركات التي يتم ترخيصها والحد الأدنى لرأس المال، ونظام الأعمال التي يجوز للشركة ممارستها.
- قام البنك المركزي بتوسيع مظلته الرقابية لتشمل شركات التمويل الأصغر. وقد تم إقرار نظام شركات التمويل الأصغر في شهر حزيران 2015، ويهدف النظام إلى تعزيز دور قطاع التمويل الأصغر وتحديد نشاطه وتحديد أعمال الشركات العاملة في هذا القطاع والإشراف عليها ومراقبتها وتحديد شروط ترخيصها والاجراءات المتبعة في ذلك. كما يمكّن النظام شركات التمويل من منح القروض ومنح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من الأنشطة التي يوافق عليها البنك المركزي.

■ الإجراءات المصرفية:

- اصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك لتنسجم مع المبادئ التي صدرت عن كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) بهدف معالجة الثغرات التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية في حوكمة المؤسسات المالية، وبما يضمن تحديد الأهداف المؤسسية للبنوك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.
- إطلاق أول شركة للمعلومات الائتمانية بتاريخ 2015/12/15. وستتولى الشركة بناء قاعدة بيانات تحتاجها البنوك والمؤسسات والشركات التمويلية عن عملائها، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان، وتقليص نسبة الديون المتعثرة. كما وستسهم هذه الشركة في تسهيل عمليات التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) من خلال ترشيد القرارات الائتمانية وتعزيز إدارة المخاطر لدى مقدمي الائتمان وتحسين بيئة الأعمال في المملكة.
- وفي إطار دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، استمر البنك في تقديم جملة من الحوافز للبنوك المرخصة، حيث قام بتعزيز دوره في تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لما لها من دور هام في التشغيل ورفع مستوى معيشة المواطنين، ويأتي في مقدمة ذلك، برامج التمويل المعمول بها في البنك المركزي والموجهة نحو قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وذلك بآجال إقراض تتراوح بين خمس سنوات لكل من قطاع الصناعة وقطاع السياحة وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وعشر سنوات لقطاع الطاقة المتجددة. كما لجأ البنك مؤخراً إلى تطوير شروط الإقراض ضمن هذا البرنامج لتتواءم مع برامج التمويل المعمول بها لدى البنوك العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة.

هذا ويبلغ حجم الأموال المتاحة ضمن هذه البرامج نحو مليار دينار، تم منح ما مقداره 202.5 مليون دينار (20.3٪ من إجمالي المبلغ المتاح) حتى نهاية عام 2015. كما تم الاتفاق مع الجهات الدولية والاقليمية والتي تشمل البنك الدولي وبنك الاعمار الاوروبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على مبلغ 440 مليون دولار لإعادة اقراضها من خلال البنوك إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نشاط البنوك المرخصة

بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة 25 بنكاً في نهاية عام 2015، موزعة إلى ستة عشر بنكاً أردنياً، منها ثلاثة بنوك إسلامية، وتسعة فروع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك

إسلامي. وتمارس جميع هذه البنوك نشاطاتها من خلال 785 فرعاً و 82 مكتباً موزعة داخل المملكة. وتشير البيانات الأولية إلى أن مؤشر عدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع العاملة في المملكة قد بلغ حوالي 12.1 ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام 2015.

أما فيما يتعلق بفروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج، فقد وصل عددها إلى 177 فرعاً و 28 مكتباً في نهاية عام 2015، منها 86 فرعاً و20 مكتباً وشركتين تابعتين تعملان في الأراضي الفلسطينية.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

أظهرت ميزانية البنوك المرخصة خلال عام 2015 ارتفاعاً مقداره 2,265.1 مليون دينار (5.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى حوالي 47.1 مليار دينار، مقابل ارتفاع مقداره 2,065.3 مليون دينار (4.8٪) خلال عام 2014 (الملحق الإحصائي / جدول 14).

- وقد جاء الارتفاع في جانب الموجودات خلال عام 2015 محصلة لارتفاع الموجودات المحلية بمقدار 2,311.7 مليون دينار (5.8٪) وانخفاض الموجودات الأجنبية بمقدار 46.6 مليون دينار (1.0٪)، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع الموجودات المحلية بمقدار 2,486.1 مليون دينار (6.6٪) وانخفاض الموجودات الأجنبية بمقدار 420.8 مليون دينار (8.2٪) خلال عام 2014. ويعزى الارتفاع في الموجودات المحلية خلال عام 2015 بشكل رئيس إلى ارتفاع بند الديون على القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 851.0 مليون دينار (4.8٪)، وبند موجودات أخرى بمقدار 582.3 مليون دينار (16.1٪)، وبند الديون على القطاع العام بمقدار 498.7 مليون دينار (4.5٪)، بالإضافة إلى ارتفاع بند الاحتياطيات بمقدار 502.7 مليون دينار (7.3٪). في حين انخفض بند أرصدة لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية بمقدار 121.3 مليون دينار (16.6٪).

أما الانخفاض في الموجودات الأجنبية، فقد جاء بشكل أساسي نتيجة لانخفاض كل من بند موجودات أجنبية أخرى بمقدار 35.1 مليون دينار (32.7٪) وأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 31.1 مليون دينار (0.9٪) ونقد في الصندوق بعملات أجنبية بمقدار 26.3 مليون دينار (12.5٪). في حين ارتفع بند محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 50.7 مليون دينار (7.9٪).

- أما في جانب المطلوبات، فقد تركّز الارتفاع في بند ودائع التوفير ولأجل والذي ارتفع بمقدار 1,448.7 مليون دينار أو ما نسبته (8.2٪) والذي شكل 64.0٪ من إجمالي الزيادة في المطلوبات، تلاه الارتفاع في بند ودائع تحت الطلب بمقدار 789.7 مليون دينار (10.3٪) أو ما نسبته 34.9٪ من إجمالي الزيادة في المطلوبات. تلا ذلك ارتفاع بند "رأس المال والاحتياطيات والمخصصات" بمقدار 334.1 مليون دينار (4.9٪) أو ما نسبته 14.7٪ من إجمالي الزيادة في المطلوبات.

الأهميات النسبية لمكونات الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، 2015

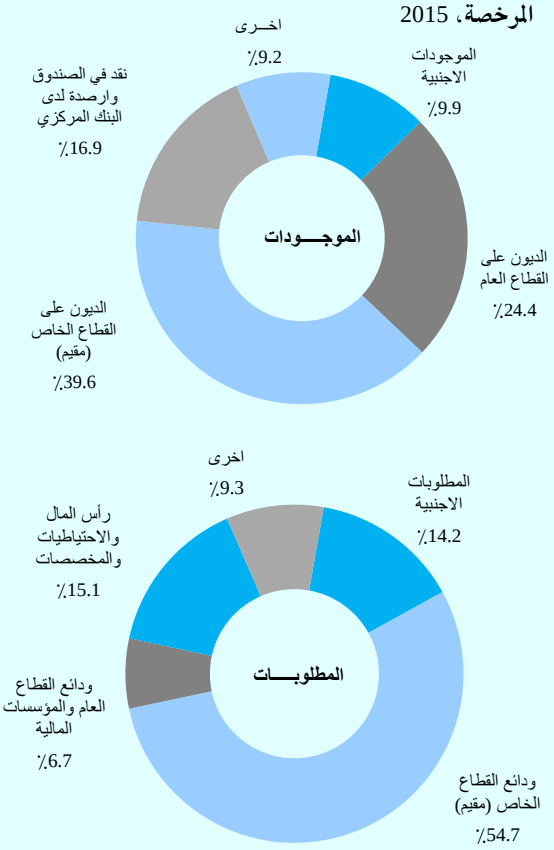

مكونات الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

2011 – 2015، بالمليار دينار

	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الأجنبية	6.3	6.4	5.2	4.7	4.7
الديون على القطاع العام	7.4	9.0	10.5	11.0	11.5
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	14.9	15.9	17.2	17.8	18.7
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي	6.2	4.8	6.5	7.6	8.0
أخـــــــرى	2.9	3.2	3.4	3.8	4.2
الموجودات = المطلوبات	**37.7**	**39.3**	**42.8**	**44.9**	**47.1**
المطلوبات الأجنبية	6.2	5.8	6.7	6.7	6.7
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	19.9	20.4	22.2	24.0	25.8
الاقتراض من البنك المركزي	0.4	1.0	0.8	0.6	0.5
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	5.4	5.8	6.1	6.8	7.1
أخـــــــرى	5.8	6.3	7.0	6.8	7.0

هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2015 بمقدار 2,337.5 مليون دينار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليصل إلى 32.6 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,667.8 مليون دينار (9.7٪) خلال عام 2014 (الملحق الإحصائي/ جدول 15).

- وبتحليل هيكل الودائع وفقاً لآجالها، يلاحظ استحواذ الودائع لأجل على النصيب الأكبر من الزيادة المتحققة في إجمالي الودائع، إذ ارتفعت بمقدار 978.7 مليون دينار (5.7٪) أو ما نسبته 41.9٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في الودائع. كما ارتفعت كل من ودائع تحت الطلب وودائع التوفير بمقدار 960.9 مليون دينار (10.7٪) و397.9 مليون دينار (9.5٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة حسب نوع الوديعة

2011 – 2015، بالمليون دينار

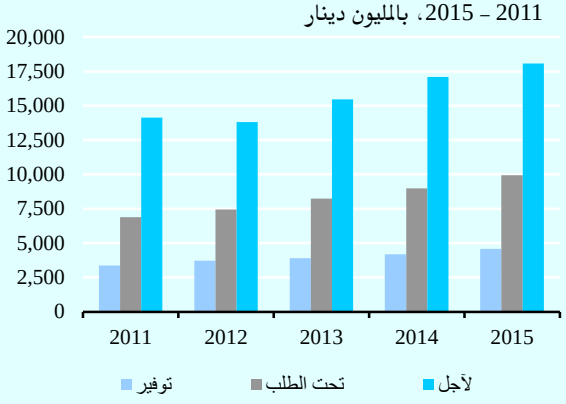

- وعلى صعيد هيكل الودائع وفقاً للجهة المودعة، يلاحظ استحواذ ودائع القطاع الخاص (مقيم) على الحصة الأكبر من إجمالي الزيادة في الودائع وبنسبة بلغت (78.0٪)، بارتفاع مقداره 1,822.8 مليون دينار (7.6٪). كما ارتفعت ودائع القطاع العام (حكومة

مركزية ومؤسسات عامة) بمقدار 246.0 مليون دينار (10.0٪). كذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 185.9 مليون دينار (5.4٪) و 82.8 مليون دينار (23.0٪)، على التوالي.

الودائع لدى البنوك المرخصة حسب الجهة المودعة

2011 – 2015، بالمليون دينار

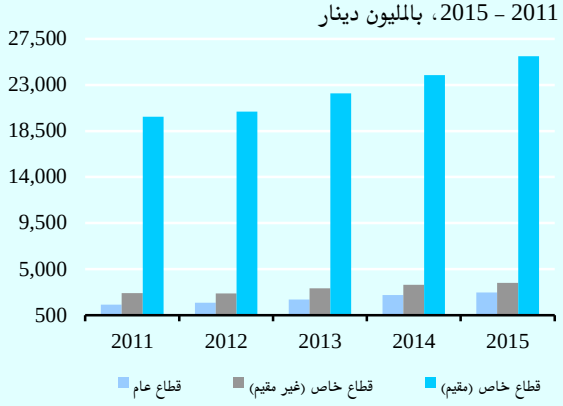

- أما على صعيد هيكل الودائع وفقاً لنوع العملة، فيلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,001.4 مليون دينار (8.3٪)، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 3,010.1 مليون دينار (14.3٪) خلال عام 2014. وكذلك ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 336.1 مليون دينار (5.4٪) بالمقارنة مع انخفاض بلغ 342.3 مليون دينار (5.2٪) خلال عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة حسب نوع العملة

2011 – 2015، بالمليون دينار

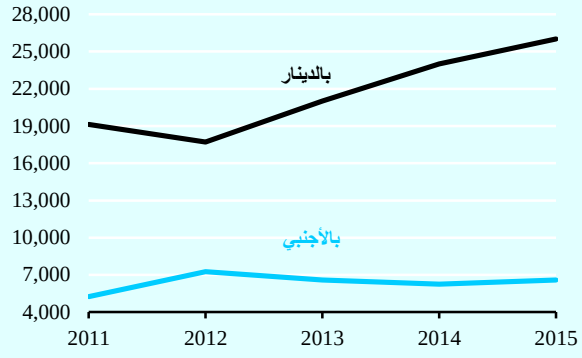

الأهميات النسبية للودائع لدى البنوك المرخصة

2011 – 2015، بالنسب المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	6.3	6.8	7.3	8.2	8.3
قطاع خاص مقيم	81.7	81.6	80.4	79.2	79.1
قطاع خاص غير مقيم	10.9	10.5	11.3	11.4	11.2
مؤسسات مالية غير مصرفية	1.1	1.1	1.0	1.2	1.4
حسب الآجال					
تحت الطلب	28.2	29.8	29.9	29.7	30.5
توفير	13.8	14.9	14.1	13.8	14.1
لأجل	58.0	55.3	56.0	56.5	55.4
حسب نوع العملة					
بالدينار	78.4	70.9	76.1	79.4	79.8
بالأجنبي	21.6	29.1	23.9	20.6	20.2

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2015 بمقدار 1,829.0 مليون دينار (9.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليصل رصيد هذه التسهيلات ما مقداره 21.1 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 334.8 مليون دينار (1.8٪) خلال عام 2014 (الملحق الإحصائي/ جدول 16).

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد شهدت التسهيلات الممنوحة تحت بند "خدمات ومرافق عامة" ارتفاعاً بمقدار 1,062.0 مليون دينار (48.9٪)، كما ارتفعت التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته

تسهيلات ممنوحة للأفراد لغايات استهلاكية، بمقدار 688.5 مليون دينار (15.3٪)، بالإضافة إلى ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاعي الإنشاءات والتجارة العامة بمقدار 351.7 مليون دينار (7.7٪) و200 مليون دينار (5.4٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2014. بالمقابل، تراجعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 385.4 مليون دينار (15.2٪)، وذلك لقيام المصفاة بتسديد جزء كبير من ديونها، كذلك تراجعت التسهيلات الممنوحة لقطاع خدمات النقل بمقدار 32.9 مليون دينار (11.2٪).

توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي

2011 – 2015، بالمليون دينار

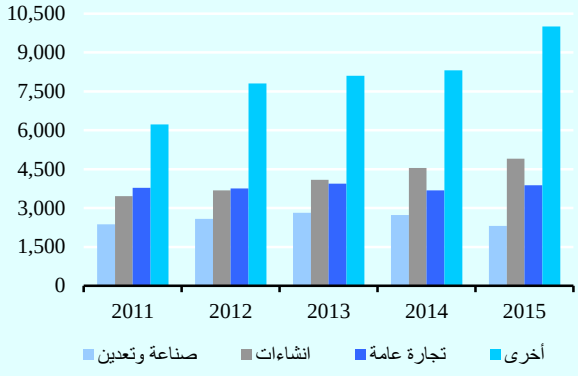

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فيلاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع العام (حكومة مركزية ومؤسسات عامة) خلال عام 2015 بمقدار 1,037.5 مليون دينار (70.0٪)، والقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 794.0 مليون دينار (4.6٪)، وفي حال استثناء رصيد التسهيلات للمصفاة فإن النمو في التسهيلات للقطاع الخاص يبلغ حوالي 7.7٪. أما بالنسبة لرصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) فقد انخفضت بمقدار 4.9 مليون دينار (1.0٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2014.

توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة

2011 – 2015، بالمليون دينار

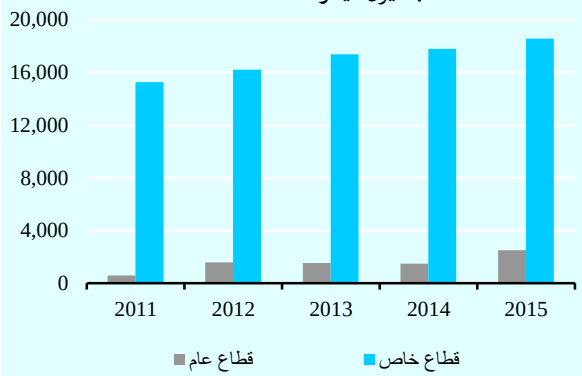

- ومن الجدير بالذكر أن رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية قد شكلت ما نسبته 13.4٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال عام 2015، مقابل 13.3٪ خلال عام 2014.

أسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة

انخفضت أسعار الفائدة على مختلف أنواع الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة خلال عام 2015، مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014. وفيما يلي أبرز تطورات أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك المرخصة:

- أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية
  - بلغ سعر الفائدة على القروض والسلف 8.24٪ في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع 8.84٪ في نهاية عام 2014، أي بانخفاض مقداره 60 نقطة أساس.

- بلغ سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة 8.70٪ في نهاية عام 2015، مقابل 9.95٪ في نهاية عام 2014، بانخفاض مقداره 125 نقطة أساس.
- بلغ سعر الفائدة على تسهيلات الجاري مدين في نهاية عام 2015 ما نسبته 8.01٪، مقارنة مع 9.15٪ في نهاية عام 2014، بانخفاض قدره 114 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام 2015 ما نسبته 8.37٪ مقابل ما نسبته 8.72٪ في نهاية عام 2014، بانخفاض مقداره 35 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع

- بلغ سعر الفائدة على الودائع لأجل 3.06٪ في نهاية عام 2015 بالمقارنة مع ما نسبته 4.11٪ في نهاية عام 2014، بانخفاض مقداره 105 نقاط أساس.
- بلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2015 ما نسبته 0.62٪ مقابل 0.79٪ في نهاية عام 2014، بانخفاض مقداره 17 نقطة أساس.
- بلغ سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2015 ما نسبته 0.32٪ مقابل 0.43٪ في نهاية عام 2014، بانخفاض مقداره 11 نقطة أساس.
- في ضوء ما تقدم، ارتفع هامش سعر الفائدة في نهاية عام 2015، مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل، بمقدار 45 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ مستواه 518 نقطة أساس.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة الفعلية على الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة*

2011 – 2015، بالنسب المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع					
تحت الطلب	0.43	0.42	0.38	0.43	0.32
توفير	0.70	0.76	0.87	0.79	0.62
لأجل	3.46	4.19	4.97	4.11	3.06
التسهيلات الائتمانية					
جاري مدين	8.80	9.28	9.20	9.15	8.01
قروض وسلف	8.67	8.95	9.03	8.84	8.24
كمبيالات	9.34	9.59	10.13	9.95	8.70

* تمثل أسعار الفائدة في هذا الجدول متوسطات مرجحة لمختلف العملاء على مستوى البنك الواحد ولمختلف البنوك على مستوى الجهاز المصرفي.

نشاط البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

أظهرت الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2015 ارتفاعاً في إجمالي الموجودات/المطلوبات لهذه البنوك قدره 44.8 مليون دينار (1.1٪) ليصل إلى 4,169.3 مليون دينار، وذلك مقابل ارتفاع مقداره 5.6 مليون دينار (0.1٪) خلال عام 2014 (الملحق الإحصائي/ جدول 17).

ففي جانب الموجودات، ارتفع بند التسهيلات الائتمانية بمقدار 194.1 مليون دينار (12.4٪)، كما ارتفع بند "نقد في الصندوق" بمقدار 5.4 مليون دينار (2.7٪). في المقابل، انخفض بند أرصدة لدى الجهاز المصرفي وبند محفظة الأوراق المالية بمقدار 89.4 مليون دينار (5.2٪) و61.7 مليون دينار (12.4٪) على التوالي.

أما في جانب المطلوبات، فقد ارتفع بند ودائع العملاء بمقدار 59.6 مليون دينار (1.9٪)، علماً بأن الودائع بالعملات الأجنبية الأخرى قد شكلت ما نسبته 35.5٪ من

إجمالي الودائع، تلتها ودائع الدولار والدينار وبنسب 34.4٪ و 30.1٪ على التوالي. كذلك، ارتفع بند ودائع الجهاز المصرفي بمقدار 23.5 مليون دينار (14.7٪). أما بند "رأس المال والاحتياطيات" فقد انخفض بمقدار 29.5 مليون دينار (5.0٪)، وبند مطلوبات أخرى بمقدار 8.8 مليون دينار (3.5٪).

شركات التأمين

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في الأردن 25 شركة تأمين في عام 2015، منها شركة واحدة مرخصة لممارسة أعمال التأمين على الحياة و 9 شركات مرخصة لممارسة أعمال التأمينات العامة و 15 شركة مرخصة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة).

وتشير البيانات المتاحة للميزانية الموحدة لشركات التأمين في نهاية عام 2014 إلى ارتفاع إجمالي الموجودات/ المطلوبات بمقدار 44.2 مليون دينار (5.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 842.2 مليون دينار (الملحق الإحصائي/ جدول 18).

ففي جانب الموجودات، يلاحظ ارتفاع كل من بند الأرصدة النقدية والودائع لشركات التأمين بمقدار 37.4 مليون دينار (15.9٪)، وبند استثمارات وموجودات أخرى بمقدار 7.3 مليون دينار (1.7٪)، وانخفاض بند الذمم المدينة بمقدار 0.5 مليون دينار (0.3٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2013. أما في جانب المطلوبات فقد ارتفع كل من بند الاحتياطيات الفنية بمقدار 28.1 مليون دينار (8.6٪) وبند مطلوبات أخرى بمقدار 20.2 مليون دينار (41.1٪)، بالإضافة إلى ارتفاع بندي الذمم الدائنة والمخصصات بمقدار 4.3 مليون دينار (4.8٪) و1.8 مليون دينار (14.5٪) على التوالي. في المقابل، انخفض بند رأس المال المدفوع والاحتياطيات بمقدار 10.2 مليون دينار (3.2٪).

وباستعراض نشاط شركات التأمين الخاص بالأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة خلال عام 2015، يلاحظ ارتفاع الأقساط المحصلة بمقدار 25.8 مليون دينار (4.9٪) لتصل إلى 551.5 مليون دينار، وارتفاع التعويضات المدفوعة بمقدار 0.5 مليون دينار (0.1٪) لتصل إلى 366.6 مليون دينار. تلاه فرع "التأمين الطبي" وبنسبة 28٪. أما فروع التأمين الأخرى وهي "التأمين ضد الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات" و"التأمين على الحياة" و"التأمين البحري والنقل" و"التأمين ضد الحوادث العامة" فقد استحوذت على ما نسبته 12.5٪ و11.1٪ و4.1٪ و4.0٪ من إجمالي الأقساط المحصلة على التوالي (الملحق الإحصائي/ جدول 19).

الأهميات النسبية للأقساط المحصلة لدى شركات التأمين
2011 – 2015، بالنسب المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015
البحري والنقل	5.4	5.3	5.0	4.8	4.1
الحريق والأضرار	13.1	13.1	13.9	13.0	12.5
السيارات	42.2	42.0	40.8	40.4	40.3
الحوادث العامة	5.7	4.8	4.5	4.6	4.0
الحياة	9.3	9.5	9.7	10.1	11.1
الطبي	24.3	25.3	26.1	27.1	28.0

المصدر: هيئة التأمين.

أما بخصوص التعويضات المدفوعة خلال عام 2014، فيلاحظ أن الارتفاع قد تركز في التعويضات المدفوعة لفرع "المركبات" بمقدار 14.7 مليون دينار (51.9٪)، وفرع "التأمين الطبي" بمقدار 10.2 مليون دينار (33.7٪) (الملحق الإحصائي/جدول 20).

الأهميات النسبية للتعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين
2011 – 2015، بالنسب المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015
التأمين البحري والنقل	1.4	3.6	2.1	1.9	2.0
الحريق والأضرار	7.4	3.9	4.0	11.5	5.3
السيارات	55.3	52.9	51.7	48.1	51.9
الحوادث العامة	1.2	0.9	0.9	1.8	1.5
الحياة	6.2	7.4	5.9	5.9	5.6
الطبي	28.5	31.3	35.4	30.8	33.7

المصدر: هيئة التأمين.

بورصة عمان

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2015 تبايناً في أدائها مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة بما نسبته 1.3٪، وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 0.5٪ لتصل إلى 18.0 مليار دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 67.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع حجم التداول بنسبة 51٪. هذا وقد سجل صافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين تدفقاً موجباً بمقدار 10.6 مليون دينار. وفيما يلي ملخصاً يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2015:

- ارتفع حجم التداول بنحو 1,153.7 مليون دينار (51٪) ليصل إلى 3,417.1 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال عام 2015 مقابل انخفاض قدره 763.8 مليون دينار (25.2٪) في عام 2014. وجاء هذا الارتفاع محصلة:
  - ارتفاع حجم التداول في كل من القطاع المالي بمقدار 830.1 مليون دينار (54.9٪) وقطاع الخدمات بمقدار 356.1 مليون دينار (95.4٪).
  - انخفاض حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 32.5 مليون دينار (8.6٪) (الملحق الإحصائي/ جدول 21).

الأهميات النسبية لحجم التداول حسب القطاعات
2011 – 2015، بالنسب المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعة	18.1	19.5	13.1	16.8	10.1
الخدمات	20.2	20.4	13.5	16.5	21.4
المالي	61.7	60.1	73.4	66.7	68.5

المصدر: بورصة عمان.

حجم التداول في بورصة عمان
2011 – 2015، بالمليون دينار

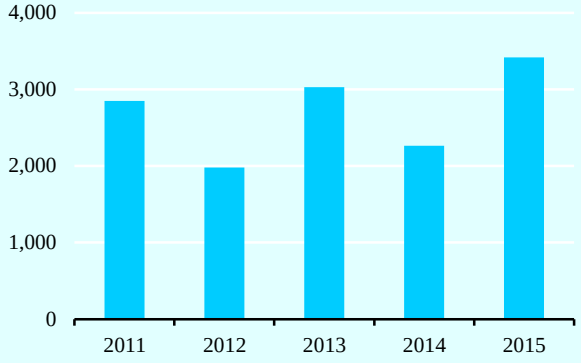

- تراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنحو 97.9 مليون دينار (0.5٪) عن نهاية العام السابق لتصل إلى 18.0 مليار دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 67.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل انخفاض قدره 150.9 مليون دينار (0.8٪) في عام 2014.

- ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنحو 264.1 مليون سهم (11.4٪) ليصل إلى 2,585.7 مليون سهم، مقابل انخفاض قدره 384.2 مليون سهم (14.2٪) خلال العام السابق. كما انخفض عدد العقود المنفذة بنحو 57 ألف عقد (6٪) ليصل إلى ما يقارب 899 ألف عقد في نهاية عام 2015. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً، يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 68.5٪ من الأسهم التي تم تداولها خلال عام 2015، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 21.4٪، ثم قطاع الصناعة وبنسبة 10.1٪.

- أما فيما يتعلق بصافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت لهذا العام تدفقاً موجباً بلغ 10.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 22.0 مليون دينار خلال العام السابق. هذا وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه عام 2015 من قبل المستثمرين غير الأردنيين نحو 981.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة نحو 971.1 مليون دينار.

عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان
2011 – 2015، بالمليون دينار

	2011	2012	2013	2014	2015
المجموع العام للشراء	**555.8**	**322.9**	**939.5**	**362.7**	**981.7**
عرب	364.8	227.7	818.5	262.1	894.3
أجانب	191.0	95.2	121.0	100.6	87.4
المجموع العام للبيع	**477.2**	**285.2**	**792.6**	**384.8**	**971.1**
عرب	335.4	225.8	693.2	247.8	873.5
أجانب	141.8	59.4	99.4	137.0	97.6
صافي الاستثمار	**78.6**	**37.7**	**146.9**	**22.2-**	**10.6**
عرب	29.4	1.9	125.3	14.3	20.8
أجانب	49.2	35.8	21.6	36.4-	10.2-

المصدر : بورصة عمان

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم

- بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام 2015 نحو 2,136.3 نقطة، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 29.2 نقطة (1.3٪) عن مستواه في نهاية العام السابق، مقارنة مع ارتفاع بلغ 99.7 نقطة (4.8٪) خلال عام 2014. وقد جاء هذا الانخفاض في الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لقطاع الخدمات بمقدار 68.1 نقطة (3.8٪)، وانخفاض الرقم القياسي للقطاع المالي بمقدار 14.7 نقطة (0.5٪)، وكذلك انخفاض الرقم القياسي لقطاع الصناعة بمقدار 3.2 نقطة (0.2٪) (الملحق الإحصائي/جدول 23).

- تراجع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2015 بمقدار 7.7 نقطة (0.2٪) عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 4,229.9 نقطة. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 70.2 نقطة (5.8٪). وفي المقابل، ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع البنوك بمقدار 90.7 نقطة (1.1٪)، وارتفع الرقم القياسي لقطاع الصناعة بمقدار 39.9 نقطة (1.5٪)، كما ارتفع الرقم القياسي لقطاع التأمين بمقدار 31.9 نقطة (2.4٪) (الملحق الإحصائي/ جدول 22).

الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة قطاعياً 2011 - 2015
(إغلاق كانون اول 1999= 1000)

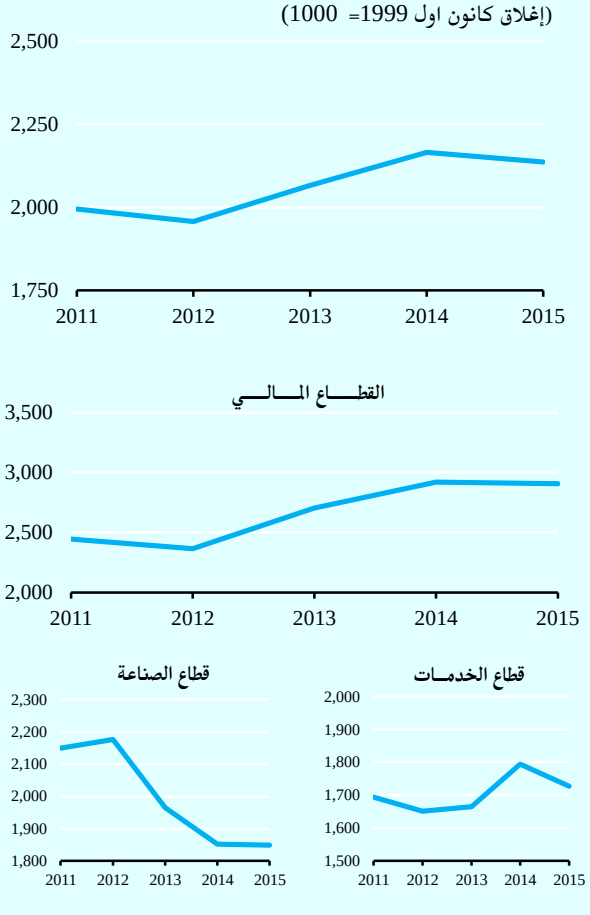

المؤسسات المالية الأخرى

بالإضافة إلى المؤسسات التي تم استعراض أنشطتها، هناك العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تنشط في مجال مساندة الأعمال المصرفية كضمان ودائع العملاء، وضمان القروض وائتمان الصادرات، بالإضافة إلى إعادة تمويل القروض السكنية. وتقف هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية المصرفية في رسم الملامح المتكاملة للجهاز المالي والمصرفي في المملكة. وفيما يلي استعراض لأبرز أنشطة هذه المؤسسات خلال عام 2015:

مؤسسة ضمان الودائع

واصلت مؤسسة ضمان الودائع خلال عام 2015 أنشطتها الرامية إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية المودعين لدى البنوك المرخصة من خلال ضمان ودائعهم لديها، بهدف تحفيز الادخار وتعزيز الاستقرار والثقة بالنظام المصرفي في المملكة. وضمن جهود المؤسسة المستمر لتوسيع خطتها ونشاطها في حماية المودعين، تسعى المؤسسة لشمول البنوك الإسلامية في عضويتها، حيث أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع، والذي يهدف بشكل رئيسي إلى توفير حماية وضمان لشريحة أكبر من المودعين لدى البنوك العاملة في المملكة. هذا ويشمل ضمان المؤسسة 19,489.8 مليون دينار (74.9٪) من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام 2015، مقارنة مع 18,018.1 مليون دينار (75٪) في نهاية عام 2014. ومن الجدير ذكره أن الودائع المضمونة بالكامل (خاصة بعد رفع سقف الضمان من عشرة آلاف دينار إلى خمسين ألف دينار) قد شكّلت 22.9٪ من إجمالي

الودائع الخاضعة لأحكام الضمان في عام 2015، وأن هذه الودائع تعود لحوالي 1.7 مليون مودع يشكلون ما نسبته 97.3٪ من عدد المودعين المضمونين.

أما على الصعيد المالي، فقد بلغت رسوم الاشتراك التي قامت المؤسسة بتحصيلها من البنوك الأعضاء خلال عام 2015 حوالي 45.8 مليون دينار، كما حققت المؤسسة عوائد صافية على استثماراتها بلغت 29.3 مليون دينار. وعليه، وصلت احتياطيات المؤسسة إلى 537.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقارنة مع 463.1 مليون دينار في عام 2014، أي بنمو نسبته 16.0٪، لتبلغ نسبة تغطية احتياطيات المؤسسة للودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته 2.8٪ في نهاية عام 2015، مقارنة مع 2.6٪ في نهاية عام 2014.

كما بلغت القيمة الدفترية لمحفظة استثمارات المؤسسة حوالي 527.9 مليون دينار (16.3٪) في نهاية عام 2015 مقابل 453.8 مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو نسبته.

الشركة الأردنية لضمان القروض

واصلت الشركة الأردنية لضمان القروض العمل على تحقيق أهدافها المتمثلة في توفير الضمانات التي يحتاجها مجتمع الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل. فقد قامت الشركة الأردنية لضمان القروض خلال عام 2015، ومن خلال جميع برامج الضمان لديها، بتقديم ضماناتها لـ 872 قرضاً بقيمة 41.0 مليون دينار.

كما واصلت الشركة دعمها للصادرات الأردنية من خلال برنامج ائتمان الصادرات، حيث قامت الشركة خلال عام 2015 بتقديم الضمان لـ 1083 شحنة تصديرية وبقيمة 54.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ضمان 1219 شحنة تصديرية بقيمة 53.0 مليون دينار في عام 2014.

وعلى الصعيد المالي، بلغت الإيرادات التشغيلية المتحققة للشركة خلال عام 2015 حوالي 970 ألف دينار، مقابل 874.0 ألف دينار في عام 2014، في حين بلغت الإيرادات الاستثمارية المتحققة للشركة خلال نفس العام حوالي 713 ألف دينار، مقابل 879.0 ألف دينار في عام 2013.

أما فيما يتعلق بالأرباح الصافية للشركة، فقد بلغت 597 ألف دينار في عام 2015، مقابل 420 ألف دينار في عام 2014.

الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري

واصلت الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري دورها الفاعل في تطوير وتفعيل سوق التمويل الإسكاني وتلبية الحاجات السكنية لذوي الدخول المنخفضة، إذ قامت الشركة خلال عام 2015 بالتوقيع على 14 اتفاقية إعادة تمويل قروض سكنية تراوحت آجالها ما بين سنة وأقل إلى 5 سنوات، وبلغت قيمة هذه الاتفاقيات نحو 77.5 مليون دينار. وبذلك يصبح عدد اتفاقيات قروض إعادة التمويل للقروض السكنية التي أبرمتها الشركة منذ تأسيسها عام 1996 وحتى نهاية عام 2015 ما مجموعه 208 اتفاقية بمبلغ إجمالي قدره 899.6 مليون دينار، كذلك بلغت

أرصدة قروض إعادة التمويل القائمة، منذ التأسيس وحتى نهاية عام 2015، ما مجموعه 148.8 مليون دينار.

وقد ساهمت هذه القروض في زيادة إقبال المواطنين الأردنيين على امتلاك السكن وفي زيادة المبالغ المخصصة من قبل البنوك لغايات منح القروض السكنية، مما أدى إلى زيادة المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي في مجالات تحسين شروط الإقراض السكني وزيادة آجال سداده، مما ساعد على أن تكون قيمة الأقساط لسداد القروض السكنية ضمن المقدرة على السداد للشريحة الأوسع من المواطنين المقترضين.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل التي اعتمدتها الشركة لتوفير الأموال اللازمة لمنح القروض، فقد تمثلت في إصداراتها من إسناد القرض في سوق رأس المال المحلي، حيث بلغت قيمة إسناد القرض التي أصدرتها الشركة خلال عام 2015 ما مقداره 87.5 مليون دينار، ليصل بذلك حجم إصداراتها من إسناد القرض منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2015 إلى 1,001.2 مليون دينار ولآجال تراوحت ما بين سنة فأقل إلى 5 سنوات، علماً بأن هذه الإصدارات قد نُفذت بطريقة الاكتتاب الخاص أو العام وبيعت للأفراد وللمؤسسات المالية والاستثمارية من القطاعين العام والخاص. وقد بلغ الرصيد الإجمالي القائم من إصدارات الشركة من إسناد القروض في نهاية عام 2015 ما مجموعه 147.0 مليون دينار.

صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

تلعب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي دوراً حيوياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كونها تعمل على تعزيز الحماية للعاملين المشمولين في مظلة الضمان. كما تعمل على استثمار أموالها في مشاريع اقتصادية ومالية من خلال خبرات استثمارية وقرار استثماري متوازن ورقابة على الأداء في سبيل تنمية القيمة الحقيقية لموجوداتها، مما يعزز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم في الضمان. ولهذه الغاية تم إنشاء صندوق لاستثمار أموال الضمان الاجتماعي والذي باشر أعماله في مطلع عام 2003.

ووفقاً لأحدث البيانات المتوفرة في نهاية عام 2014، حقق صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ارتفاعاً في إجمالي الموجودات/ المطلوبات بلغ 742.9 مليون دينار (12.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 6,859.8 مليون دينار. وبتحليل جانب الموجودات، يتبين أن الزيادة تركزت في بند "محفظة السندات" بمقدار 732.8 مليون دينار (34.3٪)، وبند "موجودات أخرى" بمقدار 185.4 مليون دينار، مقابل انخفاض بند "محفظة أدوات السوق النقدية" بمقدار 201.4 مليون دينار (22.6٪)، وبند "محفظة الاستثمارات بالأسهم الاستراتيجية" بمقدار 18.8 مليون دينار (0.9٪)، وذلك عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 (الملحق الإحصائي / جدول 24).

ويلاحظ من التوزيع النسبي لموجودات الصندوق اعتماده بشكل كبير على الاستثمار في "محفظة السندات" التي تشكل 41.8٪ من إجمالي الموجودات، وكذلك "محفظة الاستثمارات بالأسهم الاستراتيجية" بنسبة (29.7٪) من إجمالي الموجودات يليه بند "محفظة أدوات السوق النقدية" بنسبة (10٪) من إجمالي الموجودات لعام 2014.

الفصل الثالث
قطـــاع الماليـــــة العامـــــة

في ضوء استكمال متطلبات البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي (2012-2015)، وتبني الحكومة سياسات الانضباط المالي بالتزامن مع انخفاض اسعار النفط، استطاعت الحكومة تخفيض عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات، إلى مستويات آمنة، نتيجة تحسين هيكل الانفاق العام من خلال ضبط الانفاق الجاري وتخفيض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً لتصل إلى 24.9٪ في عام 2015، وتعزيز الانفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى بذل جهود اضافية لدعم وتعزيز الإدارة الضريبية.

أما أداء الموازنة العامة خلال عام 2015، فتشير البيانات إلى ارتفاع العجز المالي، بعد المساعدات، بمقدار 1.2 نقطة مئوية مسجلاً 3.5٪ من الناتج، بالمقارنة مع عجز مالي نسبته 2.3٪ من الناتج في العام السابق. فقد سجلت الإيرادات العامة (متضمنة المنح) انخفاضاً نسبته 6.5٪ خلال عام 2015 عن مستواها المتحقق في عام 2014، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع المنح الخارجية، اضافة إلى انخفاض حصيلة الضرائب على السلع والخدمات. كما شهدت النفقات العامة، بشقيها الجاري والرأسمالي، انخفاضاً نسبته 1.6٪ عن المستوى المتحقق في عام 2014.

ومع قيام البنك المركزي منذ عام 2013 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وبمجموع بلغ 250 نقطة أساس، انخفضت أسعار الفوائد على الاصدارات الجديدة من أدوات الدين العام، مما أسهم في تراجع مدفوعات الفوائد الداخلية للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 85.0 مليون دينار، عن مستواها المقّدر في قانون الموازنة العامة لعام 2015، لتصل إلى 710.0 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالمديونية، بشقيها الداخلي والخارجي، فقد بلغ صافي الدين العام 22,847.5 مليون دينار (85.8٪ من الناتج) في نهاية عام 2015، وبارتفاع مقداره 5.0 نقاط مئوية من الناتج. أمّا إجمالي الدين العام فبلغ 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من الناتج). وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لتمويل كل من عجز الموازنة العامة والقروض المكفولة لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، هذا فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام 2015. ومن الجدير بالذكر أن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه سجلت ما قيمته 6.7 مليار دينار في نهاية عام 2015.

الموازنة العامة

في ضوء تراجع أداء الايرادات المحلية خلال عام 2015 بالمقارنة مع مستواها المسجل في عام 2014، وكذلك بالمقارنة عما هو مقدّر لها في قانون الموازنة العامة، فضلاً عن تراجع حصيلة المساعدات الخارجية بنسبة 28.3٪ بالمقارنة مع عام 2014، ارتفع عجز الموازنة العامة بعد المساعدات بحوالي 343.0 مليون دينار ليصل إلى 926.5 مليون دينار (3.5٪ من الناتج) بالمقارنة مع عجز مقداره 583.5 مليون دينار (2.3٪ من الناتج) خلال عام 2014. أما عند استثناء المساعدات الخارجية، فإن العجز المالي يرتفع إلى 1,812.8 مليون دينار (6.8٪ من الناتج) إلا أنه أقل من المستوى المتحقق له خلال العام السابق، والذي بلغ 1,820.0 مليون دينار (7.2٪ من الناتج). ونتيجة ضعف أداء الايرادات المحلية، انخفض مؤشر الإعتماد على الذات، والذي يمثل نسبة تغطية النفقات الجارية من الايرادات المحلية، إلى 89.2٪ بالمقارنة مع المستوى المستهدف له في قانون الموازنة والمقدّر بحوالي 93.7٪.

خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية
2011-2015، بالمليون دينار

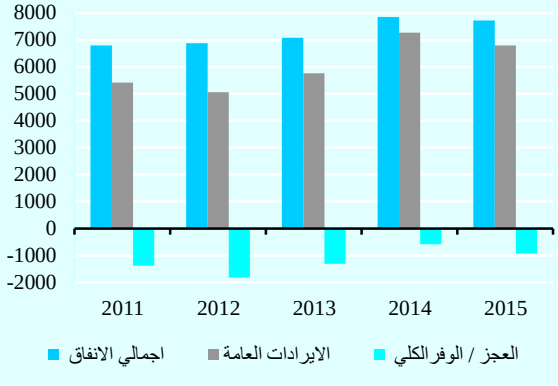

تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة
2012 - 2015، بالمليون دينار

	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة	5,054.2	5,758.9	7,267.6	6,796.4
معدل النمو (٪)	6.6-	13.9	26.2	6.5-
الإنفاق العام	6,878.2	7,077.1	7,851.1	7,722.9
معدل النمو (٪)	1.2	2.9	10.9	1.6-
العجز/الوفر الكلي	1,824.0-	1,318.2-	583.5-	926.5-
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	8.3-	5.5-	2.3-	3.5-

الإيرادات العامة

شهدت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية) خلال عام 2015 انخفاضاً بقيمة 471.2 مليون دينار أو ما نسبته 6.5٪، مقارنة بمستواها المتحقق خلال العام السابق، لتصل إلى 6,796.4 مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 121.0 مليون دينار، وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 350.2 مليون دينار.

وقد أسهم التراجع في جانب الإيرادات العامة، في اتساع الفجوة بين الإيرادات الحكومية ونفقاتها، وبالتالي انخفاض نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة بمقدار 4.6 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مستواها في عام 2014، لتسجل ما نسبته 88.0٪ في عام 2015.

أهم مؤشـرات الإيـرادات العامـة
2012 - 2015، بالمليون دينار

	2012	2013	2014	2015
الإيرادات المحلية	**4,726.9**	**5,119.8**	**6,031.1**	**5,910.1**
النسبة إلى إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية (٪)	93.5	88.9	83.0	87.0
النسبة إلى النفقات الجارية (٪)	76.2	84.5	89.8	89.2
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	21.5	21.5	23.7	22.2
المساعدات الخارجية	**327.3**	**639.1**	**1,236.5**	**886.3**
النسبة إلى إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية (٪)	6.5	11.1	17.0	13.0
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	1.5	2.7	4.9	3.3
الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	**5,054.2**	**5,758.9**	**7,267.6**	**6,796.4**
النسبة إلى إجمالي الإنفاق (٪)	73.5	81.4	92.6	88.0
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	23.0	24.1	28.6	25.5

• الإيرادات المحلية

تراجعت حصيلة الإيرادات المحلية خلال عام 2015 عن مستواها في عام 2014 بما قيمته 121.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.0٪، لتصل إلى 5,910.1 مليون دينار، حيث انخفضت الإيرادات غير الضريبية بمقدار 177.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.0٪، لتصل إلى 1,795.2 مليون دينار. كما انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.4 مليون دينار، أو ما نسبته 11.4٪، لتصل إلى 18.6 مليون دينار. بينما سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً طفيفاً مقداره 59.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5٪، لتصل إلى 4,096.2 مليون دينار بالمقارنة مع نمو نسبته 10.5٪ خلال العام السابق.

وقد جاء الأداء الضعيف للإيرادات المحلية نتيجة لعدة عوامل، أبرزها الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام ومشتقاته وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى تباطؤ الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

فعلى صعيد الإيرادات الضريبية، والتي شكلت 69.3٪ من الإيرادات المحلية. انخفضت حصيلة الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 31.5 مليون دينار (1.1٪)، لتبلغ 2,779.9 مليون دينار في عام 2015 بالمقارنة مع نمو نسبته 11.0٪ خلال العام السابق. ويعزى هذا المنحنى التراجعي في حصيلة هذه الضرائب إلى تراجع حصيلة ضرائب المبيعات، العامة والخاصة، على المشتقات النفطية الناجمة عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وانعكاس ذلك على تسعير المشتقات النفطية محلياً. كما أدى تباطؤ الانفاق الاستهلاكي الخاص في تباطؤ حصيلة ضرائب المبيعات على السلع المحلية وتراجع ضرائب المبيعات على الخدمات والقطاع التجاري بمعدل 1.7٪ و3.0٪ على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن الضرائب على السلع والخدمات ما زالت تتصدر الإيرادات الضريبية مشكلة 67.9٪ خلال عام 2015.

أما حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح، فقد ارتفعت بمقدار 92.5 مليون دينار (12.1٪) لتبلغ 858.8 مليون دينار. وقد شكلت إيرادات ضرائب الدخل على أرباح الشركات والمشروعات الاخرى ما نسبته 75.9٪

من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، في حين شكلت الضرائب على دخل الأفراد والموظفين ما نسبته 24.1٪ من إجمالي ضرائب الدخل. ويعزى هذا التحسن في حصيلة ضرائب الدخل خلال عام 2015 إلى جملة التعديلات التي تضمنها قانون ضريبة الدخل لعام 2014، والذي بدأ العمل به مع مطلع عام 2015. ومن بين التعديلات التي شهدها قانون الضريبة الجديد، توسيع الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشخص الطبيعي (المكلف والمعالين) لتصل إلى 28 ألف دينار كحد أقصى (منها 4 آلاف دينار مقابل نفقات العلاج والتعليم والإيجار...) وتعديل النسب الضريبية المفروضة على الشخص (الطبيعي والاعتباري)، ومن ذلك:

- زيادة عدد الشرائح لنسب الضريبة المفروضة على الشخص الطبيعي، بحيث يستوفى 7٪ عن كل دينار من العشرة آلاف دينار الأولى، و14٪ عن كل دينار من العشرة آلاف دينار التالية، و20٪ عن كل دينار مما تلاها.
- رفع نسبة الضريبة المفروضة على البنوك من 30٪ إلى 35٪.
- رفع نسب الضريبة المفروضة على شركات توزيع وتوليد الكهرباء والتعدين من 14٪ لتصبح 24٪.
- تثبيت نسب الضريبة المفروضة على شركات الاتصالات والتأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية بما فيها الصرافة والتأجير التمويلي (24٪).
- تثبيت نسبة الضريبة المفروضة على قطاع الصناعة (14٪).
- إعفاء دخل الشركات المتأتي من النشاط الزراعي من الضريبة.
- رفع نسب الضريبة المفروضة على القطاعات والشركات الأخرى من 14٪ إلى 20٪.

مكونات الإيرادات المحلية

2012 - 2015، بالمليون دينار

	2012	2013	2014	2015
الإيرادات الضريبية	**3,351.4**	**3,652.4**	**4,037.1**	**4,096.2**
النسبة إلى الإيرادات المحلية (٪)	70.9	71.3	66.9	69.3
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	15.3	15.3	15.9	15.4
الإيرادات الأخرى	**1,351.2**	**1,445.3**	**1,973.0**	**1,795.2**
النسبة إلى الإيرادات المحلية (٪)	28.6	28.2	32.7	30.4
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	6.2	6.1	7.8	6.7
الاقتطاعات التقاعدية	**24.3**	**22.1**	**21.0**	**18.6**
النسبة إلى الإيرادات المحلية (٪)	0.5	0.4	0.3	0.3
النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	0.1	0.1	0.1	0.1
إجمالي الإيرادات المحلية	**4,726.9**	**5,119.8**	**6,031.1**	**5,910.1**

هيكل الايرادات المحلية للحكومة المركزية ضمن موازنة 2015

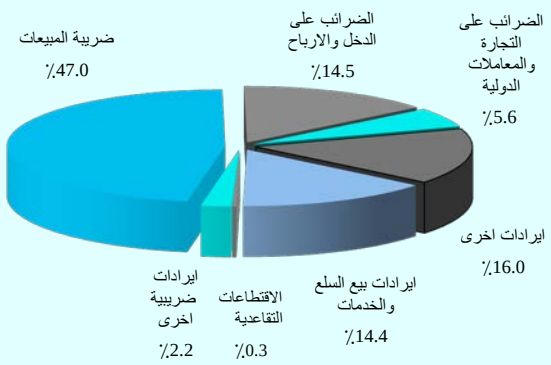

أمـا فيمـا يتعلـق بحصـيلة الضـرائب علـى التجـارة والمعاملات الدولية، فقد شـهدت ارتفاعـاً طفيفـاً مقـداره 5.4 مليون دينار لتبلغ 332.7 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات الأخـرى غـير الضـريبية، فقد انخفضت حصيلتها خلال عام 2015 بمقـدار 177.8 مليون دينار، مدفوعة بانخفاض إيـرادات دخـل الملكيـة بنسبة 34.8٪، وذلك نتيجة انخفاض حصـيلة الفـوائض والعوائد الماليـة للوحـدات الحكوميـة. وكـذلك انخفـاض إيـرادات بيـع السـلع والخـدمات بنسـبة 3.4٪، بينمـا ارتفعت الإيرادات المختلفة بنسبة 5.6٪. وعليه، بلغـت الإيـرادات الأخـرى مـا مقـداره 1,795.2 مليـون دينـار، لتشكل ما نسبته 30.4٪ من إجمالي الإيرادات المحلية.

- **المنح الخارجية**

انخفضت المنح الخارجية الموجهـة للموازنـة في عـام 2015 بمقدار 350.2 مليون دينار مقارنة مـع مسـتواها في العام السابق، لتصـل إلى مـا قيمتـه 886.3 مليـون دينـار (3.3٪ من الناتج). وقد توزعت تلـك المـنح علـى النحـو التالي:

- منحة أمريكية بقيمة 204.5 مليون دينار.
- جانب مـن منحـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي بقيمة 332.6 مليون دينار.
- منحـة مـن الاتحـاد الأوروبـي بقيمـة 37.3 مليـون دينار.
- منح أخرى بقيمة 311.9 مليون دينار.

وفي إطـار منحـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي، والتي تم بموجبهـا تخصـيص 5 مليـارات دولار أمريكـي لتمويـل مشـاريع تنمويـة في المملكـة علـى مـدى خمـس سنوات، فقد تم سحب مـا مجموعـه 1.15 مليـار دينـار (أي ما يعادل حوالي 1.63 مليار دولار) حتى نهاية عام 2015، ونشير هنا إلى عـدم ورود أيـة مبـالغ مـن حصـة قطر في المنحة الخليجية. وفي هذا السياق، تم الاتفاق مع كل من الصندوق الكـويتي للتنميـة الاقتصـادية العربيـة، والصندوق السعودي للتنمية، وكـذلك صـندوق أبـو ظـبي للتنمية، على تمويـل عـدد مـن البـرامج والمشـاريع جـاء معظمها في قطاعات الطاقة والنقل والتعلـيم. أمـا البـرامج والمشاريع التي تم التوقيع عليها خلال العام 2015 فهي كالتالي:

البرامج والمشاريع التي تم توقيعها ضمن منحة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2015، بالمليون دينار

البرنامج	القيمة
الصندوق السعودي للتنمية	**228.0**
إنشاء وتجهيز مستشفى الأميرة بسمة	49.7
مشروع صيانة وإعادة تأهيل الطريق الصحراوي	46.2
توسعة مركز الحسين للسرطان	36.9
شبكة الألياف الضوئية في إقليم الوسط	35.5
إعادة صيانة وتأهيل مدينة الحسين الطبية	25.6
إنشاء المدن الصناعية في المحافظات (مأدبا، الطفيلة، السلط، جرش)	21.3
إنشاء مختبرات الغذاء ومركز العلاج بالأشعة	12.8
صندوق أبو ظبي للتنمية	**162.7**
تطوير الجامعات الرسمية	89.5
توسعة صوامع الجويدة والعقبة	50.1
إنشاء ميناء الغاز البترولي المسال في مدينة العقبة	23.1
المجموع	**390.7**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

النفقات العامـــة

انخفضت النفقات العامة في عـام 2015 بمقـدار 128.2 مليون دينـار، أو مـا نسـبته 1.6٪، لتبلـغ 7,722.9 مليـون

دينار، ويعود ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 89.1 مليون دينار وانخفاض الإنفاق الرأسمالي بمقداره 39.1 مليون دينار. وبناءً على تلك التطورات، تراجعت نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 29.0٪ مقابل 30.9٪ في العام السابق.

هيكل النفقات العامة للحكومة المركزية ضمن موازنة 2015

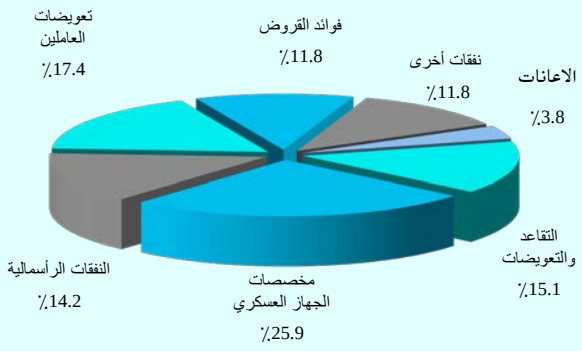

أهم مؤشرات النفقات العامة

2012 - 2015، بالمليون دينار

	2012	2013	2014	2015
النفقات الجارية	**6,202.8**	**6,056.1**	**6,713.6**	**6,624.5**
النسبة إلى إجمالي الإنفاق (٪)	90.2	85.6	85.5	85.8
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	28.2	25.4	26.4	24.9
النفقات الرأسمالية	**675.4**	**1,021.0**	**1,137.5**	**1,098.4**
النسبة إلى إجمالي الإنفاق (٪)	9.8	14.4	14.5	14.2
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	3.1	4.3	4.5	4.1
إجمالي الإنفاق	**6,878.2**	**7,077.1**	**7,851.1**	**7,722.9**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	31.3	29.7	30.9	29.0

• النفقات الجارية

سجلت النفقات الجارية في عام 2015 انخفاضاً مقداره 89.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.3٪، بالمقارنة مع عام 2014 لتبلغ 6,624.5 مليون دينار (24.9٪ من الناتج). وقد أسهم الانضباط المالي في مجال الدعم وترشيد بنود الإنفاق الاجتماعي في تعويض جانب هام من التراجع الذي سجلته الإيرادات المحلية خلال عام 2015.

وقد جاء الانخفاض في النفقات الجارية، خلال عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، نتيجة لانخفاض العديد من البنود المشكلة لهذه النفقات، وفي مقدمتها بند دعم الوحدات الحكومية والذي انخفض بنسبة 43.1٪. كما انخفضت المساعدات الاجتماعية (وعلى رأسها نفقات شبكة الأمان الاجتماعي) بما نسبته 21.7٪ نظراً لتوقف الحكومة عن صرف الدعم النقدي للمحروقات، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما دون 100 دولار للبرميل، لتشكل ما نسبته 3.6٪ من إجمالي النفقات العامة، مقابل 4.5٪ عام 2014. كما انخفض بند "استخدام السلع والخدمات" بنسبة 16.0٪. بالإضافة إلى ذلك انخفض بند "دعم المواد التموينية والمحروقات" بنسبة 10.5٪، وكذلك مدفوعات فوائد الدين العام (الداخلي والخارجي) والتي شهدت انخفاضاً طفيفاً نسبته 1.2٪. بينما شهدت مخصصات الجهاز العسكري (متضمنة رواتب العسكريين) وتعويضات العاملين ارتفاعاً بنسبة 4.0٪ و 1.9٪ على التوالي.

وبالنظر إلى هيكل النفقات الجارية (الملحق الإحصائي / جدول 27)، يلاحظ بأن النفقات الجارية غير المرنة قد شكلت حوالي 81.8٪ من إجمالي الإنفاق الجاري، والتي تشمل كل من مخصصات الجهاز العسكري ونسبتها 30.1٪، وتعويضات العاملين (رواتب وأجور ومساهمات في الضمان الاجتماعي) ونسبتها 20.3٪، والتقاعد والتعويضات (17.6٪) وفوائد القروض (13.8٪). أمّا النفقات الجارية التي تتسم بالمرونة، فقد شكلت النسبة المتبقية والبالغة 18.2٪ من إجمالي النفقات الجارية. تضمنت هذه النفقات؛ دعم السلع التموينية والذي شكل حوالي 2.9٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين شكل بند "استخدام السلع والخدمات" ما نسبته 6.1٪ من إجمالي الإنفاق الجاري، فيما شكلت نفقات جارية أخرى النسبة المتبقية والبالغة 9.2٪.

أما فيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي للنفقات الجارية، فقد استحوذت نفقات الحماية الاجتماعية على الحصة الأكبر من النفقات الجارية لتشكل ما نسبته 22.5٪، فيما استحوذت نفقات الخدمات العمومية على ما نسبته 20.0٪ من النفقات الجارية، أما نفقات "النظام والسلامة العامة" والتعليم والدفاع والصحة فشكلت ما نسبته 14.8٪ و13.6٪ و13.7٪ و11.5٪، على التوالي. وتوزعت النسبة المتبقية والبالغة 3.9٪ على نفقات جارية أخرى.

• النفقات الرأسماليـــة

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال عام 2015 بمقدار 39.1 مليون دينار عن مستواها في عام 2014 لتبلغ 1,098.4 مليون دينار (4.1٪ من الناتج). وقد بلغت نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي الإنفاق نحو 14.2٪، أمّا نسبة الإنجاز (النفقات الرأسمالية الفعلية إلى النفقات الرأسمالية المقدّرة في قانون الموازنة العامة) فقد ارتفعت إلى 93.5٪ في عام 2015 بالمقارنة مع 89.6٪ في عام 2014.

وقد شكلت النفقات الرأسمالية ذات الطبيعة الجارية (تشمل دعم الوحدات الحكومية، واستخدام السلع والخدمات، وتعويضات العاملين، بالإضافة إلى بند دراسات وأبحاث) ما نسبته 37.4٪، بينما شكل بند "المباني والإنشاءات" ما نسبته 45.2٪ (لتمثل الحصة الأعظم من هذه النفقات)، فيما توزعت النسبة المتبقية والبالغة 17.4٪ من النفقات الرأسمالية على البنود الأخرى ومن أهمها الأجهزة والمعدات والتأثيث واللوازم والأراضي.

التصنيف الاقتصادي للنفقات الرأسمالية، 2015

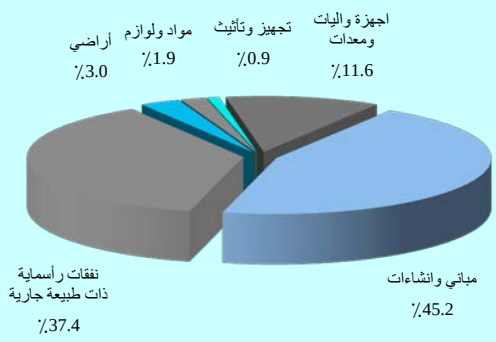

أما فيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي للنفقات الرأسمالية، فقد استحوذت نفقات الشؤون الاقتصادية على الحصة الأكبر منها، حيث شكّلت حوالي 34.8٪، فيما شكل بند "الإسكان والمرافق المجتمعية" ما نسبته 19.8٪ تلاها بند الصحة والتعليم معاً وبنسبة 23.5٪، في حين توزعت النسبة المتبقية والبالغة 21.9٪ على نفقات أخرى.

عجز/ وفر الموازنة العامة

انعكست التطورات السابقة في جانبي الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية) والنفقات العامة خلال عام 2015 على عجز الموازنة العامة بمختلف مقاييسه، وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع عجز الموازنة الكلي بعد المساعدات إلى 926.5 مليون دينار (3.5٪ من الناتج) مقابل عجز مقداره 583.5 مليون دينار (2.3٪ من الناتج) في عام 2014، وهو يزيد عن مستواه المستهدف في قانون الموازنة العامة لعام 2015 بنحو 458.1 مليون دينار. وباستثناء المساعدات الخارجية، يصل عجز الموازنة الكلي إلى 1,812.8 مليون دينار (6.8٪ من الناتج) في عام 2015 مقابل عجز مقداره 1,820.0 مليون دينار (7.2٪ من الناتج) في عام 2014.
- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً بعد المساعدات (إجمالي الإيرادات العامة مطروحاً منه إجمالي النفقات العامة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 12.1 مليون دينار (0.05٪ من الناتج) مقابل وفر أولي مقداره 342.4 مليون دينار (1.3٪ من الناتج) في عام 2014. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره 898.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.4٪ من الناتج مقابل عجز أولي نسبته 3.5٪ من الناتج في عام 2014.
- سجلت الموازنة العامة عجزاً جارياً (الإيرادات المحلية مطروحاً منها النفقات الجارية) بلغ مقداره 714.4 مليون دينار (2.7٪ من الناتج) مقابل عجزاً جارياً مقداره 682.5 مليون دينار (2.7٪ من الناتج) في عام 2014.

مقاييس العجز/ الوفر المالي

2012 - 2015، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)

	2012	2013	2014	2015
العجز/الوفر الأولي (بعد المساعدات)	5.6-	2.4-	1.3	0.05-
العجز/الوفر الجاري	6.7-	3.9-	2.7-	2.7-
العجز/الوفر الكلي (بعد المساعدات)	8.3-	5.5-	2.3-	3.5-
العجز/الوفر الكلي (قبل المساعدات)	9.8-	8.2-	7.2-	6.8-

موازنات الوحدات الحكومية المستقلة

سجلت موازنات الوحدات الحكومية المستقلة خلال عام 2015 عجزاً مالياً مقداره 482.9 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 1,046.5 مليون دينار في عام 2014. وقد كشفت الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية عن تحقيق 20 وحدة حكومية (من أصل 67 وحدة حكومية) عجزاً مالياً بمقدار 748.8 مليون دينار. ومن الجدير بالذكر أن شركة

الكهرباء الوطنية، وفقاً لأرقام إعادة التقدير، قد سجلت لوحدها عجزاً مالياً مقداره 398.0 مليون دينار (منها 204.4 مليون دينار خسائر تشغيلية)، مقابل عجز مالي قدره 1,198.8 مليون دينار (منها 1,014.9 مليون دينار خسائر تشغيلية) في عام 2014. ويعزى التحسن في أداء الشركة المالي إلى تراجع مشتريات شركة الكهرباء من السولار والوقود الثقيل والتحول نحو استيراد الغاز الطبيعي المسال بواسطة البواخر عبر ميناء العقبة اعتباراً من شهر تموز 2015. هذا فضلاً عن التراجع الحاد في أسعار النفط عالمياً وانعكاس ذلك في قيمة مشتريات الشركة من الوقود اللازم للتوليد. أما سلطة المياه فقد سجلت عجزاً مالياً، وفقاً لأرقام إعادة التقدير، مقداره 235.3 مليون دينار مقابل عجز بلغ 184.1 مليون دينار في عام 2014.

وفي هذا المجال، سجلت ايرادات الوحدات الحكومية المستقلة ما مقداره 1,238.5 مليون دينار بإرتفاع مقداره 621.2 مليون دينار. حيث تصدر بند "اجمالي إيرادات بيع السلع والخدمات" إجمالي الإيرادات خلال عام 2015 ليصل إلى 931.8 مليون دينار، في حين بلغ الدعم الحكومي، بشقيه الجاري والرأسمالي، لتلك المؤسسات ما مقداره 163.2 مليون دينار، فيما بلغت المنح الخارجية لتلك المؤسسات 56.4 مليون دينار. وفيما يتعلق بإجمالي نفقات هذه الوحدات، فقد ارتفعت بنسبة 3.5٪ لتصل إلى 1,721.4 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع نفقاتها الرأسمالية بحوالي 12.5٪، لتبلغ حصتها من اجمالي انفاق الوحدات المستقلة ما نسبته 37.0٪، وانخفاض النفقات الجارية بحوالي 1.2٪ لتبلغ حصتها من إجمالي إنفاق الوحدات الحكومية المستقلة ما نسبته 63.0٪ (الملحق الإحصائي/ جدول 25 – ب).

الديـــن العـــام

أظهرت البيانات الأولية للمديونية العامة، بشقيها الحكومي والمكفول، ارتفاعاً في صافي الدين العام بمقدار 2,292.4 مليون دينار ليصل إلى 22,847.5 مليون دينار أو ما نسبته 85.8٪ من الناتج، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,458.6 مليون دينار خلال عام 2014. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من صافي الدين الداخلي بواقع 932.0 مليون دينار، ليسجل ما مقداره 13,457.0 مليون دينار (50.5٪ من الناتج)، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بمقدار 1,360.4 مليون دينار ليصل إلى 9,390.5 مليون دينار (35.3٪ من الناتج). هذا ويعكس الارتفاع في حجم الدين العام بشكل أساسي كل من الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة بالإضافة إلى القروض المكفولة لكل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.

وباستعراض هيكل الدين العام وفقاً لآجال الاستحقاق (العمر المتبقي لاستحقاق الدين) في نهاية عام 2015، يتبين أن نحو 26.0٪ من إجمالي الديون هي ديون قصيرة الأجل (مستحقة السداد خلال سنة أو أقل)، فيما بلغت نسبة الديون متوسطة وطويلة الأجل (الدين المستحق بعد سنة أو أكثر) نحو 74.0٪ من إجمالي المديونية.

هيكل الدين العام، وحسب تاريخ استحقاق الدين، 2015
(وفقا للعمر المتبقي للقرض)

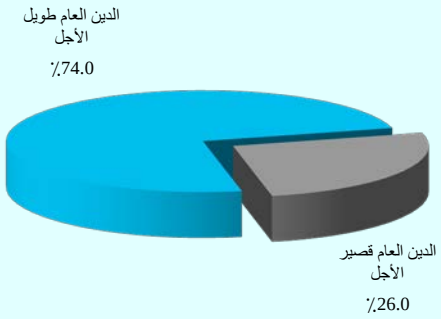

وفيما يتعلق بتصنيف الدين العام، وفقاً للجهة الدائنة، فيلاحظ بأن الجزء الأكبر من الدين الخارجي مصدره جهات رسمية (حكومات ومؤسسات مالية دولية واقليمية) وبنسبة 21.5٪ من إجمالي الدين العام، في حين شكل الدائنون من القطاع الخاص ما نسبته 16.3٪ من إجمالي المديونية. أما بالنسبة لإجمالي الدين الداخلي، فقد شكلت الديون المقدمة من المصادر البنكية ما نسبته 45.8٪ من إجمالي الدين العام، في حين شكّلت الديون المقدمة من المصادر غير البنكية ما نسبته 16.4٪ من اجمالي المديونية.

هيكل الدين العام حسب نوع الدائن، 2015

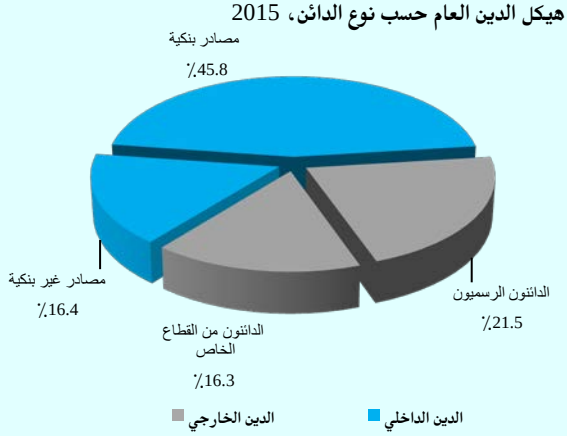

وبالنظر إلى مؤشرات الدين الرئيسية، كمؤشرات الملاءة المالية (القدرة على السداد) ومؤشرات السيولة، فيمكن استعراض أبرزها ضمن الجدول أدناه:

أبرز مؤشرات الدين الرئيسية
2012-2015، نسب مئوية

	2012	2013	2014	2015
أولاً: مؤشرات الملاءة المالية				
صافي الدين العام/الناتج المحلي	**75.5**	**80.0**	**80.8**	**85.8**
صافي الدين العام/الإيرادات المحلية	**350.8**	**373.0**	**340.8**	**386.6**
الدين الخارجي/الإيرادات المحلية	104.3	141.3	133.1	158.9
الدين الخارجي/الصادرات	48.6	71.4	72.9	93.6
ثانياً: مؤشرات السيولة				
خدمة الدين الخارجي/الإيرادات	11.8	11.7	15.0	24.7
خدمة الدين الخارجي/الصادرات	5.5	5.9	8.2	14.6
فوائد الدين العام/الإيرادات المحلية	12.3	14.4	15.4	15.5
الدين قصير الأجل[1]/الدين العام	28.7	27.7	24.1	26.0

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة، كانون الثاني 2016.
(1) : الدين مستحق السداد خلال سنة أو أقل.

صافي الدين العام الداخلي

اتجهت السياسة المالية خلال السنوات الماضية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة، وتمويل خسائر شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه. ومن أجل مواصلة توفير الاحتياجات التمويلية المتزايدة دون أن يترتب على ذلك ارتفاع كبير في تكلفة الاقتراض من جهة، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص من جهة ثانية، اعتمدت الحكومة، خلال عامي 2014 و2015، على مصادر الاقتراض الخارجي بصورة أساسية. وعليه، ارتفع صافي الدين العام الداخلي بمقدار 662.0 مليون دينار و932.0 مليون دينار للعامين المذكورين، على التوالي، بالمقارنة مع ارتفاع كبير مقداره 2,733.0 مليون دينار في عام 2012.

وضمن هذا السياق، بلغ إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2015 حوالي 15,486.0 مليون دينار بارتفاع مقداره 865.0 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي 2,029.0 مليون دينار وبانخفاض مقداره 67.0 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2014. وعليه، بلغ صافي الدين العام الداخلي 13,457.0 مليون دينار في نهاية عام 2015 بارتفاع مقداره 932.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 1,003.0 مليون دينار وانخفاض صافي الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 75.0 مليون دينار. وقد جاءت هذه التطورات نتيجة توقف الخزينة عن تقديم تحويلات نقدية مباشرة لتمويل خسائر شركة الكهرباء الوطنية وتسديد الأقساط والفوائد المستحقة عليها والسماح للشركة بالاقتراض من البنوك التجارية والإسلامية المحلية لتغطية الالتزامات المترتبة عليها وبكفالة الحكومة خلال عام 2015.

وبالنظر إلى توزيع إجمالي الدين العام الداخلي بين الموازنة العامة والمؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة، يلاحظ بأن الديون على الحكومة المركزية، ضمن الموازنة، قد استحوذت على الجزء الأكبر من إجمالي الدين العام الداخلي وبنسبة بلغت 83.5٪، أو ما مقداره 12,935.0 مليون دينار. أمّا الديون على المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة (الديون المكفولة) فقد شكلت النسبة المتبقية والبالغة 16.5٪. ومن الجدير بالذكر أن إجمالي مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه سجلت حوالي 25.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015.

وباستعراض مصادر الدين العام الداخلي، بلغت الديون المقدمة من المصادر البنكية في نهاية عام 2015 ما مقداره 11,395.0 مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته 73.6٪ من إجمالي الدين العام الداخلي مقابل 75.5٪ في نهاية عام 2014. وقد توزعت هذه الديون بواقع 8,894.0 مليون دينار، أو ما نسبته 57.4٪ من إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة على شكل سندات وأذونات خزينة، و 2,501.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.2٪، على شكل تسهيلات مباشرة. أما الديون المقدمة من المصادر غير البنكية، فقد بلغت في نهاية عام 2015 ما مقداره 4,091.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 26.4٪ من إجمالي الدين العام الداخلي (الملحق الإحصائي/ جدول 28).

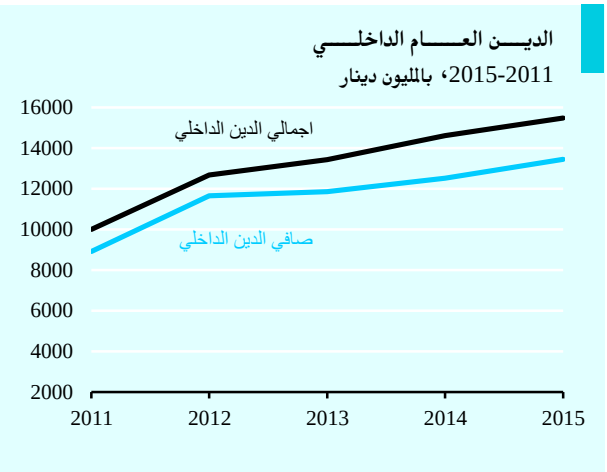

وعلى صعيد حركة أوراق الدين العام الداخلي (سندات وأذونات خزينة بما فيها سندات المؤسسات العامة)، فقد بلغ حجم إصداراتها خلال عام 2015 ما مقداره 3,620.0 مليون دينار، بانخفاض مقداره 2,397.5 مليون دينار عن مستواها في عام 2014، علماً بأن قيمة الاصدارات الحكومية توزعت على النحو التالي:-

- أذونات خزينة بقيمة 125 مليون دينار.
- سندات خزينة بقيمة 3,475 مليون دينار.
- سندات المؤسسات العامة بقيمة 20 مليون دينار.

وفي المقابل، بلغ حجم الإطفاءات من هذه الأوراق خلال عام 2015 ما قيمته 3,833.1 مليون دينار، بانخفاض مقداره 921.6 مليون دينار عن مستواها في عام 2014. وبناءً عليه، سجلت حركة أوراق الدين العام الداخلي صافي تسديدات بقيمة 213.1 مليون دينار لعام 2015، بالمقارنة مع صافي إصدارات بقيمة 1,262.8 مليون دينار في عام 2014.

أما الفوائد المدفوعة على **أوراق** الدين العام الداخلي، فقد انخفضت بمقدار 56.8 مليون دينار عن مستواها في عام 2014 لتبلغ 752.9 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 12.7٪ من الإيرادات المحلية، أي بانخفاض مقداره 0.7 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية، فقد انخفضت أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل سنتين وثلاث سنوات وخمس سنوات لتصل إلى 2.77٪ و3.27٪ و3.62٪، على التوالي، بالمقارنة مع 4.24٪ و4.74٪ و5.58٪ في عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، تم اصدار سندات خزينة لأجل سبع سنوات وبسعر فائدة وصل إلى 5.00٪.

أبرز مؤشرات الدين العام الداخلي
2012 - 2015، بالمليون دينار

	2012	2013	2014	2015
إجمالي رصيد الدين العام الداخلي	**12,678.0**	**13,440.0**	**14,621.0**	**15,486.0**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	57.7	56.3	57.5	58.1
إجمالي الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي	1,029.0	1,577.0	2,096.0	2029.0
صافي رصيد الدين العام الداخلي	**11,648.0**	**11,863.0**	**12,525.0**	**13,457.0**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	53.0	49.7	49.2	50.5
حركة أوراق الدين العام (1)				
إصدار	6,158.5	5,020.0	6,017.5	3,620.0
إطفاء	4,367.8	4,181.7	4,754.7	3,833.1
فوائد	550.4	709.6	809.7	752.9

المصدر: وزارة المالية.
(1) : تشمل سندات المؤسسات العامة.

الدين العام الخارجي

شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية عام 2015 ارتفاعاً مقداره 1,360.4 مليون دينار، أو ما نسبته 16.9٪، عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 9,390.5 مليون دينار (35.3٪ من الناتج)، مقابل 8,030.1 مليون دينار (31.6٪ من الناتج) في نهاية عام 2014. ويعزى ذلك إلى قيام الحكومة بإصدار سندات يوروبوندز سيادية في الأسواق المالية العالمية بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار

أميركي في شهر حزيران 2015 (منها مليار دولار تستحق بعد سبع سنوات وبسعر فائدة بلغ 2.578٪ و 500 مليون دولار تستحق بعد عشر سنوات بسعر فائدة بلغ 3.0٪). ويعد هذا الإصدار الثالث من نوعه للمملكة في الأسواق العالمية بكفالة الحكومة الأمريكية. كما قامت الحكومة بإصدار سندات يوروبوندز في الأسواق العالمية، بدون كفالة الحكومة الأمريكية، بقيمة 500 مليون دولار في شهر تشرين ثاني من نفس العام (تستحق بعد عشر سنوات وبسعر فائدة بلغ 6.125٪)، ويعد هذا الإصدار الثاني من نوعه، حيث سبق وأن تم إصدار 750 مليون دولار في تشرين ثاني من عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، استلمت الحكومة الدفعتين السابعة والثامنة (الأخيرة) من قرض صندوق النقد الدولي، ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني، بقيمة بلغت 200 مليون دولار أمريكي و396.3 مليون دولار، على التوالي.

وبناءً عليه، جاء ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي محصّلة لارتفاع صافي الاقتراض الخارجي بمقدار 2,127.7 مليون دولار أو ما يعادل 1,510.7 مليون دينار، وانخفاض أسعار صرف العملات الرئيسية للدول الدائنة مقابل الدينار بمقدار 211.7 مليون دولار أو ما يعادل 150.3 مليون دينار.

ولدى استعراض مصادر الدين العام الخارجي، يلاحظ بأن الديون تجاه المؤسسات الإقليمية والدولية قد شكلت ما نسبته 36.7٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، أبرزها القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي بنسبة 14.0٪ وكذلك البنك الدولي بما نسبته 11.7٪. كما شكلت المصادر الأخرى (السندات والمصارف الأجنبية) ما نسبته 43.1٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي. أما القروض المقدمة من الحكومات العربية والأجنبية (الثنائية والتصديرية) فشكلت 20.2٪ من إجمالي الدين العام الخارجي في نهاية عام 2015، حيث استحوذت القروض الثنائية على الجزء الأكبر من تلك القروض وبرصيد بلغ 1,825.5 مليون دينار، في حين سجلت القروض التصديرية تراجعاً في رصيدها لتصل إلى 69.9 مليون دينار في نهاية عام 2015. وقد جاءت اليابان في مقدمة الدول الدائنة للمملكة، حيث شكلت قروضها ما نسبته 7.4٪ من إجمالي مديونية الأردن الخارجية (الملحق الإحصائي/ جدول 29).

أما فيما يتعلق بتوزيع القروض الخارجية وفقاً لنوع العملة، فقد شكّلت الديون المقيّمة بالدولار الأمريكي الجزء الأكبر من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي وبنسبة 60.0٪، تلتها الديون المقيّمة بوحدة حقوق السحب الخاصة وبنسبة 15.7٪، ومن ثم الدينار الكويتي (8.2٪)، والين الياباني (7.0٪)، واليورو (6.2٪). أما الديون بالعملات الأخرى فقد شكلت النسبة المتبقية (2.9٪).

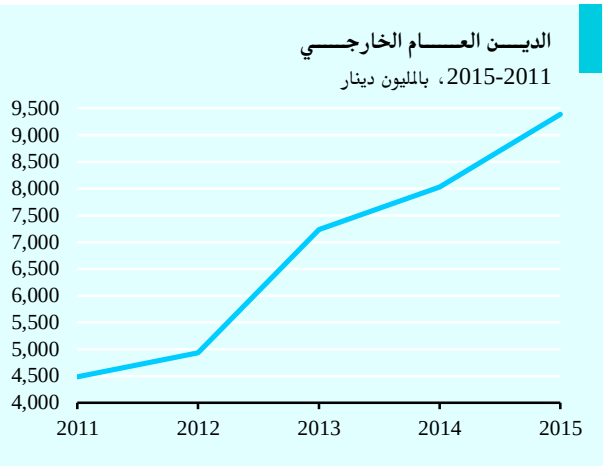

وفي مجال إدارة الدين العام الخارجي، بلغت القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال عام 2015 نحو 2,353.5 مليون دينار (3,314.8 مليون دولار أمريكي). وقد توزعت هذه القروض على قطاع الطاقة بقيمة 243.8 مليون دينار، وقطاع المياه بقيمة 54.4 مليون دينار. أما نصيب الأسد من تلك القروض فكان لتمويل عجز الموازنة العامة بقيمة 2,055.3 مليون دينار، وذلك على النحو التالي:

- إصدار سندات يوروبوندز مكفولة من قبل الحكومة الأمريكية بقيمة 1,065.0 مليون دينار، وأخرى غير مكفولة بقيمة 355.0 مليون دينار.
- قرض البنك الدولي بقيمة 213.0 مليون دينار.
- قرض الحكومة الفرنسية بقيمة 118.8 مليون دينار.
- قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 119.1 مليون دينار.
- قرض الوكالة اليابانية بقيمة 137.7 مليون دينار.
- قرض صندوق النقد العربي بقيمة 39.5 مليون دينار.
- قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 7.2 مليون دينار.

أما بخصوص مسحوبات القروض الخارجية، فقد ارتفعت بمقدار 967.3 مليون دينار خلال عام 2015، بالمقارنة مع مستواها في عام 2014، لتبلغ ما قيمته 2,696.5 مليون دينار. وقد شكلت مسحوبات القروض من عدة مقرضين (سندات) ما نسبته 56.6٪ من إجمالي المسحوبات لتبلغ 1,526.5 مليون دينار، أما المسحوبات من المؤسسات الإقليمية والدولية فقد شكلت 33.6٪ من إجمالي مسحوبات القروض الخارجية لتبلغ 903.8 مليون دينار، في حين شكلت المسحوبات من الدول العربية والصناعية ما نسبته 9.6٪ لتبلغ 261.0 مليون دينار، فيما شكلت مسحوبات القروض من مصادر أخرى النسبة المتبقية والبالغة 0.2٪ (الملحق الإحصائي/ جدول 30).

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي، بلغت التسديدات المدفوعة (الأقساط والفوائد) خلال عام 2015 ما مقداره 1,462.6 مليون دينار (5.5٪ من الناتج)، مقابل 906.3 مليون دينار في عام 2014، أي بارتفاع مقداره 556.3 مليون دينار. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل خدمة الدين العام الخارجي (والذي يقاس بنسبة التسديدات المدفوعة إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الإنتاج) إلى 14.6٪ مقابل 8.2٪ في عام 2014.

أبرز مؤشرات الديـــن العـــام الخارجـــي

2012 - 2015، بالمليون دينار

	2012	2013	2014	2015
الرصيد القائم للدين العام الخارجي (1)	**4,932.4**	**7,234.5**	**8,030.1**	**9,390.5**
نسبة الرصيد القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	22.5	30.3	31.6	35.3
التسديدات المدفوعة	**558.1**	**598.9**	**906.3**	**1,462.6**
أقســـــاط	437.5	469.1	701.7	1,230.2
فوائـــــد	120.5	129.8	204.6	232.4
معدل خدمة الدين الخارجي (٪) (2)	5.5	5.9	8.2	14.6

المصدر : وزارة المالية.

(1) : يمثل رصيد القروض المسحوبة بعد استبعاد التسديدات.

(2) : يمثل نسبة التسديدات المدفوعة (الاقساط + الفوائد) الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الانتاج.

الإجراءات والتشريعات المالية

في ضوء استكمال متطلبات البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي بنجاح، استمرت الحكومة بالتزامها بالنهج الاصلاحي، والبناء على المكتسبات التي حققها البرنامج، ومن ذلك السعي لتنفيذ محاور البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي للأعوام 2016-2018. ومن جملة الاجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة خلال عام 2015، استكمال مشاريع الطاقة المتجددة وتشغيل ميناء الغاز المسال والطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى مراجعة استراتيجية إدارة الدين العام، فضلاً عن استكمال تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من منحة دول مجلس التعاون الخليجي. كما تقدمت الحكومة بجملة من الحوافز الاقتصادية خلال عام 2015 لبعض القطاعات الاقتصادية، من بينها قطاع العقار، وقطاع السياحة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وقطاع النقل العام، إلى جانب تمديد الاعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو اعفاءات جمركية أو ضريبية بموجب التشريعات الناظمة للاستثمارات. وتأتي هذه الإجراءات بهدف تنشيط الاقتصاد وزيادة فرص العمل. وفيما يلي تفصيلاً للإجراءات التي تمت خلال عام 2015:

- أقر مجلس الوزراء نظام احكام وشروط إعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وأجهزتها ومعداتها وترشيد استهلاك الطاقة ومدخلات إنتاجها من الرسوم الجمركية، وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات بنسبة (الصفر) ويعمل به اعتباراً من 2014/11/16 (آذار 2015).

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل التعرفة الكهربائية، وذلك استناداً لأحكام المادة (18/أسعار الكهرباء) من اتفاقية امتياز شركة الكهرباء الأردنية، لتصبح على النحو التالي:
  - رفع التعرفة الكهربائية بنسب تتراوح ما بين 0٪–7.5٪ اعتباراً من 2015/2/16 ولغاية 2015/12/31 (آذار 2015).
  - رفع التعرفة الكهربائية بنسب تتراوح ما بين 0٪–15٪ اعتباراً من بداية كل من عام 2016 و 2017 (آذار 2015). علماً بأن مجلس الوزراء قرر تثبيت التعرفة الكهربائية لعام 2016.
  - تخفيض التعرفة الكهربائية للفنادق العاملة في المملكة بنسبة 50٪ لتصبح مساوية لتعرفة القطاع الصناعي المتوسط وذلك اعتباراً من تاريخ 2015/5/1 وحتى نهاية عام 2016 (نيسان 2015).
- لغايات تحفيز القطاع العقاري في المملكة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاعفاء من رسوم التسجيل وتوابعها لجميع الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة، بغض النظر عن البائع، على أن لا تزيد المساحة عن 150 متر مربع غير شاملة الخدمات. في حين تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 180 متراً مربعاً إلى رسوم التسجيل أما إذا زادت مساحة الشقة أو السكن المفرد عن 180 متراً مربعاً، تخضع كامل المساحة لرسوم التسجيل. ويذكر أن العمل بهذا القرار سيستمر حتى نهاية عام 2015. علماً بأن هذا القرار تم تمديد العمل به لغاية 2016/11/30 (كانون أول 2015).
- إقرار قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2015، وذلك لغايات معالجة التشوهات والاختلالات التي تصاحب عمليات الإنفاق خارج الموازنة العامة وضبط مالية الدولة بشكل عام، ويذكر أن العمل بهذا القانون سيبدأ اعتباراً من 2016/1/1 (أيلول 2015).
- تعديل قيمة المبلغ المقطوع على فاتورة المياه اعتباراً من 2015/10/1، لتصبح على النحو التالي:
  - (صفر – 18 م3 في الدورة/ ثلاثة أشهر) بزيادة دينارين على الفاتورة الربعية.
  - (19 – 72 م3 في الدورة/ ثلاثة أشهر) بزيادة أربعة دنانير على الفاتورة الربعية.
  - (73 م3 فما فوق في الدورة/ ثلاثة أشهر) بزيادة ستة دنانير على الفاتورة الربعية.

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16٪ الى 8٪ على كل من الملابس، والحقائب، والملابس الجلدية، والساعات، والأحذية، والعطور، ومستحضرات التجميل، والمجوهرات، والألعاب. كما تم تخفيض الضريبة الخاصة من 25٪ الى 8٪ على كل من العطور، ومستحضرات التجميل، والملابس من الجلد الطبيعي (تشرين أول 2015).

- تخفيض الرسوم الجمركية من 30٪ إلى 5٪ على كل من الألبسة من جلد طبيعي والألبسة المستعملة والأحذية وبعض ألعاب الأطفال. وتخفيض الرسوم الجمركية على ساعات اليد من 10٪ إلى 5٪. كما تم إعفاء كل من البطاريات الخاصة بالسيارات الهجينة والكهربائية وأجزاء القواطع الكهربائية والوصلات والأباريز كمدخلات انتاج بالإضافة إلى المحولات الكهربائية وغيرها من الرسوم الجمركية خلال عام 2015.

- أقر مجلس الوزراء النظام والنظام المعدل لرسوم رخص القيادة وتسجيل وترخيص المركبات على أن يعمل به اعتباراً من 2015/12/1 (تشرين ثاني 2015).

- قرر مجلس الوزراء تمديد فترة الاعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو اعفاءات جمركية أو ضريبية لمدة ثلاث سنوات (كانون أول 2015).

- استمرت الحكومة بتنفيذ سياسة تحرير أسعار النفط الخام والتي أقرت في عام 2012، حيث انخفضت أسعار جميع المشتقات النفطية وبنسب ملحوظة خلال عام 2015، وفقاً للجدول التالي:-

تطورات أسعار المشتقات النفطية خلال عام 2015

المادة	وحدة القياس	كانون أول 2014	كانون أول 2015	نسبة التغير (٪)
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	690.0	535.0	22.5-
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	835.0	700.0	16.2-
السولار	فلس/لتر	545.0	400.0	26.6-
الكاز	فلس/لتر	545.0	400.0	26.6-
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10.0	7.0	30.0-
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	362.7	234.3	35.4-
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	491.0	336.0	31.6-
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	496.0	341.0	31.3-
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	511.0	356.0	30.3-
الأسفلت	دينار/طن	389.8	253.7	34.9-

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية.

الفصل الرابع
القطـــاع الخـارجـــي

سجلت العديد من مؤشرات القطاع الخارجي تراجعاً في أدائها خلال عام 2015 جراء تعمق حالة عدم الاستقرار في المنطقة والإغلاق شبه التام للحدود مع كل من سوريا والعراق، إلا أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ساهم في انخفاض فاتورة مستوردات المملكة من الطاقة بشكل ملموس، حيث انخفضت بنسبة 40.6٪، والتي أسهمت بدورها بتراجع إجمالي المستوردات وعجز الميزان التجاري بنسبة 11.4٪ و14.0٪ على التوالي. في ضوء ذلك، سجل الحساب الجاري باستثناء المساعدات انخفاضاً ليصل إلى 11.9٪ من الناتج مقارنة مع 12.6٪ من الناتج في عام 2014.

في حين ارتفع عجز الحساب الجاري بعد المساعدات ليصل إلى 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من الناتج) خلال عام 2015، بالمقارنة مع عجز بلغ 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من الناتج) خلال عام 2014. ويعود هذا التراجع بشكل رئيس، إلى تراجع الصادرات الكلية بنسبة 6.6٪، وتراجع الفائض في حساب الخدمات بنسبة 27.7٪، حيث انخفض الدخل السياحي بنسبة 7.1٪، كما تراجع الفائض في حساب التحويلات الجارية نتيجة انخفاض المساعدات الخارجية.

كما أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ 1,593.7 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل 909.0 مليون دينار خلال عام 2014، وذلك نتيجة لارتفاع صافي التزامات المملكة نحو العالم الخارجي، حيث سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 904.4 مليون دينار، كما سجلت استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل بلغ 918.4 مليون دينار، وذلك بسبب قيام المملكة بإصدار ما قيمته 2.0 مليار دولار سندات اليوروبوندز السيادية في الأسواق العالمية، كما ارتفعت مسحوبات القروض للبنك المركزي نتيجة لاستخدام تسهيلات صندوقي النقد الدولي والعربي بمقدار 545.3 مليون دينار. وقد أفضت التطورات السابقة إلى تسجيل الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضاً بلغ 328.7 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل فائض بلغ 1,550.7 مليون دينار خلال عام 2014.

هذا وقد أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتصل إلى 24,357.5 مليون دينار، مقارنة مع 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، نتيجة ارتفاع رصيدا الأصول والخصوم المالية الخارجية لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة لتبلغ 18,657.9 مليون دينار و43,015.5 مليون دينار خلال عام 2015، على التوالي.

التجارة الخارجية

سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) تراجعاً بنسبة 10.3٪ خلال عام 2015، مقارنة مع نمو نسبته 4.7٪ خلال عام 2014، وذلك نتيجة انخفاض كل من الصادرات الوطنية والمستوردات بنسبة 7.1٪ و11.3٪، على التوالي. وتبعاً لذلك، تراجعت نسبة الانفتاح التجاري (حجم التجارة الخارجية إلى الناتج) إلى 72.2٪ في عام 2015، مقارنة بحوالي 84.3٪ خلال عام 2014. أما نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات فقد ارتفعت بحوالي 1.9 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2014 لتصل إلى 38.5٪.

مؤشرات التجارة الخارجية
2012 – 2015

	2012	2013	2014	2015(1)
	معدل النمو (٪)			
التجارة الخارجية	**6.8**	**5.1**	**4.7**	**10.3-**
الصادرات الكلية	1.5-	0.3	6.0	6.6-
الصادرات الوطنية	1.2-	1.2	7.4	7.1-
المعاد تصديره	3.3-	4.4-	2.8-	3.4-
المستوردات*	9.6	6.3	3.9	11.3-
الميزان التجاري	**17.8**	**10.0**	**2.8**	**14.0-**
	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)			
التجارة الخارجية	**88.7**	**85.8**	**84.3**	**72.2**
الصادرات الكلية	25.5	23.6	23.4	20.9
الصادرات الوطنية	21.6	20.1	20.3	18.0
المعاد تصديره	3.9	3.4	3.1	2.9
المستوردات*	67.1	65.7	64.0	54.2
الميزان التجاري	**41.6-**	**42.1-**	**40.6-**	**33.3-**

* : تتضمن مستوردات الجهات غير المقيمة.
(1) : أولية.

وفي ضوء هذه التطورات، انخفض عجز الميزان التجاري ليبلغ 8,877.6 مليون دينار (14.0٪) خلال عام 2015، مقارنة مع مستواه خلال عام 2014. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى التطورات التالية:

الميزان التجاري
2013-2015، بالمليون دينار

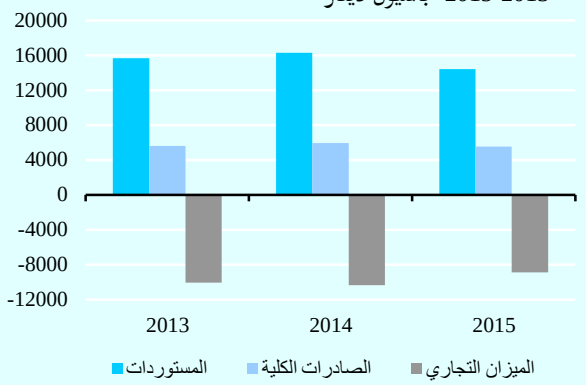

الصادرات الكلية

انخفضت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2015 بنسبة 6.6٪ لتصل إلى 5,558.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بنسبة 7.1٪ لتصل إلى 4,795.2 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 3.4٪ لتصل إلى 763.2 مليون دينار متأثرة بإغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق وارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى. وإذا ما تم استثناء الصادرات إلى العراق وسوريا، فإن الصادرات الوطنية سترتفع خلال عام 2015 بنسبة 0.6٪ لتبلغ 4,217.3 مليون دينار. وقد جاء هذا النمو بشكل رئيس نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية المتجهة إلى دول الخليج العربي بنسبة 16.8٪.

● الصادرات الوطنية

o تراجعـت قيمـة الصـادرات الوطنيـة نتيجـة انخفـاض أسـعار وكميـات السـلع المصـدرة. وبتفحص التركيـب السـلعي للصـادرات الوطنيـة خلال عام 2015 يلاحظ ما يلي:

- انخفـاض الصـادرات الوطنيـة مـن الخضـروات بمقدار 57.6 مليـون دينـار (12.6٪) لتصـل إلى 399.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفـاع نسـبته 25.6٪ خـلال عـام 2014، وقـد جـاء ذلـك كمحصلة لانخفاض الكميـات المصـدرة وارتفـاع الأسعار. وقد شكلت الصادرات من الخضـروات مـا نسـبته 8.3٪ مـن الصـادرات الوطنيـة. واستأثرت أسواق كل من الإمـارات والسـعودية والكويـت علـى مـا نسـبته 54.8٪ مـن هـذه الصادرات.
- انخفـاض الصـادرات الوطنيـة مـن المنتجـات الدوائية والصيدلية بمقدار 25.7 مليـون دينـار، أو مـا نسـبته 6.1٪ لتصـل إلى 398.7 مليـون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 3.3٪ خلال عـام 2014، كمحصـلة لانخفـاض الكميـات وارتفاع الأسعار، مشـكلة مـا نسـبته 8.3٪ مـن الصادرات الوطنية. وقد استحوذت أسـواق كـل من السعودية والجزائر والسودان والعـراق علـى مـا نسـبته 54.4٪ مـن إجمـالي الصـادرات الوطنية من هذه المنتجات.
- انخفاض صادرات المملكـة مـن الأسـمدة بمقـدار 151.7 مليون دينار (50.0٪) لتصل إلى 151.5 مليـون دينـار، مقارنـة مـع انخفـاض نسـبته 45.0٪ خـلال عـام 2014، نتيجـة انخفـاض الكميات وارتفاع الأسعار، وقد شكلت صادرات الأسمدة حوالي 3.2٪ من الصـادرات الوطنيـة. وتعتبر أسـواق الهنـد والعـراق وتركيـا الوجهـة الرئيسة لهذه السلعة حيث اسـتأثرت مجتمعـة بما نسبته 68.3٪ مـن إجمـالي الصـادرات مـن الأسمدة خلال عام 2015.
- انخفـاض الصـادرات مـن الحيوانـات الحيـة بمقـدار 0.5 مليـون دينـار (0.3٪) لتصـل إلى 147.3 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسـبته 5.4٪ خلال عام 2014، وذلك نتيجة انخفاض الأسعار وارتفاع الكميـات المصـدرة، مشـكلة مـا نسـبته 3.1٪ مـن الصـادرات الوطنيـة. وتعـد السعودية السـوق الـرئيس لهـذه السـلع حيـث استحوذت على ما نسبته 96.4٪ مـن إجمـالي الصادرات من الحيوانات الحية.
- ارتفاع الصادرات الوطنيـة مـن الملابـس بمقـدار 70.9 مليـون دينـار (7.8٪) لتصـل إلى 979.1 مليـون دينـار، مقابـل ارتفـاع نسـبته 12.1٪ خلال عام 2014. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفـاع كـل مـن أسـعار وكميـات الملابـس المصـدرة. وشكلت صادرات الملابس ما نسبته 20.4٪ مـن الصـادرات الوطنيـة خـلال عـام 2015. وتعـد الولايات المتحدة الأمريكية السوق الرئيس لهذه السـلعة، حيـث اسـتحوذت علـى مـا نسـبته 89.8٪ مـــن إجمـــالي صـــادرات المملكـــة من الملابس.

- ارتفاع الصادرات الوطنية من البوتاس بمقدار 10.8 مليون دينار (2.5٪) لتصل إلى 434.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 0.9٪ خلال عام 2014، ولتشكل ما نسبته 9.1٪ من الصادرات الوطنية. وشكلت الصادرات المتجهة إلى الصين والهند وماليزيا ما نسبته 69.1٪ من إجمالي هذه الصادرات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية

2014 – 2015، بالمليون دينار

	2014	2015[1]	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**5,163.0**	**4,795.2**	**7.1-**
الملابس	**908.2**	**979.1**	**7.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	820.8	879.3	7.1
البوتاس	**423.8**	**434.6**	**2.5**
الصين	125.7	146.1	16.2
الهند	111.4	110.1	1.2-
ماليزيا	36.2	44.3	22.4
الخضروات	**457.4**	**399.8**	**12.6-**
الإمارات	82.9	77.5	6.5-
السعودية	62.0	74.5	20.2
الكويت	61.6	67.0	8.8
منتجات دوائية وصيدلية	**424.4**	**398.7**	**6.1-**
السعودية	109.6	95.4	13.0-
الجزائر	57.4	46.9	18.3-
السودان	37.9	42.9	13.2
العراق	49.1	31.6	35.6-
الفوسفات	**333.0**	**369.3**	**10.9**
الهند	230.3	248.5	7.9
اندونيسيا	51.2	57.4	12.1
إيران	5.4	15.4	185.2
الأسمدة	**303.2**	**151.5**	**50.0-**
الهند	81.1	45.1	44.4-
العراق	14.0	31.9	127.9
تركيا	61.9	26.5	57.2-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

(1) : أولية.

- ارتفاع صادرات الفوسفات بمقدار 36.3 مليون دينار (10.9٪) لتصل إلى 369.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 24.5٪ في عام 2014. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع الكميات المصدّرة وارتفاع أسعار الفوسفات. وقد شكلت صادرات الفوسفات ما نسبته 7.7٪ من الصادرات الوطنية، وتعد الهند السوق الرئيس لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 67.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية من الفوسفات.

وعليه، فقد شكلت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة والحيوانات الحية خلال عام 2015 نحو 60.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.1٪ خلال عام 2014.

اهم السلع المصدرة، 2015

بالمليون دينار

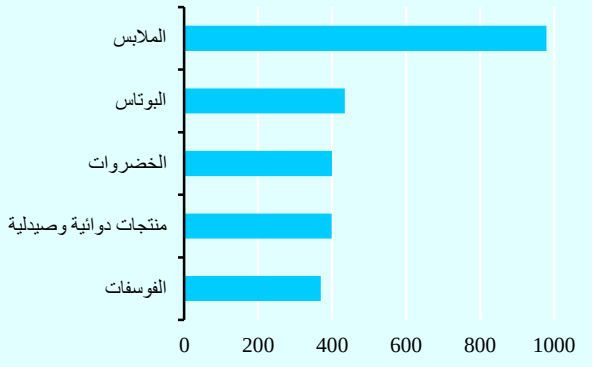

- أما على صعيد التركيب السلعي للصادرات، وفقاً للأغراض الاقتصادية، فيلاحظ انخفاض الصادرات من السلع الاستهلاكية بنسبة 1.0٪ لتصل إلى 2,684.9 مليون دينار، لتشكل ما

نسبته 56.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2015، مقابل 52.5٪ خلال عام 2014. كما سجلت الصادرات من "المواد الخام والسلع الوسيطة" انخفاضاً نسبته 14.1٪ لتصل إلى 1,984.2 مليون دينار أو ما نسبته 41.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2015، مقارنة مع ما نسبته 44.8٪ خلال عام 2014.

- وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والعراق والهند والإمارات العربية المتحدة والكويت والصين على ما نسبته 68.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2015 مقابل 65.5٪ خلال عام 2014.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، 2015

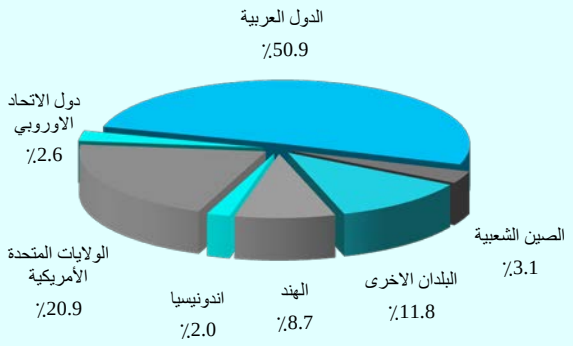

المعاد تصديره

سجلت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره 27.0 مليون دينار (3.4٪) لتبلغ 763.2 مليون دينار، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.8٪ خلال عام 2014، وبلغت نسبتها إلى الصادرات الكلية 13.7٪، بارتفاع مقداره 0.4٪ عن عام 2014. وتجدر الإشارة إلى استحواذ أسواق كل من الإمارات والعراق والسعودية ودولة فلسطين على 19.6٪ من إجمالي السلع المعاد تصديرها خلال عام 2015.

وباستعراض تركيب السلع المعاد تصديرها حسب الأغراض الاقتصادية خلال عام 2015، يلاحظ بأن "السلع الاستهلاكية" استحوذت على ما نسبته 28.9٪ من إجمالي السلع المعاد تصديرها، في حين استأثرت "السلع الرأسمالية" و"المواد الخام والسلع الوسيطة" على نحو 40.0٪ و25.6٪، على التوالي.

المستوردات السلعية

انخفضت قيمة مستوردات المملكة السلعية خلال عام 2015 بمقدار 1,844.2 مليون دينار (11.3٪) لتبلغ 14,436.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال عام 2014. ومن الجدير ذكره، بأن فاتورة مستوردات المملكة من الطاقة قد انخفضت بنسبة 40.6٪ خلال عام 2015 لتصل إلى 2,574.2 مليون دينار، ولتشكل ما نسبته 17.8٪ من إجمالي المستوردات. كما انخفضت مستوردات المملكة باستثناء الطاقة بنسبة 0.7٪ لتبلغ 11,861.8 مليون دينار خلال عام 2015.

- تراجعت المستوردات نتيجة تراجع أسعار وكميات المستوردات. وبتفحص تطورات المستوردات خلال عام 2015، يلاحظ ما يلي:

- انخفضت مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 1,485.3 مليون دينار (60.8٪) لتصل إلى 958.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 30.6٪ خلال عام 2014، ويعود ذلك إلى

انخفاض أسعار وكميات المستوردات من هذه المنتجات، وشكلت ما نسبته 6.6٪ من إجمالي المستوردات. ويعود انخفاض الكميات إلى بدء تشغيل ميناء الغاز في العقبة وإحلال الغاز المسال بدلاً من المشتقات النفطية في توليد الطاقة الكهربائية، حيث ارتفعت مستوردات المملكة من الغاز الطبيعي المسال (LNG) لتبلغ 492.1 مليون دينار. وشكلت أسواق كل من السعودية وتركيا وبلجيكا ما نسبته 62.2٪ من إجمالي مستوردات المملكة من المشتقات النفطية.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 709.6 مليون دينار (43.2٪) لتبلغ 931.1 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 10.3٪ خلال عام 2014. وقد جاء ذلك التراجع محصلة لانخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 47.6٪ وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 8.4٪، وشكلت ما نسبته 6.4٪ من إجمالي المستوردات، وتعد السعودية المصدر الرئيس لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام.
- انخفاض مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 61.6 مليون دينار (11.7٪) لتصل إلى 465.2 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 7.7٪ خلال عام 2014، محصلة لانخفاض الأسعار وارتفاع الكميات من هذه المستوردات، وشكلت ما نسبته 3.2٪ من إجمالي المستوردات. وقد استأثرت أسواق الصين وإيران والسعودية على ما نسبته 63.3٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية
2014 – 2015، بالمليون دينار

	2014	2015[1]	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**16,280.2**	**14,436.0**	**11.3-**
مشتقات نفطية	**2,443.6**	**958.3**	**60.8-**
السعودية	403.8	337.6	16.4-
تركيا	220.9	129.9	41.2-
بلجيكا	84.0	128.4	52.9
النفط الخام	**1,640.7**	**931.1**	**43.2-**
السعودية	1,640.7	931.1	43.2-
وسائط النقل وقطعها	**1,218.1**	**1,344.2**	**10.4**
اليابان	256.4	286.9	11.9
كوريا الجنوبية	234.1	280.4	19.8
الولايات المتحدة الأمريكية	273.9	216.7	20.9-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**595.4**	**596.6**	**0.2**
الصين	243.2	225.6	7.2-
تايوان	168.2	200.1	19.0
تركيا	39.1	39.0	0.3-
الحديد والصلب	**526.8**	**465.2**	**11.7-**
الصين	146.0	166.2	13.8
إيران	4.6	92.8	-
السعودية	46.6	35.6	23.6-
اللدائن	**522.2**	**448.7**	**14.1-**
السعودية	258.2	216.3	16.2-
الإمارات	33.1	38.2	15.4
الصين	33.2	30.8	7.2-

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة.
(1) : أولية.

- انخفاض مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 73.5 مليون دينار (14.1٪) لتبلغ 448.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 7.9٪ خلال عام 2014. ويعود ذلك إلى انخفاض الأسعار وارتفاع الكميات من اللدائن، ولتشكل ما نسبته 3.1٪ من إجمالي المستوردات. وتعد كل من السعودية والإمارات والصين الأسواق الرئيسة حيث استحوذت على ما نسبته 63.6٪ من المستوردات من هذه المنتجات.

- ارتفـاع مسـتوردات المملكـة مـن "وسـائط النقـل وقطعهـا" بمقـدار 126.1 مليـون دينـار (10.4٪) لتصـل إلى 1,344.2 مليـون دينـار، مقارنـة مـع ارتفاع نسبته 26.9٪ خـلال عـام 2014. ويعـود ذلك محصلة لارتفاع كميات المستوردات من هـذه السلع وانخفاض أسعارها، وقد شكلت ما نسـبته 9.3٪ من إجمالي المستوردات. وتم تلبيـة 58.3٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع مـن أسـواق كـل مـن اليابـان وكوريـا الجنوبيـة والولايـات المتحدة الأمريكية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الخيوط النسـيجية ونسـج ومنتوجاتهـا" بمقـدار 1.2 مليـون دينـار (0.2٪) لتصل إلى 596.6 مليـون دينـار، مقارنـة مع ارتفاع نسبته 1.1٪ خلال عام 2014. ويعـود ذلك محصلة لارتفاع الكميات وانخفاض الأسـعار لهذه المواد، ولتشكل ما نسبته 4.1٪ من إجمالي المسـتوردات. وقـد اسـتحوذت أسـواق كـل مـن الصين وتايوان وتركيا على ما نسبته 77.9٪ مـن مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفـاع مسـتوردات المملكـة مـن "آلات وأجهـزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 104.9 مليـون دينـار (31.1٪) لتبلغ 442.6 مليون دينار، مقارنـة مـع انخفاض نسبته 4.3٪ خلال عـام 2014. ويعـود ذلك إلى ارتفاع الكميات وانخفاض الأسعار لهـذه السلع، وقـد شـكلت حـوالي 3.1٪ مـن إجمـالي المستوردات. واسـتأثرت أسـواق كـل مـن الصـين وتركيـا وإيطاليـا علـى مـا نسـبته 45.9٪ مـن مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، شـكلت مسـتوردات كـل مـن "وسـائط النقـل وقطعهـا" و"المشـتقات النفطيـة" و"الـنفط الخـام" و"الخيـوط النسـيجية ونُسـج ومنتوجاتهـا" و"الحديـد والصـلب" واللـدائن و"آلات وأجهـزة كهربائيـة وأجزاؤها" ما نسبته 35.9٪ من إجمـالي مسـتوردات المملكـة السـلعية خـلال عـام 2015، مقابـل 44.7٪ خلال عام 2014.

اهم السلـــع المســـتوردة، 2015

بالمليون دينار

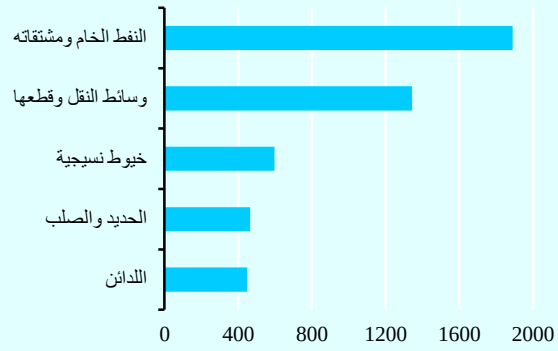

- وعلى صـعيد التركيـب السـلعي للمسـتوردات وفقـاً للأغـراض الاقتصـادية، يلاحـظ انخفـاض الأهميـة النسـبية للمسـتوردات مـن "المـواد الخـام والسـلع الوسيطة" إلى إجمالي المستوردات لتصل إلى 51.7٪ خلال عـام 2015 مقارنـة مـع 58.9٪ خـلال عـام 2014. في حـــين ارتفعـــت الأهميـــة النســـبية للمسـتوردات مـن السـلع الاسـتهلاكية والسـلع الرأسماليـة خـلال عـام 2015 لتصـل إلى 30.7٪ و15.8٪ مقارنة مـع 26.9٪ و12.6٪ علـى التـوالي خلال عام 2014.

- أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات، فتعتبر أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وإيطاليا وتركيا أهم مصادر مستوردات المملكة خلال عام 2015 لتستحوذ على ما نسبته 50.4٪ من إجمالي المستوردات، مقابل 51.1 خلال عام 2014.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، 2015

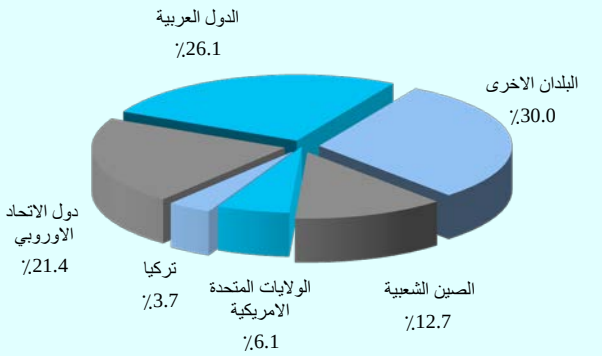

شروط التبادل التجاري

- ارتفع مؤشر شروط التبادل التجاري السعري (الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوباً إلى الرقم القياسي لأسعار المستوردات) خلال عام 2015 بنسبة 5.9٪ ليصل إلى 70.1 نقطة، مقارنة مع 66.2 نقطة خلال عام 2014. ويعزى ذلك التحسن إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات بنسبة 4.4٪، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار المستوردات بنسبة 9.8٪، مما يدل على تحسن تنافسية الصادرات الوطنية.

- كما سجل مؤشر شروط التبادل التجاري الكمي (الرقم القياسي لكميات الصادرات) انخفاضاً نسبته 1.2٪ خلال عام 2015، وذلك نتيجة انخفاض الرقم القياسي لكميات المستوردات بنسبة 3.7٪، وانخفاض الرقم القياسي لكميات الصادرات بنسبة 2.5٪.

- أما بالنسبة لمؤشر المقدرة على الاستيراد (شروط التبادل التجاري السعري مضروباً بالرقم القياسي لكميات الصادرات)، والذي يعكس القوة الشرائية لقيمة الصادرات مقاسةً بأسعار المستوردات، فقد شهد ارتفاعاً نسبته 3.3٪ ليصل إلى 178.6 نقطة خلال عام 2015.

شروط التبادل التجاري السلعي
2012 - 2015، (100=1994)

	2012	2013	2014	2015[1]
شروط التبادل التجاري السعري	74.0	68.9	66.2	70.1
شروط التبادل التجاري الكمي	77.3	73.3	70.1	69.3
المقدرة على الاستيراد	166.6	170.8	172.9	178.6

(1) : أولية.

ميزان المدفوعات

أسفرت معاملات الاقتصاد الأردني مع العالم الخارجي خلال عام 2015 عن تسجيل الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضاً بمقدار 328.7 مليون دينار خلال عام 2015 مقابل فائض بلغ 1,550.7 مليون دينار خلال عام 2014. وفي ضوء ذلك، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي بمقدار 782.9 مليون دينار. وقد سجل الحساب الجاري عجزاً بلغ 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من الناتج)، فيما أسفر أداء المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بمقدار 1,593.7 مليون دينار.

ميزان المدفوعات
2013- 2015، بالمليون دينار

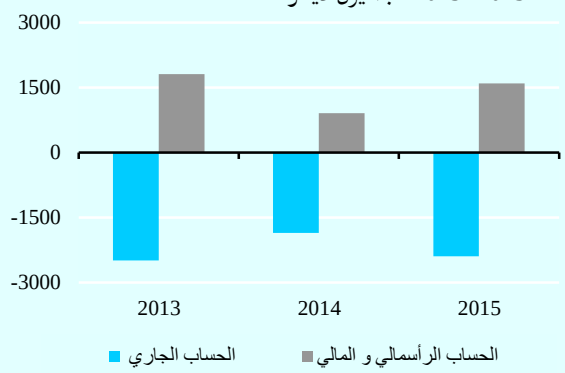

الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري باستثناء المساعدات انخفاضاً ليبلغ 3167.8 مليون دينار (11.9٪ من الناتج) مقارنة مع 3,193.1 مليون دينار (12.6٪ من الناتج)، في حين ارتفع عجز الحساب الجاري (بعد المساعدات) خلال عام 2015 ليصل إلى 2,365.6 مليون دينار (8.9٪ من الناتج) مقارنة مع عجز مقداره 1,851.7 مليون دينار (7.3٪ من الناتج) خلال عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:

- انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار 1,246.3 مليون دينار (14.7٪) ليبلغ 7,249.3 مليون دينار خلال عام 2015.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الخدمات بمقدار 492.5 مليون دينار، وذلك محصلة لانخفاض الصادرات الخدمية بمقدار 590.4 مليون دينار، وانخفاض المستوردات الخدمية بمقدار 97.9 مليون دينار. ويعزى التراجع في وفر حساب الخدمات، بشكل رئيس، لانخفاض الوفر المتحقق في صافي بند السفر بمقدار 233.3 مليون دينار.
- ارتفاع العجز المسجل في حساب الدخل بمقدار 51.9 مليون دينار ليصل إلى 347.8 مليون دينار، ويعود ذلك، بشكل رئيس، لارتفاع العجز في صافي دخل الاستثمار بمقدار 57.1 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي تعويضات العاملين بمقدار 5.2 مليون دينار. ومن الجدير ذكره، أن عجز الحساب الجاري الأولي (الحساب الجاري باستثناء فوائد القروض المدفوعة) قد ارتفع ليصل إلى ما نسبته 8.0٪ من الناتج خلال عام 2015 مقارنة مع 6.5٪ من الناتج خلال عام 2014.
- انخفاض الوفر المتحقق في صافي التحويلات الجارية بمقدار 1,215.8 مليون دينار ليصل إلى 3,945.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك التراجع محصلة لانخفاض الوفر في صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 676.6 مليون دينار، وانخفاض الوفر في صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) بمقدار 539.2 مليون دينار. ومن الجدير ذكره أن مقبوضات حوالات العاملين ارتفعت بنسبة 1.5٪ لتصل إلى 2,423.3 مليون دينار.

مكونات الحساب الجاري
2013-2015، بالمليون دينار

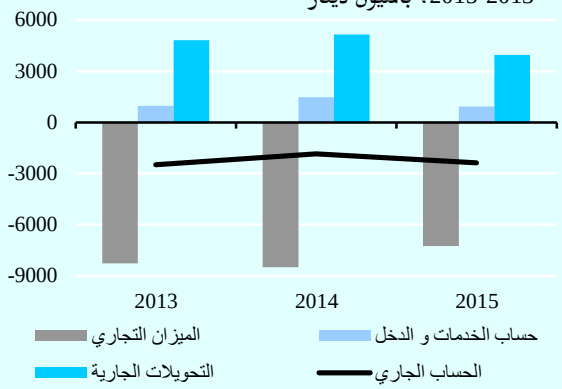

وتبعاً لذلك، انخفضت نسبة تغطية المقبوضات الجارية للمدفوعات الجارية خلال عام 2015 لتبلغ ما نسبته 86.3٪، مقارنة مع 90.3٪ خلال عام 2014، حيث بلغ حجم المقبوضات الجارية ما مقداره 14,890.9 مليون دينار في حين بلغت المدفوعات الجارية ما مقداره 17,256.5 مليون دينار.

الحساب الرأسمالي والمالي

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بمقدار 1,593.7 مليون دينار خلال عام 2015 مقابل تدفق للداخل بلغ 908.9 مليون دينار في عام 2014. ويعود الارتفاع في صافي الالتزامات نحو العالم الخارجي، بشكل رئيس، إلى ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر خلال عام 2015 تدفقاً للداخل بلغ 904.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,367.5 مليون دينار خلال عام 2014، أي بانخفاض نسبته 33.9٪. وقد تركزت أبرز عمليات الاستثمار المباشر الواردة إلى المملكة بما يلي:
  - شراء أراضي وعقارات للعرب والأجانب بحوالي 423.2 مليون دينار.
  - أرباح معاد استثمارها بمقدار 244.0 مليون دينار.
  - استثمارات مضافة وحديثة التسجيل للعرب والأجانب لدى وزارة الصناعة والتجارة بمقدار 106.1 مليون دينار.
- سجلت استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 918.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 824.9 مليون دينار خلال عام 2014. ويعود ذلك إلى قيام المملكة بإصدار سندات يوروبوندز سيادية في الأسواق العالمية بمقدار 2 مليار دولار. وفي المقابل، قامت الحكومة بإطفاء سندات اليوروبوندز المصدرة خلال عام 2010 بما قيمته 750 مليون دينار.
- سجل صافي بند الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل بلغ 313.7 مليون دينار خلال عام 2014 مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 391.4 مليون دينار في عام 2014. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض ودائع البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 57.4 مليون دينار، وارتفاع صافي تسهيلات صندوقي النقد الدولي والعربي بمقدار 469.1 مليون دينار. في حين انخفضت ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 323.2 مليون دينار.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 547.6 مليون دينار خلال عام 2015، مقارنة بارتفاع مقداره 1,678.0 مليون دينار خلال عام 2014. وذلك لارتفاع استثمارات البنك المركزي الخارجية في الأوراق المالية والذهب النقدي بمقدار 1,001.6 مليون دينار و611.0 مليون دينار على التوالي، وانخفاض النقد والودائع بمقدار 1,037.6 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد الأصول والخصوم المالية الخارجية للمملكة) في نهاية عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,357.5 مليون دينار مقارنة مع التزام نحو الخارج بلغ 22,578.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك محصلة لما يلي:

الأصول الخارجية

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع نهاية عام 2014، بمقدار 121.0 مليون دينار ليصل إلى 18,657.9 مليون دينار. ويعزى ارتفاع تلك الأصول إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 372.6 مليون دينار، وانخفاض رصيد النقد والودائع للجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 294.0 مليون دينار.

الخصوم الخارجية

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع نهاية عام 2014، بمقدار 1,899.7 مليون دينار ليصل إلى 43,015.5 مليون دينار. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى:
  - ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 883.0 مليون دينار ليبلغ 21,269.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 956.8 مليون دينار لتبلغ 6,728.0 مليون دينار، وذلك لارتفاع رصيد سندات الدين نتيجة قيام المملكة بإصدار وإطفاء سندات يوروبوندز سيادية في الأسواق العالمية بمقدار 2 مليار دولار و750 مليون دولار على التوالي.
  - ارتفاع رصيد تسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 346.2 مليون دينار ليصل إلى 1,310.5 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة العامة بمقدار 182.6 مليون دينار لتبلغ 3,377.9 مليون دينار.
  - انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 323.2 مليون دينار لتبلغ 7,766.3 مليون دينار.

نشاط ميناء العقبة

أظهرت البيانات المتعلقة بحركة ميناء العقبة انخفاض كميات البضائع الصادرة والواردة عبر الميناء خلال عام 2015 بمقدار 0.7 مليون طن، أو ما نسبته 3.5٪ عن مستواها في عام 2014. أما على صعيد البواخر التي أمّت الميناء خلال عام 2015، فقد انخفض عددها بمقدار 25 باخرة لتبلغ 2,244 باخرة، مقارنة مع 2,269 باخرة خلال عام 2014.

وعلى صعيد كمية البضائع المصدّرة عن طريق الميناء خلال عام 2015، فقد ارتفعت بنسبة 0.6٪ لتبلغ 5.2 مليون طن. أما فيما يتعلق بكمية البضائع الواردة إلى الميناء خلال عام 2015، فقد انخفضت بنسبة 5.0٪ لتصل إلى 13.1 مليون طن مقابل ارتفاع نسبته 17.5٪ خلال عام 2014. وعلى صعيد القادمين والمغادرين عبر ميناء العقبة خلال عام 2015، فقد انخفض عدد القادمين عبر الميناء بحوالي 30.0 ألف شخص عن مستواه في عام 2014 ليصل إلى 256.9 ألف شخص، كما انخفض عدد المغادرين بواقع 9.8 ألف شخص ليصل إلى 244.2 ألف شخص.

الجـداول الإحصائيـــة

الجداول الاحصائيـــة

الصفحـــة

القطـاع الحقيقـــــي

1– الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي 77
2– الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالإسعار الجارية 78
3– إنتاج أهم المحاصيل الزراعية 79
4– الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي 80
5– كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة 81
6– الشركات المسجلة حسب النشاط الاقتصادي 81
7– نشاط البناء في المملكة 82
8– الرقم القياسي لأسعار المستهلك 83
9– التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي 84

القطـاع النقدي والمصرفي والمالـــــي

10– المسح النقدي للجهاز المصرفي 85
11– التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه 86
12– موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني 87
13– معدل سعر صرف الدينار الأردني بوحدات العملات الرئيسة 88
14– موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة 89
15– هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة 90
16– توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
وفقاً للنشاط الاقتصادي والجهة المقترضة 91
17– الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية 92
18– موجودات ومطلوبات شركات التأمين العاملة في الاردن 93
19– الأقساط المحصلة من قبل شركات التأمين 94
20– التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين 94
21 – أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان 95
22– الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية لرأس المال 96
23– الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 96
24– توزيع موجودات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 97

قطاع المالية العامة

25– الوضع المالي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة وموازنات مستقلة) 98

– خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية (أ) 99

– خلاصة موازنات الوحدات الحكومية (المؤسسات المستقلة) (ب) 100

26– تفصيلات الإيرادات المحلية (الموازنة العامة للحكومة المركزية) 101

27– تفصيلات النفقات العامة (الموازنة العامة للحكومة المركزية) 102

28– الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

(ضمن الموازنة ومؤسسات حكومية بموازنات مستقلة) 103

29– الرصيد القائم للدين العام الخارجي 104

30– توزيع مسحوبات القروض الخارجية حسب مصادرها لعام 2015 105

31– توزيع القروض الخارجية المتعاقد عليها حسب مصادرها

على القطاعات الاقتصادية لعام 2015 106

القطـــــاع الخارجـــــــي

32– ميزان المدفوعات 107

ميزان المدفوعات (تابع) 108

33– التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية 109

34– التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي 110

35– التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية 111

36– الأرقام القياسية لأسعار وكميات الصادرات الوطنية 112

37– الأرقام القياسية لأسعار وكميات المستوردات 113

38– وضع الاستثمار الدولي 114

وضع الاستثمار الدولي (تابع) 115

39– نشاط ميناء العقبة 116

جدول 1

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

	2011[1]	2012[1]	2013[1]	2014[1]	2015[1]
الزراعـــــة	598.3	604.5	713.7	845.4	979.9
الصناعات الاستخراجية	803.5	723.6	563.9	676.8	777.8
الصناعات التحويلية	3,485.3	3,633.4	4,074.4	4,254.5	4,335.3
الكهرباء والمياه	417.5	482.8	531.0	592.5	685.7
الانشاءات	888.0	961.7	1,060.6	1,140.0	1,159.6
التجارة والمطاعم والفنادق	1,845.3	2,055.9	2,279.9	2,428.2	2,479.2
النقل والتخزين والاتصالات	2,426.1	2,637.4	2,889.2	2,975.5	3,122.3
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	3,483.9	3,838.4	4,205.3	4,514.7	4,800.4
خدمات اجتماعية وشخصية	694.7	781.2	866.0	936.7	985.2
منتجو الخدمات الحكومية	4,121.3	4,485.6	4,831.6	5,080.3	5,269.4
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	101.3	109.3	117.3	126.3	135.1
الخدمات المنزلية	58.3	61.3	61.3	61.4	61.4
ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة	935.8-	1,076.9-	1,212.8-	1,266.4-	1,315.5-
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الاساس	**17,987.7**	**19,298.2**	**20,981.4**	**22,365.9**	**23,475.8**
صافي الضرائب على المنتجات	2,488.9	2,667.3	2,870.2	3,071.2	3,161.6
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	**20,476.6**	**21,965.5**	**23,851.6**	**25,437.1**	**26,637.4**
صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج	187.8-	275.5-	240.4-	295.9-	347.8-
الناتج القومي الاجمالي بأسعار السوق	**20,288.8**	**21,690.0**	**23,611.2**	**25,141.2**	**26,289.6**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

جدول 2
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

	2008	2009	2010[1]	2011[1]
الاستهلاك الكلي	**15,766.6**	**16,387.9**	**17,960.3**	**21,512.3**
العام	3,363.6	3,699.5	3,809.8	3,916.2
الخاص	12,403.0	12,688.4	14,150.6	17,596.1
التكوين الرأسمالي الاجمالي	**4,661.6**	**4,447.9**	**4,787.0**	**4,754.0**
التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	4,342.9	4,254.2	4,427.5	4,430.5
العقارات والابنية	2,722.9	3,004.7	غ.م	غ.م
آلات ومعدات	1,620.0	1,249.5	غ.م	غ.م
التغير في المخزون	318.7	193.7	359.5	323.6
الطلب المحلي الكلي	**20,428.2**	**20,835.8**	**22,747.3**	**26,266.3**
صافي الصادرات من السلع والخدمات (عدا خدمات عناصر الانتاج)	**4,834.8-**	**3,923.6-**	**3,985.3-**	**5,789.7-**
الصادرات	8,811.2	7,758.6	8,966.1	9,334.1
المستوردات	13,646.0	11,682.2	12,951.4	15,123.8
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	**15,593.4**	**16,912.2**	**18,762.0**	**20,476.6**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة، بيانات عامي 2010 و 2011 تأشيرية ويتم إستخدامها لأغراض إسترشادية فقط.

جدول 3
إنتاج اهم المحاصيل الزراعيـــــة

(الف طن)

	2010	2011	2012	2013[1]	2014[1]
المحاصيل الحقلية، منها:					
قمح	22.1	19.8	19.2	28.5	27.5
شعير	10.7	29.3	32.1	40.9	38.9
تبغ	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عدس	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1
ذرة صفراء وبيضاء	54.5	34.0	32.8	32.7	24.4
برسيم	223.6	99.9	148.3	232.4	277.2
الخضروات، منها:					
بندورة	737.3	777.8	738.2	869.1	744.6
باذنجان	104.7	117.0	121.2	109.4	80.7
خيار وفقوس	197.2	230.4	161.7	179.0	279.6
زهرة وملفوف	75.0	84.6	79.2	95.2	98.9
بطيخ وشمام	184.2	160.4	150.7	136.5	169.7
بطاطا	174.9	216.5	141.6	103.2	204.1
كوسا	69.7	93.1	69.0	78.7	60.0
الاشجار المثمرة، منها:					
زيتون	171.7	131.8	155.6	128.2	155.8
عنب	29.7	38.4	35.7	35.2	34.6
حمضيات	119.7	107.6	111.7	98.7	95.2
موز	43.8	48.3	38.9	42.0	37.5
تفاح	28.8	39.7	36.4	40.6	39.9
دراق	23.2	16.1	28.1	30.7	32.0

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

جدول 4
الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي

(100=1999)

	الاهمية النسبية	2011	2012	2013	2014	2015[1]
الصناعات الاستخراجية والتحويلية:	**93.552**	**148.7**	**148.3**	**151.4**	**154.0**	**153.8**
الصناعات الاستخراجية:	**11.027**	**120.8**	**100.4**	**88.9**	**114.0**	**127.0**
استخراج النفط والغاز الطبيعي	0.357	70.7	63.8	58.9	49.7	47.9
استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار	0.393	47.9	41.5	16.5	12.2	6.3
الفوسفات	5.414	125.2	106.1	89.4	123.9	137.4
البوتاس	4.863	125.5	101.6	96.4	115.9	130.9
الصناعات التحويلية:	**82.525**	**152.4**	**154.7**	**159.7**	**159.4**	**157.4**
المواد الغذائية و المشروبات	15.396	190.3	196.5	206.4	203.3	211.6
منتجات التبغ	2.401	343.1	343.2	445.3	469.0	448.5
الملابس والانسجة	2.770	142.8	129.7	110.5	113.6	89.8
الاحذية والجلود	0.636	18.1	19.4	21.8	21.9	29.0
الاثاث	2.024	204.0	210.5	188.9	195.6	183.7
الأخشاب والفلين عدا الأثاث	0.404	34.8	35.1	35.2	60.9	61.9
الورق ومنتجاته	2.859	94.8	108.8	86.4	70.0	67.2
الاسمدة	10.665	100.7	87.5	93.5	110.1	97.4
مواد كيميائية أساسية عدا الأسمدة	0.535	77.5	80.7	69.6	62.6	59.9
الدهانات	1.066	292.6	271.8	253.1	245.9	272.9
الادوية	4.436	206.3	215.3	222.0	216.2	218.5
المنظفات والصابون	2.571	123.2	137.3	256.7	131.0	125.9
المنتجات النفطية المكررة	14.713	98.0	107.6	96.0	93.2	98.9
منتجات المطاط واللدائن	2.694	151.3	159.3	164.2	168.3	158.7
الاسمنت والجير	3.309	58.1	45.0	37.0	40.6	34.6
الحديد والصلب	2.914	121.7	118.7	102.3	102.9	105.7
الطباعة والنشر	1.804	102.9	111.6	99.7	105.0	108.3
الاصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت	2.253	320.5	400.8	423.6	479.4	475.5
قطع وتشكيل واتمام وتجهيز الاحجار	0.915	116.3	114.2	115.8	128.3	115.1
الآلات والمعدات	1.250	248.8	189.3	190.1	166.3	163.8
الآلات والأجهزة الطبية	0.210	59.0	65.0	72.5	10.6	4.0
الآلات والاجهزة الكهربائية	1.285	156.4	163.9	151.8	126.8	115.6
الفلزات الثمينة وغير الحديدية	0.647	120.0	102.9	105.0	115.0	105.0
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات	2.682	320.2	295.3	314.5	334.1	326.6
معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات	0.652	20.7	9.7	14.0	16.9	16.6
المركبات ذات المحركات	0.595	102.5	95.6	91.3	73.0	69.1
أخرى	0.839	135.5	142.2	102.8	165.9	142.3
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	**6.448**	**174.4**	**185.7**	**177.3**	**180.0**	**210.9**
الرقم القياسي العام	**100.0**	**150.3**	**150.7**	**153.1**	**155.7**	**157.5**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

جدول 5
كميات الإنتاج للصناعات الرئيسة

	الوحدة	2011	2012	2013	2014[1]	2015[1]
الصناعات الاستخراجية:						
الفوسفات	الف طن	7,593.9	6,382.9	5,274.2	7,108.9	8,263.5
البوتاس	الف طن	2,258.6	1,823.4	1,728.4	2,086.2	2,355.0
الصناعات التحويلية:						
الاسمدة	الف طن	722.7	640.3	678.1	886.0	619.4
الاحماض الكيماوية	الف طن	1,413.0	1,290.7	1,266.4	1,441.5	1,205.8
كلنكر	الف طن	1,205.6	1,025.8	906.1	865.0	652.5
المنتجات البترولية	الف طن	3,158.2	3,476.0	3,081.9	3,007.1	3,211.9
الكهرباء	**مليون ك.و.س**	**8,160.4**	**7,895.5**	**7,539.3**	**8,147.9**	**6,557.4**

المصدر: الشركات الصناعية في الأردن.

(1) : أوليـــة.

جدول 6
الشركات المسجلة حسب النشاط الاقتصادي

(رأس المال بالمليون دينار)

	2011		2012		2013		2014[1]		2015[1]	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
زراعـــة	919	332.1	707	35.3	687	29.3	751	30.4	720	12.5
صناعـــة	1,427	25.9	2,172	60.1	2,263	163.3	2,179	58.2	1,891	49.1
مقاولات	341	34.7	241	16.3	217	10.3	224	11.1	148	7.7
تجـــارة	2,435	204.9	1,995	63.5	1,927	53.8	1,707	43.1	1,356	22.3
خدمات	2,555	54.3	2,637	64.0	2,760	81.0	2,660	52.9	2,222	67.4
المجموع	**7,677**	**651.9**	**7,752**	**239.2**	**7,854**	**337.7**	**7,521**	**195.7**	**6,337**	**158.9**

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات.

(1) : أوليـــة.

جدول 7
نشاط البناء في المملكة

(المساحة بآلاف الامتار المربعة)

	2011	2012	2013	2014 (1)	2015 (1)
أ) للسكن					
عدد الرخص	**26,603**	**29,940**	**33,906**	**36,642**	**32,882**
عمان	8,170	7,956	8,096	8,904	7,596
إربد	6,529	8,429	10,063	11,118	10,496
الزرقاء	2,634	2,804	3,223	3,103	2,765
أخرى	9,270	10,751	12,524	13,517	12,025
المساحة	**9,719.9**	**10,691.2**	**11,817.6**	**12,578.4**	**10,870.0**
عمان	5,810.3	6,013.2	6,075.6	6,084.1	4,967.3
إربد	1,388.2	1,806.0	2,243.1	2,611.9	2,378.1
الزرقاء	699.0	756.3	942.9	983.4	888.8
أخرى	1,822.4	2,115.7	2,556.0	2,899.0	2,644.8
ب) لاغراض اخرى					
عدد الرخص	**2,973**	**2,526**	**2,695**	**2,936**	**2,893**
عمان	1,525	1,188	1,176	1,334	1,322
إربد	377	431	568	672	657
الزرقاء	397	338	423	471	477
أخرى	674	569	528	459	437
المساحة	**2,440.7**	**2,215.5**	**2,167.5**	**2,413.9**	**2,243.8**
عمان	1,589.2	1,604.0	1,338.3	1,616.8	1,457.0
إربد	110.6	131.1	254.8	233.6	268.9
الزرقاء	172.7	146.6	175.6	265.2	217.3
أخرى	568.2	333.8	398.8	298.3	300.6
المجموع العام (أ + ب)					
عدد الرخص	**29,576**	**32,466**	**36,601**	**39,578**	**35,775**
المساحـــــة	**12,160.6**	**12,906.7**	**13,985.1**	**14,992.3**	**13,122.8**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

جدول 8
الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2010)

	الأهمية النسبية	2011	2012	2013	2014 (1)	2015 (1)
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	**33.365**	**104.2**	**109.0**	**113.6**	**114.0**	**115.2**
الغذاء، منها	**30.505**	**103.8**	**108.7**	**113.4**	**113.7**	**115.1**
الحبوب ومنتجاتها	4.993	97.8	97.3	97.2	97.9	98.1
اللحوم والدواجن	8.224	107.2	112.6	118.8	118.4	118.8
الالبان ومنتجاتها والبيض	4.233	104.7	117.9	123.2	122.7	123.4
الزيوت والدهون	1.915	105.4	105.8	102.3	102.3	106.1
الفواكه والمكسرات	2.735	105.2	110.0	119.1	122.1	128.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.886	96.3	100.8	113.9	111.4	113.4
السكر ومنتجاته	2.771	108.2	112.8	112.7	114.6	114.9
المشروبات غير الكحولية	**2.860**	**109.3**	**112.0**	**115.4**	**116.8**	**116.5**
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.431**	**102.9**	**104.4**	**94.4**	**108.5**	**112.3**
المشروبات الكحولية	0.028	102.5	104.4	105.7	120.3	121.6
التبغ والسجائر	4.403	102.9	104.4	94.3	108.4	112.2
الملابس والاحذية	**3.549**	**105.7**	**110.1**	**114.5**	**125.2**	**131.3**
المساكن، منها	**21.920**	**103.9**	**107.4**	**114.7**	**120.2**	**120.9**
الايجارات	15.570	104.8	108.5	113.2	120.8	126.8
الوقود والانارة	4.847	101.5	105.2	122.7	122.5	106.2
التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.186**	**102.8**	**105.8**	**108.3**	**110.8**	**112.9**
الصحة	**2.212**	**104.1**	**112.3**	**107.8**	**114.6**	**117.5**
النقل	**13.575**	**107.1**	**116.9**	**129.5**	**132.3**	**113.5**
الاتصالات	**3.504**	**95.2**	**95.2**	**95.2**	**95.2**	**95.2**
الثقافة والترفية	**2.274**	**102.1**	**103.9**	**103.7**	**106.4**	**112.2**
التعليم	**5.407**	**104.3**	**107.1**	**111.1**	**114.8**	**118.3**
المطاعم والفنادق	**1.834**	**106.4**	**114.2**	**126.0**	**128.6**	**130.3**
السلع والخدمات الأخرى	**3.746**	**104.7**	**108.8**	**115.1**	**116.6**	**117.6**
الرقم القياسي لاسعار المستهلك	**100.0**	**104.2**	**108.9**	**114.1**	**117.4**	**116.4**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

(1) : أوليـــة.

جدول 9

التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين ممن اعمارهم 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي

	2011	2012	2013	2014 (1)	2015 (1)
إجمالي قوة العمل	**1,436,020**	**1,443,577**	**1,444,699**	**1,460,337**	**1,607,630**
إجمالي عدد المشتغلين	**1,250,971**	**1,268,107**	**1,262,636**	**1,286,688**	**1,398,030**
التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي					
الزراعة والحراجة وصيد الاسماك	1.7	2.0	2.0	1.8	1.7
التعدين واستغلال المحاجر	0.9	0.8	1.0	0.8	0.8
الصناعة التحويلية	10.2	9.7	9.9	10.2	10.0
الإنشاءات	6.0	6.0	6.4	6.6	6.0
تجارة الجملة والتجزئة	15.4	15.5	15.7	15.3	15.3
النقل والتخزين والاتصالات	9.6	9.1	9.2	9.6	9.3
الانشطة المالية والتأمين	2.0	2.0	1.9	2.1	1.7
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	24.8	25.5	26.2	26.2	26.3
التعليم	12.8	12.6	12.1	11.9	12.4
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	5.0	5.1	5.0	4.9	5.0
الانشطة الاخرى	11.6	11.7	10.6	10.6	11.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

مشروع المنار / المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

(1) : أوليـــة.

جدول 10
المسح النقدي للجهاز المصرفي[1]

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الأجنبية (صافي)	**9,370.1**	**6,665.5**	**6,923.4**	**7,932.3**	**8,137.3**
البنك المركزي	9,248.1	6,139.7	8,487.4	9,939.5	10,124.2
البنوك المرخصة	122.0	525.8	1,564.0-	2,007.2-	1,986.9-
الموجودات المحلية (صافي)	**14,748.8**	**18,279.7**	**20,440.0**	**21,308.1**	**23,468.2**
صافي الديون على القطاع العام	**7,215.2**	**9,944.8**	**10,959.1**	**10,854.3**	**11,739.8**
أ) صافي الديون على الحكومة المركزية ضمن الموازنة	6,291.3	7,805.3	9,004.5	9,265.5	9,173.5
ب) صافي الديون على الحكومة المركزية بموازنات مستقلة	410.1	1,656.0	1,490.3	1,208.4	2,212.9
ج) الديون على المؤسسات العامة	513.8	483.5	464.3	380.4	353.4
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	**14,925.0**	**15,953.6**	**17,222.5**	**17,852.8**	**18,704.5**
الديون على المؤسسات المالية	**204.5**	**204.1**	**166.6**	**167.4**	**165.7**
صافي العوامل الأخرى	**7,595.9-**	**7,822.8-**	**7,908.2-**	**7,566.4-**	**7,141.8-**
عرض النقد (M2)	**24,118.9**	**24,945.2**	**27,363.4**	**29,240.4**	**31,605.5**
عرض النقد (M1)	**7,271.5**	**7,211.1**	**8,408.4**	**9,231.7**	**9,880.2**
النقد المتداول	3,019.3	3,215.0	3,606.6	3,804.4	3,933.2
الودائع تحت الطلب بالدينار	4,252.2	3,996.1	4,801.8	5,427.3	5,947.0
شبه النقـــد	**16,847.4**	**17,734.0**	**18,955.0**	**20,008.7**	**21,725.3**
ودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية	1,575.2	2,307.6	2,175.6	2,242.3	2,510.4
ودائع التوفير ولأجل، منها:	15,272.2	15,426.4	16,779.4	17,766.4	19,214.9
بالعملات الأجنبية	1,950.7	3,088.0	2,459.6	2,221.2	2,199.2

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : يشمل البنك المركزي والبنوك المرخصة.

جدول 11

التغير في عرض النقد (M2) والعوامل المؤثرة عليه [1]

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الأجنبية (صافي)	**708.4-**	**2,704.6-**	**257.9**	**1,008.9**	**205.0**
البنك المركزي	716.7-	3,108.4-	2,347.7	1,452.1	184.7
البنوك المرخصة	8.3	403.8	2,089.8-	443.2-	20.3
الموجودات المحلية (صافي)	**2,520.6**	**3,530.8**	**2,160.4**	**868.1**	**2,160.1**
صافي الديون على القطاع العام	**1,791.5**	**2,729.8**	**1,014.2**	**104.8-**	**885.5**
أ) صافي الديون على الحكومة المركزية ضمن الموازنة	1,257.6	1,514.1	1,199.2	261.0	92.0-
ب) صافي الديون على الحكومة المركزية بموازنات مستقلة	536.6	1,246.0	165.8-	281.9-	1,004.5
ج) الديون على المؤسسات العامة	2.7-	30.3-	19.2-	83.9-	27.0-
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	**1,312.3**	**1,028.6**	**1,268.9**	**630.3**	**851.7**
الديون على المؤسسات المالية	**18.2-**	**0.4-**	**37.5-**	**0.8**	**1.7-**
صافي العوامل الأخرى	**565.0-**	**227.2-**	**85.2-**	**341.8**	**424.6**
عرض النقد (M2)	**1,812.2**	**826.2**	**2,418.3**	**1,877.0**	**2,365.1**
عرض النقد (M1)	**721.5**	**60.4-**	**1,197.3**	**823.3**	**648.5**
النقد المتداول	175.7	195.7	391.6	197.8	128.8
ودائع تحت الطلب بالدينار	545.8	256.1-	805.7	625.5	519.7
شبه النقـــد	**1,090.7**	**886.6**	**1,221.0**	**1,053.7**	**1,716.6**
ودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية	195.8	732.4	132.0-	66.7	268.1
ودائع التوفير ولأجل، منها:	894.9	154.2	1,353.0	987.0	1,448.5
بالعملات الأجنبية	98.6	1,137.3	628.2-	238.4-	22.0-

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : يشمل البنك المركزي والبنوك المرخصة.

جدول 12
موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الأجنبية	**9,363.1**	**7,027.0**	**10,568.1**	**12,142.2**	**12,514.7**
الذهب وحقوق السحب الخاصة	612.6	681.2	577.4	655.2	1,095.2
نقد وأرصدة وودائع جاهزة	3,609.2	2,602.6	4,221.3	5,892.1	4,823.1
سندات وأذونات	4,374.4	2,976.3	5,002.5	4,828.0	5,829.5
موجودات أجنبية أخرى[1]	766.9	766.9	766.9	766.9	766.9
الموجودات المحلية	**1,779.0**	**3,287.4**	**2,635.8**	**1,890.6**	**1,814.7**
الديون على الحكومة المركزية	1,217.9	2,052.5	1,637.5	1,169.7	1,003.8
الديون على البنوك المرخصة	431.5	432.3	453.7	511.2	355.6
الديون على المؤسسات المالية	76.4	81.6	76.3	76.3	76.2
الديون على القطاع الخاص	19.7	20.0	20.6	22.4	23.2
موجودات أخرى	33.5	701.0	447.8	111.0	355.9
الموجودات = المطلوبات	**11,142.1**	**10,314.4**	**13,203.9**	**14,032.8**	**14,329.4**
النقد المصدر	3,366.9	3,558.0	3,938.1	4,177.9	4,336.8
ودائع البنوك المرخصة	5,846.4	4,553.5	6,169.5	7,279.8	7,614.9
بالدينار الأردني، منها:	5,327.9	3,677.1	5,457.7	6,541.6	6,997.0
شهادات الإيداع	230.0	230.9	230.9	259.3	1,076.5
بالعملات الأجنبية	518.5	876.4	711.8	738.2	617.9
ودائع المؤسسات العامة	13.9	15.2	13.3	1.9	1.1
ودائع الحكومة المركزية	773.4	759.1	1,125.0	956.9	914.1
ودائع المؤسسات المالية	6.4	3.7	7.4	5.7	4.5
المطلوبات الأجنبية	109.5	612.9	1,348.9	1,196.5	961.2
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	451.8	464.4	290.8	154.1	240.1
مطلوبات أخرى	573.8	347.6	310.9	260.0	256.7

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : تتضمن ديون على الخارج تنفيذاً لاتفاقيات الدفع.

جدول 13
معدل سعر صرف الدينار الأردني
بوحدات العملات الرئيسة

	2011	2012	2013	2014	2015
يـــــــــــورو	1.013	1.097	1.063	1.061	1.296
دولار أمريكـــي	1.410	1.410	1.410	1.410	1.410
جنيه استرليني	0.879	0.890	0.903	0.856	0.940
ين يابانـــــي	112.4	112.5	137.5	148.9	171.6

المصدر : البنك المركزي الأردني.

جدول 14
موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الأجنبية	**6,285.9**	**6,353.1**	**5,151.9**	**4,731.1**	**4,684.5**
نقد في الصندوق (بعملات أجنبية)	135.3	289.6	238.7	210.5	184.2
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4,298.6	4,437.5	3,348.1	3,289.6	3,258.5
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	637.5	483.9	508.9	641.9	692.6
تسهيلات مقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم)	974.0	853.4	818.0	481.9	477.1
موجودات أجنبية أخرى	240.5	288.7	238.2	107.2	72.1
الموجودات المحلية	**31,400.5**	**32,922.3**	**37,650.9**	**40,137.0**	**42,448.7**
الديون على القطاع العام	7,402.7	9,023.8	10,458.8	11,015.4	11,514.1
الديون على الحكومة المركزية	6,888.9	8,540.3	9,994.5	10,635.0	11,160.6
الديون على المؤسسات العامة[1]	513.8	483.5	464.3	380.4	353.4
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	14,905.2	15,933.5	17,201.9	17,830.3	18,681.3
الديون على المؤسسات المالية	128.1	122.5	90.3	91.1	89.4
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي	6,166.4	4,842.0	6,497.0	7,591.0	7,972.4
موجودات اخرى	2,798.1	3,000.5	3,402.9	3,609.2	4,191.5
الموجودات = المطلوبات	**37,686.4**	**39,275.4**	**42,802.8**	**44,868.1**	**47,133.2**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	5,397.2	5,848.2	6,146.2	6,773.7	7,107.8
المطلوبات الأجنبية	6,164.0	5,827.2	6,716.1	6,738.3	6,671.4
ودائع الحكومة المركزية	637.4	646.7	744.0	1,380.0	1,293.2
ودائع المؤسسات العامة[1]	896.5	1,049.3	1,262.4	1,091.2	1,423.8
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	19,905.8	20,387.0	22,195.8	23,976.8	25,799.8
ودائع المؤسسات المالية	277.0	274.9	277.9	360.4	443.2
الاقتراض من البنك المركزي	449.0	998.3	842.7	645.6	500.6
مطلوبات أخرى	3,959.5	4,243.8	4,617.7	3,902.1	3,893.4

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : تشمل المؤسسات العامة غير المالية والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي والبلديات والمجالس المحلية.

جدول 15
هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة طبقاً لنوع العملة والجهة المودعة

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع عـــــام	**1,533.8**	**1,696.1**	**2,006.6**	**2,471.1**	**2,717.1**
– تحت الطلب	238.0	240.1	271.3	293.9	378.0
دينار	230.0	227.7	258.1	281.0	362.6
أجنبي	8.0	12.4	13.2	12.9	15.4
– توفير	1.4	0.5	1.1	1.9	0.6
دينار	1.4	0.5	1.1	1.9	0.6
أجنبي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
– لأجـــل	1,294.4	1,455.5	1,734.2	2,175.3	2,338.5
دينار	1,273.8	1,427.3	1,719.5	2,164.4	2,305.2
أجنبي	20.6	28.2	14.7	10.9	33.3
قطاع خاص (مقيم)	**19,905.8**	**20,387.0**	**22,195.8**	**23,976.9**	**25,799.7**
– تحت الطلب	5,642.5	6,114.0	6,765.7	7,419.0	8,163.8
دينار	4,158.6	3,867.4	4,657.5	5,222.6	5,709.9
أجنبي	1,483.9	2,246.6	2,108.2	2,196.4	2,453.9
– توفير	2,887.5	3,293.3	3,234.8	3,651.6	4,034.9
دينار	2,387.8	2,322.4	2,527.1	2,906.6	3,262.6
أجنبي	499.7	970.9	707.7	745.0	772.3
– لأجل	11,375.8	10,979.7	12,195.3	12,906.3	13,601.0
دينار	9,961.2	8,894.4	10,461.5	11,445.7	12,190.5
أجنبي	1,414.6	2,085.3	1,733.8	1,460.6	1,410.5
قطاع خاص (غير مقيم)	**2,661.3**	**2,611.7**	**3,113.0**	**3,452.6**	**3,638.5**
– تحت الطلب	908.3	1,029.3	1,132.1	1,187.3	1,308.8
دينار	173.8	136.1	219.6	301.2	347.3
أجنبي	734.5	893.2	912.5	886.1	961.5
– توفير	485.5	419.7	663.1	533.6	550.1
دينار	131.5	97.1	183.7	192.9	227.3
أجنبي	354.0	322.6	479.4	340.7	322.8
– لأجـــل	1,267.5	1,162.7	1,317.8	1,731.7	1,779.6
دينار	611.4	508.7	744.8	1,175.8	1,217.2
أجنبي	656.1	654.0	573.0	555.9	562.4
مؤسسات مالية غير مصرفية	**277.0**	**274.9**	**277.8**	**360.4**	**443.2**
– تحت الطلب	88.0	69.4	68.8	87.1	97.6
دينار	20.2	33.2	28.3	56.3	56.7
أجنبي	67.8	36.2	40.5	30.8	40.9
– توفير	0.3	0.9	1.4	1.6	1.0
دينار	0.2	0.0	0.4	0.7	0.1
أجنبي	0.1	0.9	1.0	0.9	0.9
– لأجل	188.7	204.6	207.6	271.7	344.6
دينار	169.2	196.3	201.4	264.0	334.5
أجنبي	19.5	8.3	6.2	7.7	10.1
المجموع	**24,377.9**	**24,969.7**	**27,593.2**	**30,261.0**	**32,598.5**

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

جدول 16
توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
وفقاً للنشاط الاقتصادي والجهة المقترضة

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
		وفقاً للنشاط الاقتصادي			
الزراعـــة	229.2	254.9	235.7	243.4	217.1
التعديـــن	79.5	73.0	164.1	196.1	170.2
الصناعـة	2,297.2	2,515.7	2,649.6	2,531.2	2,145.8
التجارة العامة	3,779.0	3,754.9	3,937.3	3,683.8	3,883.8
الانشـــــاءات	3,463.6	3,682.6	4,086.4	4,552.8	4,904.5
خدمات النقـل	531.6	554.5	536.7	292.7	259.8
السياحة والفنادق والمطاعم	493.7	505.6	503.5	571.5	593.1
خدمات ومرافق عامـــة	1,135.3	2,172.0	2,172.6	2,170.0	3,232.0
الخدمات الماليـــة	430.5	486.1	508.8	539.5	515.2
أخـرى، منها:	3,411.6	3,830.5	4,145.0	4,493.5	5,182.0
شراء أسهم	413.7	322.5	260.0	210.1	178.5
المجمـــوع	**15,851.2**	**17,829.8**	**18,939.7**	**19,274.5**	**21,103.5**
منه بالعملات الأجنبية	1,806.3	2,297.7	2,670.6	2,567.7	2,821.8
		وفقاً للجهة المقترضة			
الحكومة المركزية	215.8	1,234.5	1,222.3	1,133.2	2,193.7
المؤسسات العامة	372.4	357.2	320.9	348.6	325.6
المؤسسات المالية	5.0	9.1	9.5	6.6	9.0
القطاع الخاص (مقيم)	14,284.0	15,375.6	16,569.1	17,304.1	18,098.1
القطاع الخاص (غير مقيم)	974.0	853.4	818.0	482.0	477.1

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

جدول 17
الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
نقد في الصندوق	**158.5**	**180.6**	**216.1**	**201.5**	**206.9**
ارصدة لدى الجهاز المصرفي	**1,803.9**	**1,657.5**	**1,845.3**	**1,726.8**	**1,637.4**
التسهيلات الائتمانية	**1,382.0**	**1,534.6**	**1,515.0**	**1,567.2**	**1,761.3**
بالدينار الأردني	148.0	199.6	186.5	216.8	247.7
بالدولار الأمريكي	858.8	842.8	814.2	892.4	816.1
بالعملات الأجنبية الأخرى	375.2	492.2	514.3	458.0	697.5
محفظة الأوراق المالية	**406.2**	**408.1**	**430.4**	**497.8**	**436.1**
موجودات أخرى	**147.0**	**116.5**	**112.1**	**131.2**	**127.6**
الموجودات = المطلوبات	**3,897.6**	**3,897.3**	**4,118.9**	**4,124.5**	**4,169.3**
ودائع الجهاز المصرفي	**228.3**	**189.1**	**163.8**	**159.5**	**183.0**
ودائع العملاء	**2,932.1**	**2,952.0**	**3,160.9**	**3,126.2**	**3,185.8**
بالدينار الأردني	822.3	768.5	904.1	933.5	957.4
بالدولار الأمريكي	1,123.5	1,177.8	1,243.7	1,136.2	1,097.4
بالعملات الأجنبية الأخرى	986.3	1,005.7	1,013.1	1,056.5	1,131.0
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**499.8**	**528.2**	**555.0**	**586.3**	**556.8**
مطلوبات أخرى	**237.4**	**228.0**	**239.2**	**252.5**	**243.7**

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

جدول 18
موجودات ومطلوبات شركات التأمين
العاملة في الأردن

(مليون دينار)

	2010	2011	2012	2013	2014
الأرصدة النقدية والودائع	220.5	197.7	213.8	235.4	272.8
الذمم المدينة	126.0	137.8	133.2	143.9	143.4
العملاء (مدينون)	101.1	105.5	106.4	122.2	121.1
ذمم شركات تأمين مدينة	24.9	32.3	26.8	21.7	22.3
استثمارات وموجودات أخرى	372.2	383.5	392.1	418.7	426.0
الموجودات = المطلوبات	**718.7**	**719.0**	**739.1**	**798.0**	**842.2**
رأس المال المدفوع والاحتياطيات	352.2	313.1	310.7	319.2	309.0
الذمم الدائنة	73.3	89.6	83.0	89.5	93.8
دائنون	27.0	38.3	27.7	32.4	33.2
ذمم شركات تأمين دائنة	46.3	51.3	55.3	57.1	60.6
المخصصات	10.9	9.0	10.2	12.4	14.2
الاحتياطيات الفنية	237.4	254.3	284.4	327.7	355.8
الاحتياطي الحسابي	62.7	65.6	70.1	76.3	83.6
احتياطي أخطار سارية	96.1	98.1	109.8	120.4	124.3
احتياطي أخطار تحت التسوية	78.6	90.6	104.5	131.0	147.9
مطلوبات أخرى	44.9	53.0	50.8	49.2	69.4

المصدر : هيئة التأمين.

جدول 19
الأقساط المحصلة من قبل شركات التأمين

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015[1]
التأمين البحري والنقل	23.8	24.9	24.6	25.5	22.5
التأمين ضد الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات	57.4	61.2	68.3	69.1	68.9
التأمين على السيارات	183.8	195.9	201.9	212.5	222.5
التأمين ضد الحوادث العامة [2]	25.0	22.4	21.6	23.9	21.8
التأمين على الحياة	40.8	44.4	47.4	53.1	61.2
التأمين الطبي	105.9	117.7	128.6	141.7	154.6
المجمـــوع	**436.7**	**466.5**	**492.5**	**525.7**	**551.5**

المصدر : هيئة التأمين.

(1) : أولية.

(2) : يشتمل التأمين على الائتمان والكفالة والمسؤولية والطيران والتأمينات العامة الأخرى.

جدول 20
التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015[1]
التأمين البحري والنقل	5.0	12.0	6.4	6.8	7.4
التأمين ضد الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات	25.6	13.1	12.8	42.1	19.6
التأمين على السيارات	190.8	177.1	160.5	175.7	190.4
التأمين ضد الحوادث العامة [2]	4.0	3.1	2.6	6.3	5.0
التأمين على الحياة	21.4	24.7	24.5	28.5	20.6
التأمين الطبي	98.4	105.0	110.3	113.4	123.6
المجمـــوع	**345.2**	**335.0**	**317.1**	**366.1**	**366.6**

المصدر : هيئة التأمين.

(1) : أولية.

(2) : يشتمل التأمين على الائتمان والكفالة والمسؤولية والطيران والتأمينات العامة الأخرى.

جدول 21
أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة قطاعياً في بورصة عمان

القطـاع	حجم التداول بالمليون دينار					عدد الأسهم المتداولة بالمليون سهم				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
الصـناعة	516.9	385.4	397.7	379.1	346.6	791.3	380.9	382.4	390.4	347.6
الخدمات	576.0	403.9	408.1	373.5	729.6	733.7	464.5	444.9	423.1	460.4
المالـــي	1,757.4	1,189.5	2,221.4	1,510.8	2,340.9	2,545.6	1,537.8	1,878.5	1,508.0	1,777.7
المجمـــوع	**2,850.3**	**1,978.8**	**3,027.2**	**2,263.4**	**3,417.1**	**4,070.6**	**2,383.2**	**2,705.8**	**2,321.6**	**2,585.7**

المصدر : بورصة عمان.

جدول 22
الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية لرأس المال[1]
(إغلاق كانون أول 1991 = 1000)

القطـــاع	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعة	4,427.4	4,606.4	3,210.4	2,691.3	2,731.2
البنوك	7,542.3	7,297.4	8,035.2	8,373.0	8,463.7
الخدمات	1,302.1	1,240.4	1,255.1	1,211.2	1,141.0
التأمين	1,703.7	1,251.0	1,214.1	1,337.7	1,369.6
الرقم القياسي العام	**4,648.4**	**4,593.9**	**4,336.7**	**4,237.6**	**4,229.9**

المصدر : بورصة عمـــان.

(1) : القيمة السوقية تمثل عدد الأسهم المكتتب بها مضروباً في سعر إغلاق آخر يوم تداول.

جدول 23
الرقم القياسي لأسعار الأسهم قطاعياً ومرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة
(إغلاق كانون أول 1999 = 1000)

القطـاع	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعـة	2,149.9	2,176.6	1,964.9	1,852.0	1,848.8
الخدمات	1,693.7	1,651.1	1,664.8	1,794.8	1,726.7
المـالـي[1]	2,443.9	2,363.6	2,703.9	2,920.9	2,906.2
الرقم القياسي العام	**1,995.1**	**1,957.6**	**2,065.8**	**2,165.5**	**2,136.3**

المصدر : بورصة عمان.

(1) : يضم البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية وشركات الإقراض المتخصصة والعقارات وشركات الاستثمار.

جدول 24
توزيع موجودات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

(مليون دينار)

	2010	2011	2012	2013	2014[1]
الموجودات					
محفظة أدوات السوق النقدية	533.0	567.0	835.0	890.6	689.2
محفظة السندات	1,101.3	1,408.0	1,548.0	2,135.5	2,868.3
محفظة القروض	137.4	123.0	160.0	149.2	142.1
محفظة الاستثمارات بالأسهم للمتاجرة	26.3	81.0	77.0	95.8	106.3
محفظة الاستثمارات بالأسهم الاستراتيجية	2,481.3	2,111.0	2,017.0	2,016.4	2,035.2
محفظة المساهمة الخاصة	182.0	222.0	223.0	-	-
المحفظة العقارية	353.3	356.0	412.0	392.2	416.7
محفظة الاستثمارات الخارجية	33.7	31.0	33.0	45.6	26.9
الاستثمارات في الفنادق	-	238.0	246.0	284.0	282.0
موجودات أخرى	38.7	43.0	49.0	107.6	293.0
إجمالي الموجودات	**4,887.0**	**5,180.0**	**5,600.0**	**6,116.9**	**6,859.8**

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.

(1) : أولية.

جدول 25
الوضع المالي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة وموازنات مستقلة)

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015	
					موازنة	فعلي
الحكومة (ضمن الموازنة)						
إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	**5,413.9**	**5,054.2**	**5,758.9**	**7,267.6**	**7,408.0**	**6,796.4**
إيرادات محلية	4,198.9	4,726.9	5,119.8	6,031.1	6,280.0	5,910.1
مساعدات خارجية	1,215.0	327.3	639.1	1,236.5	1,128.0	886.3
إجمالي الإنفاق	**6,796.6**	**6,878.2**	**7,077.1**	**7,851.1**	**7,876.4**	**7,722.9**
نفقات جارية	5,739.5	6,202.8	6,056.1	6,713.6	6,701.5	6,624.5
نفقات رأسمالية	1,057.1	675.4	1,021.0	1,137.5	1,174.9	1,098.4
العجز/الوفر الكلي	**1,382.7-**	**1,824.0-**	**1,318.2-**	**583.5-**	**468.4-**	**926.5-**
الوحدات الحكومية (المؤسسات المستقلة)						
إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	**371.8**	**337.7**	**506.8**	**617.4**	**805.6**	**1,238.5**
إيرادات محلية	348.5	291.7	448.2	556.4	746.7	1,182.1
مساعدات خارجية	23.3	46.0	58.6	61.0	58.9	56.4
إجمالي الإنفاق	**1,346.3**	**1,407.7**	**1,711.7**	**1,663.8**	**1,803.5**	**1,721.4**
نفقات جارية	899.5	1,010.1	1,163.3	1,097.0	1,107.9	1,083.9
نفقات رأسمالية	446.8	397.6	548.4	566.9	695.6	637.5
العجز/الوفر الكلي	**974.5-**	**1,070.0-**	**1,204.9-**	**1,046.4-**	**997.9-**	**482.9-**
الحكومة المركزية (ضمن الموازنة ومؤسسات مستقلة)						
إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	**5,785.7**	**5,391.9**	**6,265.7**	**7,885.0**	**8,213.6**	**8,034.9**
إيرادات محلية	4,547.4	5,018.6	5,568.0	6,587.5	7,026.7	7,092.2
مساعدات خارجية	1,238.3	373.3	697.7	1,297.5	1,186.9	942.7
إجمالي الإنفاق	**8,142.9**	**8,285.9**	**8,788.8**	**9,514.9**	**9,679.9**	**9,444.3**
نفقات جارية	6,639.0	7,212.9	7,219.4	7,810.6	7,809.4	7,708.4
نفقات رأسمالية	1,503.9	1,073.0	1,569.4	1,704.4	1,870.5	1,735.9
العجز/الوفر الكلي	**2,357.2-**	**2,894.0-**	**2,523.1-**	**1,629.9-**	**1,466.3-**	**1,409.4-**

المصدر : وزارة الماليـــة.

جدول 25 – أ
خلاصة الموازنـة العامـة للحكومـة المركزيـة

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015	
					موازنة	فعلي
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	**5,413.9**	**5,054.2**	**5,758.9**	**7,267.6**	**7,408.0**	**6,796.4**
الايرادات المحلية	4,198.9	4,726.9	5,119.8	6,031.1	6,280.0	5,910.1
الايرادات الضريبية	3,062.2	3,351.4	3,652.5	4,037.1	4,370.0	4,096.2
الاقتطاعات التقاعدية	20.7	24.3	22.1	21.0	19.0	18.6
الايرادات الأخرى	1,116.0	1,351.2	1,445.2	1,973.0	1,891.0	1,795.2
المساعدات الخارجية	1,215.0	327.3	639.1	1,236.5	1,128.0	886.3
اجمالي الانفاق	**6,796.6**	**6,878.2**	**7,077.1**	**7,851.1**	**7,876.4**	**7,722.9**
النفقات الجارية، منها:	5,739.5	6,202.8	6,056.1	6,713.6	6,701.5	6,624.5
مدفوعات الفوائد (على اساس الاستحقاق)	429.5	582.9	736.5	925.9	1,003.0	914.4
النفقات الرأسمالية	1,057.1	675.4	1,021.0	1,137.5	1,174.9	1,098.4
العجز/ الوفر الكلي						
بعد المساعدات	1,382.7-	1,824.0-	1,318.2-	583.5-	468.4-	926.5-
قبل المساعدات	2,597.7-	2,151.3-	1,957.3-	1,820.0-	1,596.4-	1,812.8-
العجز الأولي (قبل المساعدات)	2,168.2-	1,568.4-	1,220.8-	894.1-	593.4-	898.4-

المصدر : وزارة الماليـــة.

جدول 25– ب
خلاصة موازنات الوحدات الحكومية (المؤسسات المستقلة)

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015	
					موازنة	أولية
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	**371.8**	**337.7**	**506.8**	**617.4**	**805.6**	**1,238.5**
الايرادات المحلية، منها:	348.5	291.7	448.2	556.4	746.7	1,182.1
الايرادات الضريبية	12.4	12.8	12.5	9.0	4.8	4.8
دعم حكومي	247.0	231.8	249.6	253.6	167.4	163.2
ايرادات بيع السلع والخدمات	793.3	866.3	925.2	184.1	473.7	931.8
المساعدات الخارجية	23.3	46.0	58.6	61.0	58.9	56.4
اجمالي الانفاق	**1,346.3**	**1,407.7**	**1,711.7**	**1,663.8**	**1,803.5**	**1,721.4**
النفقات الجارية	899.5	1,010.1	1,163.3	1,097.0	1,107.9	1,083.9
الرواتب والأجور والعلاوات	232.5	254.7	279.9	295.7	359.5	353.2
مدفوعات الفوائد	59.2	124.2	158.0	160.3	160.6	160.4
استخدام السلع والخدمات	462.6	488.0	586.7	496.7	526.8	511.2
نفقات جارية أخرى	145.2	143.2	138.7	144.3	61.0	59.1
النفقات الرأسمالية	446.8	397.6	548.4	566.9	695.6	637.5
العجز/ الوفر الكلي	**974.5-**	**1,070.0-**	**1,204.9-**	**1,046.4-**	**997.9-**	**482.9-**

المصدر :دائرة الموازنة العامة/ قانون موازنات الوحدات الحكومية.

جدول 26
تفصيلات الايرادات المحلية
(الموازنة العامة للحكومة المركزية)

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
اولاً: الايرادات الضريبية	**3,062.2**	**3,351.4**	**3,652.4**	**4,037.1**	**4,096.1**
1- الضرائب على الدخل والارباح	667.4	688.3	681.9	766.3	858.8
ضرائب الدخل من الأفراد	147.8	131.8	131.9	154.0	207.0
ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى	519.6	556.5	550.0	612.3	651.8
2- الضرائب على المعاملات المالية	74.6	102.8	112.7	132.1	124.7
3- الضريبة على السلع والخدمات، منها:	2,033.2	2,274.7	2,532.9	2,811.4	2,779.9
الضريبة العامة على السلع والخدمات	2,033.2	2,274.7	2,532.9	2,811.4	2,779.9
4- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، منها:	287.0	285.6	324.9	327.3	332.7
الرسوم والغرامات الجمركية	287.0	285.6	324.9	327.3	331.7
5- الضرائب الإضافية الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ثانياً: الإقتطاعات التقاعدية	**20.7**	**24.3**	**22.1**	**21.0**	**18.6**
ثالثاً: الإيرادات الأخرى	**1,116.0**	**1,351.2**	**1,445.3**	**1,973.0**	**1,795.2**
1- إيرادات بيع السلع والخدمات	599.5	682.4	792.2	883.0	852.8
2- إيرادات دخل الملكية، منها:	251.6	333.8	299.5	516.0	336.2
فوائض مالية	216.0	304.5	264.2	476.7	296.4
فوائد عوائد التخاصية	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
3- إيرادات مختلفة، منها:	265.0	335.0	353.6	574.0	606.3
عائدات التعدين	52.4	114.6	36.0	25.1	27.4
أقساط القروض المستردة	43.8	28.6	24.2	21.5	39.2
إجمالي الإيرادات المحلية	**4,198.9**	**4,726.9**	**5,119.8**	**6,031.1**	**5,910.1**

المصدر : وزارة الماليـــة.

جدول 27

تفصيلات النفقات العامة

(الموازنة العامة للحكومة المركزية)

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
اولا : النفقـات الجاريـة	**5,739.5**	**6,202.8**	**6,056.1**	**6,713.6**	**6,624.5**
1- تعويضـات الموظفين	1,013.5	1,176.4	1,266.8	1,320.1	1,344.6
الرواتب والاجور والعلاوات	950.2	1,109.0	1,183.8	1,234.1	1,245.2
مساهمات الضمان الاجتماعي	63.3	67.4	83.0	86.0	99.4
2- استخدام السلع والخدمات	265.4	235.5	270.5	479.5	402.6
3- فوائد القروض (على اساس الاستحقاق)	429.5	582.9	736.5	925.9	914.4
الداخليـــة	333.9	483.1	634.7	750.2	710.0
الخارجيـة	95.6	99.9	101.8	175.7	204.4
4- الاعانات	947.8	960.0	339.8	297.9	291.0
الاعانات لمؤسسات عامة غير مالية، منها :	150.2	66.4	78.6	78.3	94.1
النفقات الطارئة	18.9	0.0	0.0	0.0	0.0
اعانات دعم السلع	796.5	892.7	260.2	218.4	195.4
دعم المواد التموينية والمحروقات	796.5	889.3	260.2	218.4	195.4
5- الدعم	101.5	183.4	192.7	205.8	117.2
6- المنافع الاجتماعية، منها :	1,097.4	1,206.4	1,357.9	1,472.6	1,442.0
التقاعد والتعويضات	861.9	982.4	1,046.5	1,115.9	1,162.8
مساعدات اجتماعية، منها :	235.5	224.0	311.4	356.7	279.2
شبكة الأمان الاجتماعي	0.0	106.5	193.4	176.6	0.0
7- نفقات أخرى متنوعة، منها :	86.7	101.4	113.0	91.7	115.8
البعثات العلمية والتدريب	15.8	3.8	3.3	3.3	2.1
8- مخصصات الجهاز العسكري	1,797.7	1,756.8	1,778.7	1,920.1	1,996.9
ثانيا : النفقات الرأسمالية	**1,057.1**	**675.4**	**1,021.0**	**1,137.5**	**1,098.4**
اجمالي الانفاق	**6,796.6**	**6,878.2**	**7,077.1**	**7,851.1**	**7,722.9**

المصدر : وزارة الماليـــة.

جدول 28
الدين العام الداخلي للحكومة المركزية
(ضمن الموازنة ومؤسسات حكومية بموازنات مستقلة)

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الدين العام الداخلي	**9,996**	**12,678**	**13,440**	**14,621**	**15,486**
1) الحكومة المركزية (ضمن الموازنة)	8,694	10,422	11,557	13,074	12,935
أ – سندات واذونات خزينة	7,825	9,642	10,868	12,471	12,384
– مصادر بنكية	5,936	7,715	8,293	9,004	8,439
– مصادر غير بنكية	1,890	1,927	2,575	3,467	3,945
ب– سندات تنمية	0	0	0	0	0
– مصادر بنكية	0	0	0	0	0
– مصادر غير بنكية	0	0	0	0	0
جـ– قروض وسلف	869	780	689	603	551
– من البنك المركزي	832	752	672	592	512
– من بنوك تجارية	36	28	17	11	39
– من مصادر غير بنكية	1	0	0	0	0
2) المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة	1,302	2,256	1,883	1,548	2,551
أ – سندات واسناد قرض	1,122	1,177	869	609	563
– مصادر بنكية	898	986	787	538	455
– مصادر غير بنكية	224	191	82	70	107
ب– التسهيلات المباشرة	180	1,079	1,014	939	1,989
– مصادر بنكية	180	1,029	964	893	1,950
اجمالي ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي	**1,081**	**1,029**	**1,577**	**2,096**	**2,029**
1) ودائع الحكومة المركزية (ضمن الموازنة)	812	780	1,366	1,878	1,814
أ– ودائع وزارة المالية	289-	320-	125	144-	188-
– في البنك المركزي [1]	328-	350-	97	165-	196-
– في البنوك التجارية	39	30	28	21	8
ب– ودائع الوزارات والدوائر الحكومية	1,100	1,100	1,241	2,022	2,002
– في البنك المركزي	706	680	724	863	913
– في البنوك التجارية	394	420	517	1,159	1,089
2) ودائع المؤسسات الحكومية بموازنات مستقلة	270	249	211	218	215
صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة)[2]	**7,882**	**9,642**	**10,190**	**11,196**	**11,121**
صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة وبموازنات مستقلة)[3]	**8,915**	**11,648**	**11,863**	**12,525**	**13,457**

المصدر : وزارة الماليـــة.

(1) : يمثل صافي عجز حساب الخزينة (عجز حساب الخزينة مطروحاً منه ودائع وزارة المالية بالدينار وبالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي).

(2) : يمثل اجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (ضمن الموازنة) مطروحاً منه إجمالي ودائع الحكومة المركزية (ضمن الموازنة) لدى الجهاز المصرفي.

(3) : يمثل إجمالي الدين العام الداخلي مطروحاً منه اجمالي ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي.

جدول 29

الرصيد القائم للدين العام الخارجي[1]

(مليون دينار)

	2011	2012	2013	2014	2015
1) قروض طويلة الاجل	**3,871.9**	**4,327.9**	**4,936.2**	**5,032.1**	**5,515.3**
أ) الحكومات العربية والاجنبية، منها:	**2,163.9**	**2,144.4**	**1,968.0**	**1,810.0**	**1,895.3**
اليابان	1,064.4	955.0	716.3	627.6	699.0
المانيا	248.2	251.0	260.2	235.6	224.7
الولايات المتحدة الامريكية	88.2	81.5	74.6	67.6	60.5
فرنسا	87.4	177.1	231.7	203.6	254.8
ب) مؤسسات اقليمية ودولية، منها:	**1,700.5**	**1,998.5**	**2,783.2**	**3,037.1**	**3,444.6**
البنك الدولي	670.3	790.5	812.0	990.5	1,100.2
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	583.2	553.1	599.7	580.7	557.2
بنك الاستثمار الاوروبي	141.4	120.2	104.4	93.0	84.3
صندوق النقد العربي	164.0	120.6	154.4	151.2	151.2
البنك الإسلامي للتنمية	102.2	105.4	101.2	91.3	83.9
صندوق النقد الدولي	5.5	279.1	745.7	964.3	1,310.5
ج) مصارف وشركات أجنبية	**7.5**	**185.0**	**185.0**	**185.0**	**175.4**
2) اخرى [2]، منها:	**614.9**	**604.5**	**2,298.3**	**2,998.0**	**3,875.2**
سندات اليورو بوندز وسندات الخزينة الدولارية	532.5	532.5	2,236.5	2,946.5	3,834.0
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	**4,486.8**	**4,932.4**	**7,234.5**	**8,030.1**	**9,390.5**

المصدر : وزارة الماليـــــة.

(1) : يمثل رصيد القروض المسحوبة مطروحاً منه الاقساط المسددة.

(2) : تشمل السندات وعقود التأجير وسندات اليورو بوندز.

جدول 30

توزيع مسحوبات القروض الخارجية حسب مصادرها لعام 2015

المصـــــــــــــدر	المسحوب (بالمليون دينار)	الاهميـــة النسبية (٪)
عدة مقترضين (سندات)	**1,526.5**	**56.6**
حكومات عربية:	**1.9**	**0.1**
الصندوق الكويتي	1.9	0.1
الدول الصناعية:	**259.1**	**9.5**
المانيـــا	25.4	0.9
اليابان	145.8	5.4
كوريـــا	16.5	0.6
فرنسا	71.4	2.6
مؤسسات دولية وإقليمية:	**903.8**	**33.6**
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	23.3	0.9
صندوق النقد العربي	120.1	4.4
البنك الإسلامي للتنمية	4.4	0.2
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	188.5	7.0
صندوق النقد الدولي	425.1	15.8
المفوضية الأوروبية	142.4	5.3
أخرى	**5.2**	**0.2**
المجموع	**2,696.5**	**100.0**

المصدر : وزارة الماليـــة.

جدول 31
توزيع القروض الخارجية المتعاقد عليها حسب مصادرها
على القطاعات الاقتصادية لعام 2015

(مليون دينار)

المصـــــــدر / القطـــــاع	حكومات عربية وأجنبية	مؤسسات اقراض دولية واقليمية	عدة مقترضين	المجموع	الاهميــة النسبية (٪)
تمويل عجز الموازنة	256.5	378.8	1,420.0	2,055.3	87.3
الطاقة	48.1	89.2	106.5	243.8	10.4
المياه	54.4	-	-	54.4	2.3
المجموع	**359.0**	**468.0**	**1,526.5**	**2,353.5**	**100.0**

المصدر : وزارة المالية.

جدول 32

ميـــــزان المدفوعـــات

(مليون دينار)

	2011[1]	2012[1]	2013[1]	2014[1]	2015[1]
الحساب الجاري	**2,098.8-**	**3,344.9-**	**2,487.7-**	**1,851.7-**	**2,365.6-**
الميزان التجاري	**6,261.7-**	**7,486.6-**	**8,270.1-**	**8,495.6-**	**7,249.3-**
الصادرات (فوب)	5,684.5	5,599.5	5,617.9	5,953.6	5,558.3
المستوردات (فوب)	11,946.2	13,086.1	13,888.0	14,449.2	12,807.6
حساب الخدمات	**896.0**	**1,332.3**	**1,209.5**	**1,778.9**	**1,286.4**
السفر (صافي)	1,607.5	2,071.7	2,144.7	2,295.9	2,062.6
مقبوضات	2,431.5	2,883.6	2,923.0	3,106.6	2,886.1
مدفوعات	824.0	811.9	778.3	810.7	823.5
النقل (صافي)	868.2-	817.5-	889.1-	763.7-	876.1-
مقبوضات	907.0	1,028.0	1,001.0	1,137.0	904.8
مدفوعات	1,775.2	1,845.5	1,890.1	1,900.7	1,780.9
خدمات حكومية (صافي)	261.8	221.3	119.5	327.6	216.0
مقبوضات	346.1	277.6	199.4	385.4	278.5
مدفوعات	84.3	56.3	79.9	57.8	62.5
أخرى (صافي)	105.1-	143.2-	165.6-	80.9-	116.1-
مقبوضات	389.0	369.6	360.3	440.1	409.3
مدفوعات	494.1	512.8	525.9	521.0	525.4
حساب الدخل	**187.8-**	**275.5-**	**240.4-**	**295.9-**	**347.8-**
تعويضات العاملين (صافي)	202.4	209.3	220.3	223.6	228.8
مقبوضات	239.2	247.8	258.6	265.4	269.3
مدفوعات	36.8	38.5	38.3	41.8	40.5
دخل الاستثمار (صافي)	390.2-	484.8-	460.7-	519.5-	576.6-
مقبوضات	265.3	242.2	305.0	359.4	253.3
مدفوعات	655.5	727.0	765.7	878.9	829.9
تحويلات جارية (صافي)	**3,454.7**	**3,084.9**	**4,813.3**	**5,160.9**	**3,945.1**
القطاع العام (صافي)	1,431.9	1,048.1	1,620.0	1,341.4	802.2
القطاعات الأخرى (صافي)	2,022.8	2,036.8	3,193.3	3,819.5	3,142.9
مقبوضات منها:	2,376.4	2,484.5	3,534.8	4,257.1	3,528.0
حوالات العاملين	2,152.1	2,229.8	2,327.7	2,388.0	2,423.3
مدفوعات منها:	353.6	447.7	341.5	437.6	385.1
حوالات العاملين	275.2	287.9	285.9	312.5	302.4

(1) : اولية.

جدول 32
ميـــزان المدفوعـــات (تابع)

(مليون دينار)

	2011[1]	2012[1]	2013[1]	2014[1]	2015[1]
الحساب الرأسمالي و المالي	**2,298.9**	**3,808.9**	**1,811.1**	**908.9**	**1,593.7**
الحساب الرأسمالي	**0.0**	**1.8**	**1.7**	**3.1**	**4.8**
التحويلات الرأسمالية	0.0	1.8	1.7	3.1	4.8
الحساب المالي	**2,298.9**	**3,807.1**	**1,809.4**	**905.8**	**1,588.9**
الاستثمار المباشر	**1,033.1**	**1,070.5**	**1,270.1**	**1,367.5**	**904.4**
في الخارج (صافي)	21.9-	3.8-	11.1-	59.2-	0.7-
في الأردن (صافي)	1,055.0	1,074.3	1,281.2	1,426.7	905.1
استثمارات الحافظة (صافي)	**169.1**	**316.2**	**1,172.5**	**824.9**	**918.4**
استثمارات أخرى (صافي)	**75.6-**	**94.8**	**3,080.3**	**391.4**	**313.7**
الأصول	352.5-	720.3-	639.6	167.8	302.0
الائتمان التجاري	8.1	6.2	59.4	16.7	17.3-
قروض	46.1	120.6	146.5	213.4-	4.8
نقد وودائع	421.7-	790.3-	386.6	239.1	294.3
أصول أخرى	15.0	56.8-	47.1	125.4	20.2
الخصوم	276.9	815.1	2,440.7	223.6	11.7
الائتمان التجاري	215.0	99.2	51.0-	18.5-	108.0-
القروض، منها:	105.6-	543.7	848.8	395.0	420.1
البنك المركزي الأردني	7.2-	259.0	507.6	343.8	469.1
الحكومة العامة	185.7-	110.7	129.7	29.3	145.1
مسحوبات	165.7	482.8	460.6	602.2	618.7
جدولة الديون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تسديدات، منها:	351.4-	372.1-	330.9-	572.9-	473.6-
تكاليف اعادة هيكلة الدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقساط الديون المجدولة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القطاعات الأخرى	82.1	179.6	209.6	19.2	192.3-
مسحوبات	102.6	230.3	264.4	162.1	31.7
تسديدات	20.5-	50.7-	54.8-	142.9-	224.0-
نقد وودائع	175.2	32.2	1,753.4	158.6-	323.2-
البنوك	175.5	471.1-	1,017.4	6.3-	87.9-
خصوم أخرى	7.7-	140.0	110.5-	5.7	22.8
الأصول الاحتياطية	**1,172.3**	**2,325.6**	**3,713.5-**	**1,678.0-**	**547.6-**
صافي السهو والخطأ	**200.1-**	**464.0-**	**676.6**	**942.8**	**772.0**
			بنود تذكيرية		
الميزان الإجمالي	**824.3-**	**2,689.7-**	**236.1**	**1,550.7**	**328.7**
التمويل، منها:	**824.3**	**2,689.7**	**236.1-**	**1,550.7-**	**328.7-**
صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي	831.5	2,428.9	745.4-	1,897.6-	802.6-
البنك المركزي	817.3	2,828.9	2,977.5-	1,830.3-	782.9-
البنوك المرخصة	14.2	400.0-	2,2321	67.3-	19.7-
صندوق النقد الدولي (صافي)	0.0	270.6	458.1	276.5	393.5
صندوق النقد العربي (صافي)	7.2-	11.6-	49.5	67.3	57.6
التمويل الاستثنائي	0.0	1.8	1.7	3.1	4.8

(1) : اولية.

جدول 33

التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية

(مليون دينار)

	2011		2012		2013		2014		2015[1]	
	القيمة	الاهمية النسبية ٪	القيمة	الاهمية النسبية ٪	القيمة	الاهمية النسبية ٪	القيمة	الاهمية النسبية ٪	القيمة	الاهمية النسبية ٪
الصادرات الوطنية	**4,805.9**	**100.0**	**4,749.6**	**100.0**	**4,805.2**	**100.0**	**5,163.0**	**100.0**	**4,795.2**	**100.0**
السلع الاستهلاكية	2,098.8	43.7	2,250.1	47.4	2,526.4	52.6	2,712.7	52.5	2,684.9	56.0
المواد الخام والسلع الوسيطة	2,577.9	53.6	2,357.9	49.6	2,112.5	44.0	2,311.1	44.8	1,984.2	41.4
السلع الرأسمالية، منها:	127.7	2.7	137.2	2.9	165.8	3.4	138.8	2.7	125.8	2.6
قطع الغيار	9.3	0.2	16.8	0.4	20.6	0.4	17.4	0.3	18.7	0.4
سلع اخرى	1.5	0.0	4.4	0.1	0.5	0.0	0.4	0.0	0.2	0.0
المعاد تصديره	**878.7**	**100.0**	**849.9**	**100.0**	**812.8**	**100.0**	**789.2**	**100.0**	**763.2**	**100.0**
السلع الاستهلاكية	297.0	33.8	307.7	36.2	287.8	35.4	240.4	30.4	220.4	28.9
المواد الخام والسلع الوسيطة	281.1	32.0	261.8	30.8	253.4	31.2	221.0	28.0	195.7	25.6
السلع الرأسمالية، منها:	296.6	33.8	271.8	32.0	257.2	31.6	314.0	39.7	305.6	40.4
قطع الغيار	90.5	10.3	79.9	9.4	83.6	10.3	126.3	16.0	103.0	13.5
سلع اخرى	4.1	0.5	8.6	1.0	14.4	1.8	14.9	1.9	41.5	5.1
المستوردات	**13,440.2**	**100.0**	**14,733.7**	**100.0**	**15,667.3**	**100.0**	**16,280.2**	**100.0**	**14,436.0**	**100.0**
السلع الاستهلاكية	3,453.1	25.7	3,742.6	25.4	4,125.1	26.3	4,376.9	26.9	4,429.3	30.7
المواد الخام والسلع الوسيطة	7,996.6	59.5	9,038.9	61.3	9,183.0	58.6	9,587.2	58.9	7,456.6	51.7
السلع الرأسمالية، منها:	1,799.3	13.4	1,730.4	11.7	2,125.9	13.6	2,048.8	12.6	2,275.2	15.8
قطع الغيار	477.8	3.6	465.2	3.2	433.9	2.8	562.7	3.5	604.4	4.2
سلع اخرى	191.3	1.4	221.8	1.6	233.3	1.5	267.3	1.6	274.9	1.8
الميزان التجاري	**7,755.6-**	**100.0**	**9,134.2-**	**100.0**	**10,049.3**	**100.0**	**10,327.0-**	**100.0**	**8,877.6-**	**100.0**
السلع الاستهلاكية	1,057.3-	13.6	1,184.8-	13.0	1,310.9-	13.0	1,423.8-	13.8	1,524.0-	17.2
المواد الخام والسلع الوسيطة	5,137.6-	66.2	6,419.2-	70.3	6,817.1-	67.8	7,055.1-	68.3	5,276.7-	59.4
السلع الرأسمالية، منها:	1,375.0-	17.7	1,321.4-	14.5	1,702.9-	16.9	1,596.0-	15.5	1,843.8-	20.8
قطع الغيار	378.0-	4.9	368.5-	4.0	329.7-	3.3	419.0-	4.1	482.7-	5.4
سلع اخرى	185.7-	2.5	208.8-	2.2	218.4-	2.3	252.1-	2.4	233.1-	2.6

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اولية.

جدول 34

التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي

(مليون دينار)

	الصادرات الوطنية				المعاد تصديره				المستوردات			
	2012	2013	2014	2015[1]	2012	2013	2014	2015[1]	2012	2013	2014	2015[1]
0. المواد الغذائية والحيوانات الحية، منها:	786.7	893.3	966.9	920.2	107.8	110.5	101.6	88.6	2,275.2	2,407.5	2,630.7	2,292.4
1. المشروبات والتبغ	60.2	72.8	80.8	78.7	2.0	1.8	4.9	1.5	101.6	129.5	135.1	143.9
2. المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات	987.7	753.4	830.2	861.8	55.3	45.3	17.0	28.6	248.9	256.0	296.7	257.6
3. الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	13.6	7.6	8.7	5.8	3.1	8.7	2.9	1.4	4,692.8	4,135.0	4,414.5	2,629.4
4. زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	14.6	11.4	7.9	4.6	1.8	1.6	1.3	0.8	141.2	128.0	127.7	116.0
5. مواد كيماوية	1,148.1	1,245.5	1,312.7	1,037.7	170.5	178.0	156.9	139.6	1,524.6	1,593.6	1,644.1	1,535.7
6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	433.5	479.1	488.2	431.2	94.9	93.4	75.2	59.8	2,175.0	2,532.8	2,350.4	2,226.9
7. الآلات ومعدات النقل	224.3	262.3	245.4	200.4	296.1	287.3	350.4	326.7	2,418.5	2,822.4	2,964.1	3,324.9
8. مصنوعات متنوعة	979.5	1,069.9	1,221.8	1,253.5	106.8	70.6	66.2	76.6	905.5	1,060.6	1,019.0	1,021.5
9. أصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر	101.4	9.9	0.4	1.3	11.6	15.7	13.9	39.5	250.4	601.9	697.9	887.6
المجموع	**4,749.6**	**4,805.2**	**5,163.0**	**4,795.2**	**849.9**	**812.9**	**790.3**	**763.1**	**14,733.7**	**15,667.3**	**16,280.2**	**14,436.0**

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اولية.

جدول 35

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

(مليون دينار)

	الصادرات الوطنية					المستوردات				
	2011	2012	2013	2014	2015[1]	2011	2012	2013	2014	2015[1]
الدول العربية، منها:	**2,262.2**	**2,307.0**	**2,571.7**	**2,656.4**	**2,442.4**	**4,947.7**	**5,260.9**	**4,809.3**	**4,888.8**	**3,763.1**
السعودية	446.5	523.6	651.7	708.9	787.0	2,968.7	3,469.7	2,850.4	3,166.7	2,208.3
العراق	715.1	716.4	883.1	828.7	493.0	220.0	230.8	252.9	4.4	0.7
سوريا	181.4	140.9	95.9	142.2	84.8	268.4	171.3	184.4	108.3	70.4
الامارات العربية المتحدة	160.7	173.7	192.3	201.4	227.9	504.9	418.8	520.2	776.1	597.2
لبنان	209.0	167.4	97.1	96.8	89.1	81.2	96.6	115.5	83.5	75.0
مصر	80.2	85.1	84.0	79.7	67.1	535.0	560.5	500.2	390.7	344.1
دول الاتحاد الاوروبي، منها:	**220.1**	**215.8**	**171.4**	**216.5**	**123.4**	**2,742.9**	**2,578.8**	**3,398.8**	**3,205.5**	**3,090.7**
ايطاليا	49.4	38.8	32.8	39.9	33.7	688.5	658.6	735.9	496.1	548.7
هولندا	25.5	23.1	9.2	15.5	21.4	126.2	115.6	144.3	207.6	179.3
المانيا	7.8	4.9	3.9	16.3	6.9	607.5	575.2	598.1	638.4	667.9
المملكة المتحدة	20.2	17.1	17.1	21.2	17.8	212.9	183.2	195.0	253.8	195.3
فرنسا	3.2	3.5	6.2	8.1	4.7	264.2	265.7	270.8	319.4	264.9
الدول الأوروبية الأخرى:	**43.7**	**41.3**	**23.6**	**20.6**	**20.8**	**788.5**	**947.8**	**847.6**	**1,223.3**	**733.8**
روسيا	16.3	15.3	4.8	4.7	2.2	513.1	450.3	235.4	533.9	193.5
دول النافتا وأميركا الجنوبية، منها:	**767.8**	**809.7**	**886.6**	**979.3**	**1,044.9**	**1,290.7**	**1,502.9**	**1,582.8**	**1,512.8**	**1,466.2**
الولايات المتحدة الأميركية	733.8	788.5	847.6	929.9	1,002.0	861.4	977.5	969.3	937.6	883.2
الدول الآسيوية غير العربية، منها:	**1,315.8**	**1,149.2**	**906.2**	**1,021.8**	**959.7**	**3,430.6**	**4,150.5**	**4,678.3**	**5,100.3**	**4,738.2**
الهنـــد	645.9	510.5	350.9	459.8	418.2	360.2	506.8	789.9	869.6	374.4
تركيا	62.6	89.8	69.8	115.6	68.4	393.5	568.9	538.5	604.1	530.3
كوريا الجنوبية	22.4	13.8	12.3	18.1	14.4	435.9	406.3	393.1	542.3	490.3
اليابان	33.5	28.6	28.7	23.0	16.2	259.0	277.5	341.6	395.5	419.2
تايوان	24.3	33.4	13.7	16.6	7.5	178.5	194.4	257.8	265.8	336.6
الصين الشعبية	141.3	132.4	73.6	131.3	149.7	1,317.4	1,416.4	1,620.1	1,705.9	1,834.4
البلدان الأخرى	**196.3**	**226.6**	**245.6**	**268.4**	**204.0**	**239.9**	**292.8**	**350.5**	**349.4**	**552.0**
المجموع	**4,805.9**	**4,749.6**	**4,805.2**	**5,163.0**	**4,795.2**	**13,440.2**	**14,733.7**	**15,667.3**	**16,280.2**	**14,436.0**

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اولية.

جدول 36

الأرقام القياسية لأسعار وكميات الصادرات الوطنية

(100=1994)

	2011		2012		2013		2014		2015 [1]	
	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية
0. المواد الغذائية والحيوانات الحية	278.6	289.6	329.9	263.9	334.5	296.3	344.5	303.4	341.7	296.7
1. المشروبات والتبغ	64.8	2,079.5	57.4	2,881.5	51.7	3,479.2	56.7	3,501.3	64.6	3,062.2
2. المواد الخام عدا المحروقات	352.8	155.3	409.9	116.2	354.6	101.9	300.4	133.3	307.1	137.1
4. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	93.8	20.4	93.7	24.8	93.6	19.4	93.6	13.5	93.6	7.8
5. المواد الكيماوية	232.7	180.9	240.8	182.0	220.7	216.8	256.5	199.5	224.6	178.4
6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	153.4	341.3	147.6	342.4	155.1	363.3	174.6	327.4	188.7	266.6
7. الآت ومعدات النقل	276.0	247.6	236.2	259.7	221.9	311.3	148.5	462.3	115.3	433.0
8. مصنوعات متنوعة	133.8	1,731.8	125.4	1,986.3	123.9	2242.4	223.9	1,386.1	201.1	1,556.6
الرقم القياسي العام	**247.5**	**245.3**	**266.5**	**225.2**	**245.8**	**248.0**	**249.3**	**261.3**	**238.3**	**254.8**

المصدر : البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اوليـة.

جدول 37
الأرقام القياسية لأسعار وكميات المستوردات

(100=1994)

	2011		2012		2013		2014		2015[1]	
	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية	سعر الوحدة	وحدة الكمية
0. المواد الغذائية والحيوانات الحية	251.3	203.1	229.4	242.6	226.6	260.3	228.5	281.1	229.0	245.7
1. المشروبات والتبغ	125.2	591.6	175.0	458.1	113.2	824.5	110.3	882.6	114.7	904.0
2. المواد الخام عدا المحروقات	172.7	198.7	205.3	170.4	234.2	153.6	205.8	201.5	175.9	205.1
3. الوقود المعدني ومواد التشحيم	644.8	220.7	724.2	217.6	716.9	193.5	651.8	227.3	378.3	209.0
4. زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	249.3	69.3	271.2	63.8	245.4	64.0	272.1	58.4	230.6	64.1
5. المواد الكيماوية	943.0	54.5	857.3	65.6	956.7	60.9	1,126.0	52.2	1,139.7	48.3
6. بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	186.0	255.1	210.8	237.3	206.6	284.7	200.6	271.1	188.5	274.2
7. الآت ومعدات النقل	145.4	280.6	185.3	241.5	182.3	270.4	179.7	278.7	175.2	320.5
8. مصنوعات متنوعة	362.2	169.5	274.9	227.1	285.3	255.3	295.3	240.0	318.5	221.0
الرقم القياسي العام	**355.1**	**160.1**	**360.2**	**174.0**	**357.0**	**181.8**	**376.8**	**183.3**	**339.9**	**176.6**

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

(1) : اوليـة.

جدول 38

وضع الاستثمار الدولي

(مليون دينار)

	2011	2012	2013 (1)	2014 (1)	2015 (1)
وضع الاستثمار الدولي، (صافي)	-15,134.2	-18,800.8	-21,074.2	-22,578.8	-24,357.5
الأصول	16,269.5	14,514.1	17,556.2	18,536.9	18,657.9
الاستثمار المباشر في الخارج	**357.8**	**361.6**	**372.7**	**431.9**	**432.6**
رأس المال المساهم والإيرادات المعاد استثمارها	357.8	361.6	372.7	431.9	432.6
استثمارات الحافظة	**460.1**	**302.6**	**316.5**	**390.2**	**440.2**
سندات الملكية	74.4	75.5	78.6	95.3	95.6
البنوك	55.4	56.5	59.6	76.3	76.6
القطاعات الأخرى	19.0	19.0	19.0	19.0	19.0
سندات الدين	385.7	227.1	237.9	294.9	344.6
سندات وأذونات	385.7	227.1	237.9	294.9	344.6
البنوك	385.7	227.1	237.9	294.9	344.6
المشتقات المالية	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
الاستثمارات الأخرى	**6,871.7**	**7,589.8**	**7,065.8**	**6,339.5**	**6,037.2**
الائتمان التجاري	166.9	160.7	101.3	84.6	101.9
القطاعات الأخرى	166.9	160.7	101.3	84.6	101.9
القروض	1,740.9	1,620.3	1,584.9	1,248.8	1,244.0
البنك المركزي الاردني	766.9	766.9	766.9	766.9	766.9
طويلة الأجل	766.9	766.9	766.9	766.9	766.9
الحكومة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك	974.0	853.4	818.0	481.9	477.1
طويلة الأجل	137.2	127.6	101.7	122.3	143.1
قصيرة الأجل	836.8	725.8	716.3	359.6	334.0
القطاعات الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النقد والودائع	4,433.9	5,224.2	4,837.6	4,598.2	4,304.2
البنوك	4,433.9	4,727.1	3,586.8	3,500.1	3,442.7
أصول أخرى	530.0	584.6	542.0	407.9	387.1
البنك المركزي الأردني	289.9	296.0	303.8	300.8	315.0
طويلة الأجل	289.9	296.0	303.8	300.8	315.0
الحكومة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك	240.1	288.6	238.2	107.1	72.1
طويلة الأجل	240.1	288.6	238.2	107.1	72.1
القطاعات الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأصول الاحتياطية	**8,579.9**	**6,260.1**	**9,801.2**	**11,375.3**	**11,747.9**
الذهب النقدي	452.1	524.6	425.6	528.0	997.9
حقوق السحب الخاصة	160.6	156.6	151.8	127.2	97.3
الاحتياطيات لدى الصندوق	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4
النقد الأجنبي	7,967.2	5,567.2	9,212.9	10,705.4	10,635.5
النقد والودائع	3,592.8	2,590.9	4,210.4	5,877.4	4,805.9
أوراق مالية	4,374.4	2,976.3	5,002.5	4,828.0	5,829.6
سندات وأذونات	2,888.5	2,841.6	3,716.4	4,488.0	4,843.0
أدوات السوق النقدي	1,485.9	134.7	1,286.1	340.0	986.6
مطالبات أخرى	0.0	11.7	10.9	14.3	16.8

(1) : اولية.

جدول 38
وضع الاستثمار الدولي (تابع)

(مليون دينار)

	2011	2012	2013 (1)	2014 (1)	2015 (1)
الخصوم	**31,403.7**	**33,314.9**	**38,630.4**	**41,115.8**	**43,015.5**
الاستثمار المباشر في الخارج	**16,603.1**	**17,677.5**	**19,006.5**	**20,387.0**	**21,269.9**
رأس المال المساهم والإيرادات المعاد استثمارها	16,603.1	17,677.5	**19,006.5**	20,387.0	**21,269.9**
استثمارات الحافظة	**2,761.8**	**2,859.2**	**4,549.5**	**5,771.1**	**6,728.0**
سندات الملكية	2,338.5	2,317.2	2,838.3	3,093.0	3,089.4
البنوك	1,762.1	1,703.1	2,111.7	2,388.5	2,374.5
القطاعات الأخرى	576.4	614.1	726.6	704.5	714.9
سندات الدين	423.3	542.0	1,711.2	2,678.1	3,638.6
سندات وأذونات	423.3	542.0	1,711.2	2,678.1	3,638.6
الحكومة العامة	423.3	542.0	1,711.2	2,678.1	3,638.6
المشتقات المالية	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
الاستثمارات الأخرى	**12,038.8**	**12,778.1**	**15,074.5**	**14,957.7**	**15,017.6**
الائتمان التجاري	680.2	779.4	705.9	687.6	579.5
الحكومة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القطاعات الأخرى	680.2	779.4	705.9	687.6	579.5
قصيرة الأجل	680.2	779.4	705.9	687.6	579.5
القروض	4,570.6	5,038.5	5,785.0	5,830.2	6,305.6
البنك المركزي الاردني	169.6	399.6	900.1	1,118.5	1,461.7
استخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي	5.5	279.1	745.7	964.3	1,310.5
أخرى طويلة الأجل	164.1	120.6	154.4	154.2	151.2
الحكومة العامة	3,269.9	3,324.0	3,344.0	3,195.2	3,377.9
طويلة الأجل	3,269.9	3,324.0	3,344.0	3,195.2	3,377.9
البنوك	16.9	11.3	13.2	15.9	14.1
قصيرة الأجل	16.9	11.3	13.2	15.9	14.1
القطاعات الأخرى	1,114.2	1,303.6	1,527.7	1,500.5	1,451.9
طويلة الأجل	1,114.2	1,303.6	1,527.7	1,500.5	1,451.9
النقد والودائع	6,462.6	6,494.8	8,228.2	8,089.5	7,766.3
البنك المركزي الأردني	109.6	612.9	1,348.9	1,196.5	961.2
البنوك	5,998.3	5,527.2	6,524.6	6,538.3	6,450.2
إلتزامات أخرى	325.4	465.4	355.3	350.4	366.2
البنوك	148.8	288.8	178.3	184.0	206.8
قصيرة الأجل	148.8	288.8	178.3	184.0	206.8
إلتزامات أخرى	176.6	176.6	177.0	166.4	159.4
طويلة الأجل	176.6	176.6	177.0	166.4	159.4
تخصيص وحدات السحب الخاصة	176.6	176.6	177.0	166.4	159.4

(1) : اولية.

جدول 39
نشاط ميناء العقبـــــة

(الف طن)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البواخر (باخرة)	**2,395**	**2,632**	**2,441**	**2,269**	**2,244**
عدد الركاب (الف راكب)	**810.7**	**925.4**	**726.9**	**541.0**	**501.1**
قادمون	386.2	435.7	345.6	286.9	256.9
مغادرون	424.5	489.7	381.3	254.0	244.2
البضائع الصادرة	**8,975.0**	**7,410.9**	**4,531.1**	**5,201.3**	**5,233.4**
الصادرات الوطنية	8,725.1	7,054.1	4,332.8	5,029.7	5,004.9
فوسفات	5,402.9	4,282.7	1,462.3	1,403.0	1,265.1
اسمدة	900.2	739.4	851.1	1,284.5	1,423.7
بوتاس	1,725.5	1,208.9	1,240.3	1,609.8	1,679.1
اخرى	696.4	823.1	779.1	732.4	637.0
اعادة تصدير	98.0	149.3	44.4	46.7	114.7
ترانزيت واخرى	152.0	207.5	153.9	124.9	113.8
البضائع الواردة	**10,208.5**	**11,943.9**	**11,784.5**	**13,843.5**	**13,148.7**
المستوردات	9,579.5	11,270.2	11,119.7	13,206.7	12,747.2
ترانزيت	629.0	673.7	664.8	636.8	401.5
مجموع البضائع الصادرة والواردة	**19,183.6**	**19,354.8**	**16,315.6**	**19,044.8**	**18,382.0**

المصدر: مؤسسة الموانئ/ العقبة.

القــوائم الماليـــــــــة

وتقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مجلس الوزراء الموقر
السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأردني
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي الأردني (المؤسس بموجب قانون خاص) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في رأس المال والاحتياطيات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات إيضاحية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لقانون البنك حيث ينطبق وللمعايير الدولية للتقارير المالية والسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح (٢) حول القوائم المالية المرفقة. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا، باستثناء ما يرد في الفقرات (١و٢) أدناه، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ حول التدقيق.

أساس الرأي المتحفظ

١- كما يرد في الإيضاح رقم (٨) حول القوائم المالية المرفقة، تشمل موجودات البنك ديوناً متأخرة السداد منذ سنوات على البنك المركزي العراقي بمبلغ يعادل ٧٦٦,٨٨٢,٢١٠ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ و٢٠١٤ وذلك تنفيذاً لاتفاقيات التبادل التجاري وتسهيلات الدفع. إن تحصيل هذه الديون المستحقة يعتمد على النتيجة النهائية للمفاوضات بين الحكومتين الأردنية والعراقية حول هذه الديون. هذا ولم يتم أخذ أي مخصص لهذه الديون في القوائم المالية المرفقة.

٢- كما يرد في الإيضاح رقم (١٣ أ) حول القوائم المالية المرفقة، تشمل موجودات البنك على أرصدة سلف مجموعها ٢٤٧,٠٢٧,٧٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٢٥٠,٥٩٣,٢٧٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤) مطلوبة من بنوك ومؤسسات مالية متعثرة تحت التصفية أو بنوك تم دمجها أو تصفيتها وبنوك ومؤسسات مالية أخرى. إن إمكانية استرداد أجزاء من هذه المبالغ يعتمد على النتائج النهائية للتصفية وقرارات الحكومة النهائية بهذا الشأن، علماً بأنه قد تم استدراك مخصصات بمبلغ ٥٩,٥٩٣,٩٦١ دينار لقاء سلفة بنك البتراء – تحت التصفية، وعليه يبلغ الرصيد المطلوب لقاء الديون المشكوك في تحصيلها لأرصدة هذه السلف ١٨٧,٤٣٣,٧٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (١٩٠,٩٩٩,٣١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).

٣- كما يرد في الإيضاحين رقم (١٢ ج) حول القوائم المالية المرفقة، تشمل موجودات البنك على سند دين يظهر بقيمته الإسمية البالغة حوالي ٤٠,٢٧٥,٤١٢ ديناراً ويستحق السداد بعد حوالي (١٩) عاماً بدلاً من إظهاره في القوائم المالية المرفقة بقيمته الحالية وأخذ الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية بموجب إعادة هيكلة الدين البالغ حوالي ٢٥ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ لحقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات) كما تتطلبه المعايير الدولية للتقارير المالية.

الرأي المتحفظ

في رأينا، وباستثناء الأثر المحتمل لما يرد في الفقرات (١و٢) من أساس الرأي المتحفظ، ومادية أثر ما يرد في الفقرة (٣) من أساس الرأي المتحفظ ان القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للبنك المركزي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لقانون البنك حيث ينطبق، وللمعايير الدولية للتقارير المالية والسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح (٢) حول القوائم المالية المرفقة.

فقرة توكيدية

دون المزيد من التحفظ في رأينا، نود لفت الانتباه إلى الايضاح (٢أ) حول القوائم المالية المرفقة والذي يشير إلى أن البنك قد قام باتباع سياسة محاسبية متعلقة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات إذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات إذا كان رصيدها دائن. وذلك تماشياً مع قانون البنك المركزي الأردني.

أمر آخر

قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي الأردني للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٥.

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

٣١ آذار ٢٠١٦

سابا وشركاهم

قـائـمـة (أ)

البنـك المركـزي الأردني
عمـان – المملكـة الأردنيـة الهاشميـة
قائمة المركز المالي

	إيضاح	٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٢٠١٤
		دينار	دينار
الموجودات			
موجودات ذهب وعملات أجنبية:			
الذهب	٢/ ب	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧	٥٢٧,٩٩٣,٢٧٩
نقد وارصده وودائع	٥	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧	٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٦	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣	٢٨٩,٨٧٥,١٩٥
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	٧	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨	٤,٥٣٨,٠٩٣,٨٨٣
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	٨	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	٩	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	١٢٧,١٩٦,٩٢٧
الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١٠	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩
موجودات متنوعة أخرى – بعملات أجنبية	١١	١٦,٨٤٤,٨١٢	١٤,٣٣٨,١٤٧
مجموع الموجودات بالعملة الأجنبية		١٢,٨٢٩,٧٢٤,٧٧٩	١٢,٤٤٢,٩٠٧,٤٣٩
موجودات بالعملة الأردنية:			
أوراق مالية وأخرى	١٢	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤	٩٠٩,١٦٦,٥٦٤
ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	١٣	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧	٥٤٧,٢٢٩,٠٧٨
الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١٤	٨,٧٩٦,٣٦٥	٦,٤٠٢,١٦٩
تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	١٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
موجودات ثابتة بالصافي	١٦	١١,٣٣٧,٢٠٨	١١,٢٨٦,١١٤
موجودات متنوعة أخرى – بالعملة الأردنية	١٧	٣٧,١٢٣,٠٧٧	٤٠,٧٩٠,٣٥٢
فروق تقييم عملات أجنبية وذهب	١٨	٢٧١,٨٤٧,٨٦٦	–
مجموع موجودات بالعملة الأردنية		١,٤٩٩,٧١٦,٣٨٧	١,٥٨٩,٨٧٤,٢٧٧
مجموع الموجودات		١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦	١٤,٠٣٢,٧٨١,٧١٦
حسابات نظامية (لها مقابل)	٤١/ج	٣٧٩,٥٨٨,٠٨٦	٤٣١,٢٨٨,٦٥٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قـــائمـــة (أ)

	إيضاح	٣١ كانـــــــــــون الأول ٢٠١٥	٢٠١٤
		دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات			
نقد مصدر	١٩	٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧	٤,١٧٧,٨٥٣,٥٣٨
مطلوبات بعملات أجنبية :			
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية		٦١٩,٧٠١,٠٧٩	٧٤١,٩١١,٨٢٤
ودائع الحكومة		١٢١,٣٣٢,٣٧٨	١٠٠,٢٧٨,٩٣٩
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة		١,١١٦,٢٩٢	١,٨٥٦,٩٢٣
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية		٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨	١,١٩٤,٦٩٠,٤٢٥
التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة	٢٠	١٥٩,٣٦١,٦٢٥	١٦٦,٤٣٠,٣٣٦
ودائع ومطلوبات أخرى – بالعملة الأجنبية		٧,١٧٨,١٤٣	٢,٠٦٩,٧٧٤
مجموع مطلوبات بعملات أجنبية		١,٨٦٦,٦٥٧,٥٤٥	٢,٢٠٧,٢٣٨,٢٢١
مطلوبات بالعملة الأردنية :			
شهادات الإيداع	٢١	١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٩,٣٠٠,٠٠٠
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية		٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩	٦,٢٨٤,٣٣٤,٣٣٨
ودائع الحكومة	٢٢	٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣	٦٠٥,٢١٠,٥٩٠
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة		١٩٧,٥٥٠,٥٤٤	٢٥١,٤٣٩,٩٢٠
حسابات صندوق النقد الدولي	٢٣	٥١١,٦٩٧	٥١٤,٧١٨
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية		٢,٧٥٦,٤٠٨	١,٢٤٧,٣٦٢
مطلوبات أخرى – بالعملة الأردنية	٢٤	٩٠,٢٤٦,٤٥٠	٩١,٥٥٨,٦٠٠
مجموع مطلوبات بالعملة الأردنية		٧,٨٨٥,٨٧٧,٦٨١	٧,٤٩٣,٦٠٥,٥٢٨
رأس المال والاحتياطيات :			
رأس المال	١	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي العام	٢٥	١,٨٧٨,٢٦٤	١,٨٧٨,٢٦٤
احتياطي تقييم الموجودات المالية	٢٦	١١٨,٦٤٥,٣٤٦	١٠١,٢١٢,١٦٠
الاحتياطيات الخاصة	٢٧	٧١,٦١٤,٥٣٣	٢,٩٩٤,٠٠٥
مجموع رأس المال والاحتياطيات		٢٤٠,١٣٨,١٤٣	١٥٤,٠٨٤,٤٢٩
مجموع المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات		١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦	١٤,٠٣٢,٧٨١,٧١٦
حسابات نظامية (لها مقابل)	٤١/ج	٣٧٩,٥٨٨,٠٨٦	٤٣١,٢٨٨,٦٥٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــة (ب)

البنـــك المركـــزي الأردني

عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة

قائمة الدخـــل

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانـــــــــــون الأول ٢٠١٥ دينـــــــــار	٢٠١٤ دينـــــــــار
الإيرادات:			
إيرادات الاستثمارات الخارجية	٢٨	٨٣,١٦٠,٦٨٥	٨٤,٥٣٣,٢٩٠
إيرادات الاستثمارات المحلية	٢٩	١٩,٣١٦,٩٥٣	٤٢,٠٥٧,٥٤٤
إيرادات أخرى متنوعة	٣٠	٥,٣٤٤,٤٩٣	٥,٣٤١,٦٩١
مجموع الإيرادات		١٠٧,٨٢٢,١٣١	١٣١,٩٣٢,٥٢٥
المصروفات:			
فوائد مدفوعة على شهادات ونافذة إيداع البنوك المرخصة	٣١	٨٠,٢٤٢,٠١٧	١١٠,٤٩٥,٦٣٤
فوائد مدفوعة على حسابات الحكومة والمؤسسات العامة		٩,٦٨٨,٩٢٨	١٩,٥٨٧,١١٤
فوائد مدفوعة على حسابات هيئات وبنوك ومؤسسات مالية خارجية		١,٨٦٩,٦٨٨	١,٦٥٤,٨٦٩
فوائد وعمولات ومصاريف أخرى	٣٢	٩٢٩,٨٢٢	٨٩١,٢٤٣
مصاريف إصدار وإطفاء أوراق النقد والمسكوكات	ي٢	٤,٦٠٥,٢٦١	٧,٩٢٩,٨٤٠
مصاريف إدارية وعمومية	٣٣	٢٧,٦٥٤,٦٧٧	٢٥,٦٩٧,٧٢٥
مجموع المصروفات:		١٢٤,٩٩٠,٣٩٣	١٦٦,٢٥٦,٤٢٥
(خسائر) تقييم موجودات ومطلوبات البنك من الذهب والعملات الأجنبية	١٨ و٢٧	(١٨٦,٠٥٩,٠٧٦)	(١٠٣,٩١٦,٢٣٥)
(الخسارة) بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية		(٢٠٣,٢٢٧,٣٣٨)	(١٣٨,٢٤٠,١٣٥)
المعاد من خسائر تقييم موجودات ومطلوبات البنك من الذهب والعملات الأجنبية– بموجب قانون البنك	١٨ و٢٧	١٨٦,٠٥٩,٠٧٦	١٠٣,٩١٦,٢٣٥
(الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ج) مقيد على حساب الاحتياطي الخاص لإطفاء (الخسارة) للسنة		(١٧,١٦٨,٢٦٢)	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــة (ج)

البنــك المركــزي الأردني
عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
قائمة الدخل الشامل

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــار	دينـــــــار
(الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ب)	(١٧,١٦٨,٢٦٢)	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)
بنود الدخل الشامل:		
التغير في احتياطي تقييم الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل	١٧,٤٣٣,١٨٦	١,٤٨٥,٣٩٧
إجمالي الربح (الخسارة) الشاملة – قائمة (د)	٢٦٤,٩٢٤	(٣٢,٨٣٨,٥٠٣)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــــة (د)

البنـك المركـزي الأردني
عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
قائمة التغيرات في رأس المال والاحتياطيات

	إيضاح	رأس المال	الاحتياطي العام (إيضاح ٢٥)	احتياطي تقييم موجودات مالية	احتياطيات خاصة (إيضاح ٢٧)	(الخسارة) بموجب قانون البنك	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥		دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية العام		٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٧٨,٢٦٤	١٠١,٢١٢,١٦٠	٢,٩٩٤,٠٠٥	–	١٥٤,٠٨٤,٤٢٩
أثر التغير في السياسات المحاسبية	٢ و٢٧	–	–	–	٨٥,٧٨٨,٧٩٠	–	٨٥,٧٨٨,٧٩٠
الرصيد المعدل في بداية العام		٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٧٨,٢٦٤	١٠١,٢١٢,١٦٠	٨٨,٧٨٢,٧٩٥	–	٢٣٩,٨٧٣,٢١٩
(الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ب)		–	–	–	–	(١٧,١٦٨,٢٦٢)	(١٧,١٦٨,٢٦٢)
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية		–	–	١٧,٤٣٣,١٨٦	–	–	١٧,٤٣٣,١٨٦
إجمالي الربح الشامل– قائمة (ج)		–	–	١٧,٤٣٣,١٨٦	–	(١٧,١٦٨,٢٦٢)	٢٦٤,٩٢٤
المحول من حساب الاحتياطي الخاص لإطفاء (خسارة) السنة		–	–	–	(١٧,١٦٨,٢٦٢)	١٧,١٦٨,٢٦٢	–
الرصيد في نهاية العام		٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٧٨,٢٦٤	١١٨,٦٤٥,٣٤٦	٧١,٦١٤,٥٣٣	–	٢٤٠,١٣٨,١٤٣
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤							
الرصيد في بداية العام		٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٧٨,٢٦٤	٩٩,٧٢٦,٧٦٣	١٤١,٢٣٤,١٤٠	–	٢٩٠,٨٣٩,١٦٧
(الخسارة) بموجب قانون البنك – قائمة (ب)		–	–	–	–	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية		–	–	١,٤٨٥,٣٩٧	–	–	١,٤٨٥,٣٩٧
إجمالي (الخسارة) الشاملة – قائمة (ج)		–	–	١,٤٨٥,٣٩٧	–	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)	(٣٢,٨٣٨,٥٠٣)
المحول لحساب الاحتياطي الخاص لتقييم موجودات ومطلوبات البنك من الذهب والعملات الأجنبية		–	–	–	(١٠٣,٩١٦,٢٣٥)	–	(١٠٣,٩١٦,٢٣٥)
المحول من حساب الاحتياطي الخاص لإطفاء (خسارة) السنة		–	–	–	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)	٣٤,٣٢٣,٩٠٠	–
الرصيد في نهاية العام		٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٧٨,٢٦٤	١٠١,٢١٢,١٦٠	٢,٩٩٤,٠٠٥	–	١٥٤,٠٨٤,٤٢٩

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــة (هـ)

البنـك المركـزي الأردني
عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
قائمة التدفقـــات النقديـــــة

للسنة المنتهية في ٣١ كانـــــــون الأول

	إيضاح	٢٠١٥	٢٠١٤
		دينـــــــار	دينـــــــار
(الخسارة) بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية – قائمة (ب)		(٢٠٣,٢٢٧,٣٣٨)	(١٣٨,٢٤٠,١٣٥)
التعديلات:			
استهلاك موجودات ثابتة	١٦	١,٩٠١,٩٤٢	١,٨٢٨,٤٦٤
خسائر (أرباح) بيع موجودات ثابتة		١١,٣١٠	(٢٨,٩٩٩)
خسائر تقييم موجودات البنك من الذهب		١٤١,٠٩٩,٥١٦	٧,٥٨٥,٣٠٩
خسائر تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية		٤٤,٩٥٩,٥٦٠	٩٦,٣٣٠,٩٢٦
صافي (الخسارة) قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		(١٥,٢٥٥,٠١٠)	(٣٢,٥٢٤,٤٣٥)
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:			
(الزيادة) في موجودات متنوعة بالعملات الأجنبية		(٢,٥٠٦,٦٦٥)	(٣,٤٦٨,٧٧٦)
النقص في موجودات متنوعة أخرى بالدينار		٣,٠٧٤,٩٩٦	١٠,٣١٨,٧٣٧
النقص في تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية		٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠,٠٠٠
(النقص) الزيادة في ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية بالعملات الأجنبية		(١٢٢,٢١٠,٧٤٥)	٢٤,٩٣٩,٨٣٩
الزيادة (النقص) في ودائع الحكومة بالعملات الأجنبية		٢١,٠٥٣,٤٣٩	(٩,٣٨٥,٠٥٢)
(النقص) في ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة بالعملات الأجنبية		(٧٤٠,٦٣١)	(١٨,٥٦٤,٦٧٠)
(النقص) في ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية بالعملات الأجنبية		(٢٣٦,٧٢٢,٣٩٧)	(١٥٢,٢٤٣,٦٠١)
(النقص) في التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة		(٧,٠٦٨,٧١١)	(١٠,٥٢٨,١٠٩)
الزيادة (النقص) في ودائع ومطلوبات أخرى بالعملات الأجنبية		٥,١٠٨,٣٦٩	(٤٣,٢٨٥,٠٢٢)
الزيادة في شهادات الإيداع		٨١٧,٢٠٠,٠٠٠	٢٨,٤٠٠,٠٠٠
(النقص) الزيادة في ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – بالدينار		(٣٦١,٢٢٩,٤٩٩)	١,٠٥٥,٣٦٨,٠٣٤
(النقص) في ودائع الحكومة – بالدينار		(١٠,٠٠٢,٨٤٧)	(١٠٦,٦١٢,٦١٢)
(النقص) في ودائع الحكومة بموازنات مستقلة والمؤسسات العامة – بالدينار		(٥٣,٨٨٩,٣٧٦)	(٤٤,٩٥١,٧١٦)
(النقص) الزيادة في حسابات صندوق النقد الدولي		(٣,٠٢١)	٥,٢٧٨
الزيادة (النقص) في ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – بالدينار		١,٥٠٩,٠٤٦	(١٩٣,٠٤٨)
النقص في حقوق السحب الخاصة.		٢٩,٨٨٨,٨٥٥	٢٤,٥٦٨,٨٢٢
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى – بالدينار		(١,٣١٢,١٥٠)	٢,٩٠٠,٩٦١
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		٩١,٨٩٣,٦٥٣	١,٠٤٩,٧٤٤,٦٣٠
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:			
النقص في أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		٥٦,٥٩٦,٦١٢	٥٨٦,١٨٣,٦٥٥
(الزيادة) في أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة		(١,٠٥٨,١٨٢,١٣٥)	(٤١١,٦٠٩,٩٤٤)
النقص في أوراق مالية وأخرى بالعملة الأردنية		١٨٠,١٥٨,٠٠٠	٤٦٤,٧٥١,٠٠٠
النقص (الزيادة) في الائتمان الممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية		١٥٥,٦٢٥,٧٧١	(٥٧,٥٢٧,٢٢٠)
النقص في الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		٨١١,٩٤٠	٣,٩٩٤,٥٧٢
(الزيادة) في الذهب		(٦١٠,٣٨٩,٢٤٥)	(١٠٩,٨٨٢,٧٨٩)
(شراء) موجودات ثابتة		(٢,٠٢٥,٨٧٤)	(١,٧٧٦,٣٥٧)
المتحصل من بيع موجودات ثابتة		٦١,٥٢٧	٣٩,٠٢٢
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية في عمليات الاستثمار		(١,٢٧٧,٣٤٣,٤٠٤)	٤٧٤,١٧١,٩٣٩
التدفقات النقدية من عمليات التمويل:			
الزيادة في النقد المصدر		١٥٨,٩١٤,٢٥٩	٢٣٩,٧٧٩,٣٦٢
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل		١٥٨,٩١٤,٢٥٩	٢٣٩,٧٧٩,٣٦٢
(خسائر) تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية		(٤٤,٩٥٩,٥٦٠)	(٩٦,٣٣٠,٩٢٦)
صافي (النقص) الزيادة في النقد		(١,٠٧١,٤٩٥,٠٥٢)	١,٦٦٧,٣٦٥,٠٠٥
نقد وأرصدة وودائع في بداية السنة		٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩	٤,٢١٠,٣٨٧,٤٩٤
نقد وأرصدة وودائع في نهاية السنة	٥	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧	٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٤١) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

البنــك المركــزي الأردني

عمـــان – المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة

إيضاحـــــات حـــول القوائم الماليـــــة

١- عـــــــــــام

- تأسس البنك المركزي الأردني في عام ١٩٦٤ بموجب قانون خاص، ويتمتع البنـك بشخصـية اعتباريـة مستقلة، وان أهدافه هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني وتشجيع النمـو الاقتصـادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.
- ينص قانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧١ انه اذا لم تكف الاحتياطيات لتغطية أية خسارة في حسـاب الأربـاح والخسائر لأي سنة مالية، على الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية خلال الأشهر الثلاثة الـتي تلـي نهايـة تلك السنة المالية.
- ان مقر البنك هو عمان وله فرعان احدهما في مدينة اربد والأخر في مدينة العقبة.
- بلغ عدد موظفي البنك المركزي كما هو في نهاية عام ٢٠١٥ (٦٣٤) موظفاً.
- بموجب أحكام المادة (٨) من قانون البنك المركزي الأردنـي رقـم (٢٣) لسـنة ١٩٧١ قـرر مجلـس الـوزراء في جلسـته المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٣ وبناءً على توصية لجنة التنمية الاقتصـادية الصـادرة في جلسـتها المنعقـدة بتـاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٣ الموافقة على قرار مجلس إدارة البنك المركزي الأردني المتضمن زيـادة رأس مـال البنـك المركـزي الأردنـي ليصبح ٤٨ مليون دينار بدلاً من ١٨ مليون دينار وذلك بتحويل ٣٠ مليون دينار من الاحتياطي العام.
- تــم اقرار القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي الأردني من قبـــل مجلس الإدارة بتاريـخ ٢٧ آذار ٢٠١٦.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

أ - تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لقانون البنـك المركـزي الأردنـي حيـث ينطبـق وللمعـايير الدوليـة للتقـارير الماليـة والتفسيرات الصادرة حولها، ويراعى في إعدادها قرارات مجلس الإدارة وقرارات المحافظ. وفي حال وجـود اخـتلاف ما بين المعايير الدولية للتقارير المالية وقانون البنك المركزي الأردني فيـتم الالتـزام بمـا ورد في قـانون البنـك المركـزي الأردني.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات الماليـة الـتي تظهـر بالقيمـة العادلة بتاريخ القوائم المالية. وتمثل القوائم المالية المرفقة حسابات البنك المجمعة بما فيها فرعي اربد والعقبة.
- ان الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ باستثناء تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات إذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات إذا كان رصيدها دائن وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي، وكذلك أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما في إيضاح (٤-أ) أدناه.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

ب - يظهر الذهب في قائمة المركز المالي المرفقة على أساس الأسعار العالمية السائدة في الأسواق عند إعداد نشرة التقييم المعتمدة لدى البنك المركزي في آخر يوم عمل في السنة والبالغ ما يعادل ٧٥٢/٩٦٠ دينار لكل أونصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٨٥٠/٩٧٥ دينار لكل أونصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).

ج - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية، في حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

د - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

هـ – موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل والتي تتمثل بمساهمات البنك في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومساهمات البنك في مؤسسات مالية محلية.
- يتم أثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن الاحتياطيات أما التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية فيتم إثباتها ضمن حساب فروق تقييم عملات أجنبية وذهب وفقاً لقانون البنك المركزي، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن الاحتياطيات ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الاحتياطيات الخاصة وليس من خلال قائمة الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة من هذه الاستثمارات في قائمة الدخل.

و – القيمة العادلة

- إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا تستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبسعر الفائدة الفعالة، ويتم تسجيل فائدة الخصم ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة في قائمة الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية.

ز – التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

ح – اتفاقيات إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة، وتدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة.
- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها، وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند تمويل اتفاقيات إعادة الشراء حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة.

ط – الموجودات الثابتة

تظهر الموجودات الثابتة بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	٪
مباني	٣
تحسينات مباني	٢٠
أثاث ومفروشات وديكورات	١٠
القاصات والخزائن الأمينة	٥
وسائط نقل	١٥
الآت وأجهزة	١٥
برمجيات الحاسب الآلي	٢٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٥

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية، فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم قيد التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

ي – يتم إطفاء نفقات طباعة أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الجديدة على مدى ثلاث سنوات.

ك – تؤخذ إيرادات الفوائد بموجب أساس الاستحقاق باستثناء الفوائد على تسهيلات واتفاقيات الدفع بحيث تؤخذ للإيرادات عند قبضها.

ل – يتم الاعتراف بمصاريف الفوائد والعمولات بموجب أساس الاستحقاق.

م – يتم تقييم عقود المقايضة بالأسعار الآجلة السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

ن – تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

س – العملات الأجنبية

– يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات.

– يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك مقابل الدينار الأردني.

– يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة بتاريخ تحديد قيمتها العادلة.

– يتم تحويل فروقات العملة الناجمة عن إعادة تقييم موجودات البنك بعملات أجنبية لحساب الاحتياطي الخاص لتقييم العملات الأجنبية الوارد ضمن بند احتياطيات خاصة في قائمة المركز المالي بموجب قانون البنك، علماً بأنه قد تم تغيير السياسة المحاسبية للعام ٢٠١٥ وأصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات إذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات إذا كان رصيدها دائن.

ع – بموجب قانون البنك المركزي المادة ٩/أ يحتفظ البنك المركزي الأردني باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ من الربح الصافي للبنك في كل سنة مالية ويدفع باقي الربح الصافي للحكومة، ويجوز للمحافظ ان يدفع سلفات للخزينة من أصل نصيب الحكومة الذي سيتحقق من هذه الأرباح، ويتم تسديد السلفات ودفع رصيد الأرباح المستحقة في آخر يوم عمل من السنة.

٣ – التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وعلى رصيد القيمة العادلة للموجودات المالية الظاهر ضمن بند رأس المال والاحتياطيات، وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

- تعتقـــد إدارة البنك بأن التقديرات والاجتهادات المتبعة في إعداد القوائم الماليـة كافيـة ومعقولـة، وهـي مفصـلة علـى النحو التالي:

✓ تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمـار الإنتاجيـة المتوقعـة في المسـتقبل، ويـتم اخـذ خسـارة التدني في قائمة الدخل.

✓ تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقـدير أي تـدني في قيمتهـا ويـتم أخـذ هـذا التدني في قائمة الدخل.

✓ تقوم الإدارة بمراجعة دورية للقضايا المقامة على البنك واخذ المخصصات اللازمة لهـذه الالتزامـات اسـتناداً لـراي المستشار القانوني للبنك.

✓ يتم تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملـة وفصـل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعـايير الدوليـة للتقـارير الماليـة، إن الفـرق بـين المسـتوى ٢ والمستوى ٣ لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهميـة المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيـق للمـدخلات المسـتخدمة لقيـاس القيمـة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

٤- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معاييـــر التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتبـاع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم الماليـــة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـــة المحاسبيـــة للمعامـــلات والترتيبات المستقبليـة:

- التحسينات السـنوية علـى المعـايير الدوليـة للتقـارير الماليـة الصـادرة خـلال الأعـوام ٢٠١٠-٢٠١٢ والـتي تتضـمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٢) و(٣) و(٨) و(١٣) ومعايير المحاسـبة الدوليـة أرقـام (١٦) و(٢٤) و(٣٨).
- التحسينات السنوية على المعايير الدوليـة للتقـارير الماليـة الصـادرة خـلال الأعـوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ والـتي تتضـمن تعديلات تتعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١) و(٣) و (١٣) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠).
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): منافع الموظفين، توضح هذه التعديلات كيفية توزيع المسـاهمات المدفوعة من الموظفين او الأطراف الخارجية والتي ترتبط بخدماتهم على فترات الخدمة.

ب – معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٤): حسابات التأجيل التنظيمية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): عرض القوائم المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: النباتات المنتجة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): القوائم المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة إما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) أو باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقـم (١٢): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقـم (٢٨): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، والمتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٥) و(٧) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (١٩) و(٣٤).	أول كانون الثاني ٢٠١٦
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٣ و٢٠١٤)	أول كانون الثاني ٢٠١٨

حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية في تشرين ثاني ٢٠٠٩ و طرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول ٢٠١٠ لإضافة متطلبات لتصنيف و قياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني ٢٠١٣ لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط . كما تم إصدار نسخه معدلة من المعيار في تموز ٢٠١٤ كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة .

ان النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

- **التصنيف والقياس:**

تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الاعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت هذه النسخة تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لكن هنالك اختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

- **التدني:**

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني.

- **محاسبة التحوط:**

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

- **إلغاء الاعتراف:**

تم إتباع متطلبات إلغاء الاعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لأول مرة
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): الأدوات المالية: إفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لأول مرة

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥): الإيرادات من العقود مع العملاء. أول كانون الثاني ٢٠١٨

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٥ حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨): الإيرادات ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١١): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥).

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) على أنه يتوجب على المنشاة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشاة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات ، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات:

* الخطوة ١: تحديد العقود المبرمة مع العميل.
* الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد.
* الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة.
* الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد.
* الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة الى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) مزيدا من الإفصاحات التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف و القياس و العرض والإفصاح لعقود الإيجار وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستأجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها ١٢ شهر أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. لقد أتاح المعيار الاستمرارية للمؤجر في تصنيف العقود أما عقود تشغيلية أو تمويلية، وبموجب هذا المعيار فان محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر بقيت الى حد كبير كما هي ودون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).	أول كانون الثاني ٢٠١٩
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠): القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (٢٠١١) وذلك لمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.	تاريخ التطبيق غير محدد بعد

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٩) و(١٥) و (١٦)، حيث تتوقع الإدارة ان يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٩) و (١٥) في القوائم المالية للبنك خلال الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٨، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩، علماً بأنه قد يكون لها اثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك وعقود الإيجار، إلا انه من غير العملي ان يتم تقدير اثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للبنك.

٥ – نقد وأرصدة وودائع

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانـــــــــــــــــــــــون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار
نقد لدى البنك	١٩٩,٧١١,٤٠٧	١٧٥,١٥٠,٤٨٩
حسابات جارية	٧٧٣,٠٥٤,٠٥٢	١,٣٣٤,٨١٩,٧٣١
أرصدة ودائع وحسابات تحت الطلب*	٣,٨٣٣,٤٩١,٩٨٨	٤,٣٦٧,٧٨٢,٢٧٩
	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧	٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩

* وفيما يلي تفاصيل الودائع حسب تواريخ استحقاقها:

٢٠١٥	تستحق خلال ثلاثة أشهر	تستحـق خلال فترة من ثلاثة أشهر ولغاية ستة أشهـر	تستحق خلال فترة من ستة شهور ولغاية سنة	المجموع
	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار
ودائع وحسابات تحت الطلب	٢,٢٠٢,٧٩١,٩٨٨	٧٣٨,٧٧٨,٠٠٠	٨٩١,٩٢٢,٠٠٠	٣,٨٣٣,٤٩١,٩٨٨
٢٠١٤				
ودائع وحسابات تحت الطلب	٢,٩٩٧,٥٠١,٠٨٩	١,٣٥٢,٥٥٦,١٩٠	١٧,٧٢٥,٠٠٠	٤,٣٦٧,٧٨٢,٢٧٩

تراوحت معدلات أسعار الفائدة للعملات (دولار أمريكي، يورو، جنيه إسترليني، دولار كندي، دولار أسترالي، دولار نيوزلندي، كرونر نرويجي) خلال العام ٢٠١٥ من ٠/٢٢٪ إلى ٣/٨٠٪ حسب نوع العملة واجل الاستحقاق.

٦ – أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــــــــــــــــــــــون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار
سندات أجنبية بفوائد ثابتة	٩١,٤٧٨,٥٨٣	٢١٨,٩٧٥,١٩٥
سندات إصدارات خاصة	١٤١,٨٠٠,٠٠٠	٧٠,٩٠٠,٠٠٠
	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣	٢٨٩,٨٧٥,١٩٥

٧ – أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
أ – سندات أجنبية		
سندات أجنبية بفوائد ثابتة	٢,٠٠٨,٥٩٧,٥٥٩	١,٩٣٠,٩٦١,٠٠٦
سندات أجنبية بفوائد معومة	٢,٦٠١,٠٩٥,٤٧٠	٢,٢٦٧,١٥٧,٠٤٧
	٤,٦٠٩,٦٩٣,٠٢٩	٤,١٩٨,١١٨,٠٥٣
ب – أوراق تجارية أجنبية	٩٨٦,٥٨٢,٩٨٩	٣٣٩,٩٧٥,٨٣٠
	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨	٤,٥٣٨,٠٩٣,٨٨٣

أ- يمتد استحقاق السندات الأجنبية من ستة أسابيع ولغاية خمس سنوات وبفائدة يتراوح معدلها من ٠/١٧٪ إلى ٦/٧٥٪.
ب- يمتد استحقاق الأوراق التجارية الأجنبية من ١٩ يوماً إلى ٣٢١ يوم وبسعر خصم يتراوح معدله من ٠/٣٦٢٥٪ إلى ٠/٩٢٥٪.

٨ – تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة

يمثل هذا البند رصيد اتفاقيات التبادل وديون مستحقة على البنك المركزي العراقي تنفيذاً لترتيبات التسهيلات، تفاصيلها كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٥	
	المبلغ المعادل بالدينار	المبلغ بالدولار الأمريكي
اتفاقيات التبادل التجاري مستحقة	٩٣,٠٥٩,٨٢١	١٣١,٢٥٥,٠٣٦
ديون مستحقة متأخرة السداد	٦٧٣,٨٢٢,٣٨٩	٩٥٠,٣٨٤,١٨٨
	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	١,٠٨١,٦٣٩,٢٢٤

	٣١ كانون الأول ٢٠١٤	
	المبلغ المعادل بالدينار	المبلغ بالدولار الأمريكي
اتفاقيات التبادل التجاري مستحقة	٩٣,٠٥٩,٨٢١	١٣١,٢٥٥,٠٣٦
ديون مستحقة متأخرة السداد	٦٧٣,٨٢٢,٣٨٩	٩٥٠,٣٨٤,١٨٨
	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	١,٠٨١,٦٣٩,٢٢٤

يمثل الرصيد أعلاه التسهيلات المستحقة، ويبلغ رصيد الفوائد المعلقة الخاصة بها ٣٢٥,٢٢٥,٨٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٣١٣,٤١٨,٦١٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).

٩- حقوق السحب الخاصة

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
حقوق السحب الخاصة	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	١٢٧,١٩٦,٩٢٧
	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	١٢٧,١٩٦,٩٢٧

يمثل هذا البند حصة الأردن من تخصيصات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي والبالغة ٩٨,٩٦٢,٢٢٦ وحدة حقوق سحب خاصة (١٢٣,٨٦٤,٩٦٠ وحدة حقوق سحب خاصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤) وتبلغ قيمة هذا الالتزام حسب متوسط سعر الدينار الأردني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ٩٧,٣٠٨,٠٧٢ دينار (١٢٧,١٩٦,٩٢٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).

١٠- الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

يتكون هذا البند من مساهمات البنك في المؤسسات المالية الأجنبية الدولية والإقليمية وتفاصيلها كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٥,٣٨٤,٧٥٣	١٨٤,٧٦٣,٥٠١
صندوق النقد العربي/ دينار عربي	٥٤,٦٢٦,٢٤٧	٥٤,٨١٥,٦٧٨
البنك الإسلامي للتنمية/ دينار إسلامي	٣٤,٢٥١,٨٣٨	٣٥,٢٣٨,٥٦٥
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	٦,٢١٥,٩٥٠	٥,٧٥٧,٢٦٠
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	٢,٤٠٣,٦٣١	٢,٣١٠,٤٣٠
البنك الدولي للإنشاء والتعمير – دولار أمريكي	٤,٤٣٤,٥٧١	١,٥٤١,٤٨٨
البنك الدولي للإنشاء والتعمير – دينار عربي	١٥,١٨٢,٨٦٩	١٣,٨٧٣,٣٩٤
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٥١٠,٩١٢	٤٩٠,٩٨٨
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	٣١٣,٥٦٨	٣٣٧,٣٠٨
المساهمة في صندوق النقد العربي/ دينار عربي	٣٧١,١٥١	٣٨٣,١٨٢
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	١,٣٠٦,٨٦٠	١,٢٦٣,٥٠٥
	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩

- تم قياس المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، وقد بلغ احتياطي تقييم المساهمات المالية الدولية ١١٧,٢٧٣,٩٨١ دينار دائن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (١٠٢,٢٣٤,٩٩١ دينار دائن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).
- تم الاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة وصادرة لاحتساب القيمة العادلة للمساهمات بطريقة حقوق الملكية.
- بلـغ تأثيـر تغيـر أسعار صرف العملات الأجنبية ما يعادل ١١,٠٧٨,٤٣٧ دينار (مدين) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تم إثباته في حساب فروق تقييم عملات أجنبية وذهب (١١,٠٠٦,٦٩٣ دينار (مدين) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).

١١- موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية

يمثل هذا البند فوائد وإيرادات مستحقة وغير مقبوضة على الحسابات الجارية والودائع الأجنبية، والأوراق المالية الأجنبية.

١٢- أوراق مالية وأخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
سند صادر عن وزارة المالية لأمر البنك (أ)	٢٧١,٧٠٥,٠٣٢	٢٧١,٧٠٥,٠٣٢
سند وزارة المالية/ مذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٨ (ب)	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠
سند الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ج)	٤٠,٢٧٥,٤١٢	٤٠,٢٧٥,٤١٢
سندات المؤسسات العامة (د)	١٣٣,٨٥٥,٠٠٠	١٧٤,٩٢٢,٠٠٠
سندات الخزينة الأردنية (د)	٢٢,٦١٠,٠٠٠	٨١,٧٠١,٠٠٠
الائتمان الممنوح للحكومة الأردنية (هـ)	٢٠,٥٦٣,١٢٠	٢٠,٥٦٣,١٢٠
	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤	٩٠٩,١٦٦,٥٦٤

أ- بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩١/٨) تاريخ ١٣ حزيران ١٩٩١ والذي اكتسب صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢، تم تحرير سند لا يحمل تاريخ استحقاق لأمر البنك المركزي الأردني صادر عن وزارة المالية بمبلغ ٣٩٠ مليون دينار تسديداً لمبالغ السلف الاستثنائية التي كانت قد منحت إلى الخزينة بموجب قرارات لجنة الأمن الاقتصادي، كما نص القرار على إلغاء الفوائد المستحقة على أي من تلك السلف اعتباراً من تاريخ القرار المذكور، ويمثل هذا المبلغ في نهاية العام ٢٠١٥ رصيد السلفة غير المسدد من اصل قيمة السند المذكور، وحيث انه لا يوجد لها تاريخ استحقاق وليس هناك أي تدني في قيمتها العادلة كون ان للبنك الحق بالمطالبة بتسديده في أي وقت.

ب- استناداً لكتاب رئاسة الوزراء رقم د ى ا/٢١٧٨٤ تاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٠٧ بالموافقة على توقيع مذكرة التفاهم ما بين وزارة المالية والبنك المركزي الأردني، تم بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨ توقيع المذكرة لغايات تسوية رصيد حساب الخزينة العام المكشوف في حينه، حيث قامت وزارة المالية بإصدار عشرين سند متساوي القيمة بمبلغ ٤٠ مليون دينار لكل سند وبدون فوائد لأمر البنك المركزي الأردني وبمبلغ إجمالي مقداره ٨٠٠ مليون دينار، تستحق هذه السندات السداد بموجب دفعات نصف سنوية خلال شهري شباط وآب من كل عام، هذا وتبلغ القيمة الحالية لهذه السندات ٢٣٠,٣٣٤,٨٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ محسوبة على أساس سعر خصم ٢,٩٧٪ سنوياً.

ج- وافق مجلس الوزراء على عرض قدمه كبار مساهمي البنك التجاري الأردني (بنك الأردن والخليج سابقاً) يتضمن بعض الشروط التي تتعلق بالتسهيلات الاستثنائية الممنوحة من البنك المركزي الأردني إلى بنك الأردن والخليج والبالغ رصيدها ٤٠,٢٧٥,٤١٢ دينار ومنها:

- تعديل اتفاقية التسهيلات بحيث تستحق بعد (٣٠) عاماً.
- يدفع بنك الأردن والخليج القيمة الحالية لسند الدين الصادر لأمر البنك المركزي الأردني والبالغة ٩ مليون دينار في حينه محسوبة وفقاً لسعر خصم مقداره ٥/١٢١٩٪، هذا وقد تم إحالة سند الدين للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بحيث تقوم الشركة أعلاه بتسديد القيمة الإسمية للسند البالغة ٤٠,٢٧٥,٤١٢ دينار بعد مرور ٣٠ عام دفعة واحدة، علماً بأن القيمة الحالية للسند تبلغ ١٥,٢٦٢,٧٧٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (١٤,٥١٩,٢٨٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).
- هذا وبموجب اتفاقية حوالة الدين الموقعة بتاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤، تم إحالة سند الدين الصادر لأمر البنك المركزي الأردني من البنك التجاري الأردني (بنك الأردن والخليج سابقاً) إلى الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بحيث تقوم الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بالالتزام بدفع قيمة التسهيلات دفعة واحدة بعد انقضاء (٣٠) عاما من تاريخ تحرير السند لأمر البنك المركزي الأردني، علماً بانه يستحق على هذا السند فائدة سنوية بنسبة ٥/١٢١٩٪، ويستحق السند وفوائده السداد بتاريخ ٧ حزيران ٢٠٣٥.

د- بموجب المادتين (٣٩) و(٥٠) من قانون البنك المركزي الأردني قام البنك خلال عام ٢٠١٥ بشراء أوراق مالية حكومية كما يلي:

- سندات مؤسسات عامة تستحق بعد سنتين وبفائدة تتراوح بين ٧/٧٢٤٪ - ٧/٧٥٠٪.
- سندات خزينة أردنية يمتد استحقاقها من ٣ شهور ولغاية ثلاث سنوات وبفائدة تتراوح بين ٢/٩٤٢٪ - ٧/٧٧٠٪.

هـ - يمثل هذا البند سلفة للحكومة مقابل سحب الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي بمبلغ ٢٠,٥٦٣,١٢٠ دينار.

١٣- ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
سلف للبنوك التجارية تحت التصفية بالصافي (أ)	١٨٧,٤٣٣,٧٨٩	١٩٠,٩٩٩,٣١٤
ودائع لدى البنوك التجارية المحلية (ب)	٧٦,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٩,٣٠٠,٠٠٠
سلف لبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة (ج)	٣٤,٩٥٣,٩٦٩	٣٤,٩٦٦,١٢٩
سلف للبنوك التجارية المحلية (د)	٩١,٨٢٤,٣٤١	٦١,٩٦٣,٦٣٥
وكالة استثمار مع بنوك إسلامية (هـ)	٨٩١,٢٠٨	-
	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧	٥٤٧,٢٢٩,٠٧٨

أ- يشمل بند سلف للبنوك التجارية تحت التصفية المذكورة أعلاه، سلفاً بموجب قرارات لجنة الأمن الاقتصادي التي اكتسبت صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢ وسلفاً وتسهيلات أخرى ممنوحة بموجب قرارات إدارية تفاصيلها كما يلي:

	٣١ كانون الاول		
	٢٠١٥	٢٠١٤	رقم القرار
	دينار	دينار	
سلف على بنوك تحت التصفية :			
بنك البتراء *	٢١٣,٩٧٦,٣٥٦	٢١٤,٤٣٧,٣٣٩	٩٠/٢ و٨٩/١٣ و٨٩/٢٠
البنك الوطني الاسلامي **	(١٥١)	(١٥١)	٨٨/٢٠
بنك عمان للاستثمار/ تحت التصفية	(٨,٢٤١)	(٢٢,١٤٩)	
مجموع ديون على بنوك تحت التصفية	٢١٣,٩٦٧,٩٦٤	٢١٤,٤١٥,٠٣٩	
سلف على بنوك ومؤسسات أخرى :			
تسهيلات عملاء بنك فيلادلفيا (محكمة امن الدولة) – بالصافي ***	٣٢,٠٣٩,٥٧٦	٣٥,١٢٦,٩١٥	٢٠٠٥/١
المؤسسة التعاونية الأردنية ****	١,٠٢٠,٢١٠	١,٠٥١,٣٢١	
مجموع سلف على بنوك ومؤسسات أخرى	٣٣,٠٥٩,٧٨٦	٣٦,١٧٨,٢٣٦	
	٢٤٧,٠٢٧,٧٥٠	٢٥٠,٥٩٣,٢٧٥	
ينزل : مخصص ديون مشكوك فيها/بنك البتراء	(٥٩,٥٩٣,٩٦١)	(٥٩,٥٩٣,٩٦١)	
	١٨٧,٤٣٣,٧٨٩	١٩٠,٩٩٩,٣١٤	

* بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩٠/٤) تاريخ ١٥ تموز ١٩٩٠ والذي اكتسب صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢ تم تصفية بنك البتراء وتم تعيين البنك المركزي الأردني (ممثلاً بمحافظ البنك المركزي الأردني) مصفياً للبنك اعتباراً من تاريخ ٢١ تموز ١٩٩٠ وهو تاريخ بدء إجراءات التصفية ولا تزال تلك الإجراءات مستمرة حيث تم تجديد مدة تصفية البنك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٥/١٧١) تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠١٥ حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، هذا ويعتبر هذا المبلغ ديناً للبنك المركزي الأردني على بنك البتراء وذلك بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩٠/٢) تاريخ ١٠ تموز ١٩٩٠ الذي اكتسب صفة القانون بموجب قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٢، علماً بأن هنالك ودائع محولة من بنك البتراء للبنك المركزي وغير مدفوعة بعد يقدر مجموعها بمبلغ ٤٢٣,٢٢٩ دينار كما في نهاية العام ٢٠١٥.

** بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩١/٢) تاريخ ٢٨ شباط ١٩٩١ تم تصفية البنك الوطني الإسلامي، وبموجب قرار معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٠/٣٧١) تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠، تم وضع آلية لنقل ديون التصفية إلى وزارة المالية وتفويضها أصولياً بتحصيلها وعمل التسويات اللازمة مع العملاء.

*** يمثل هذا البند تسهيلات مقدمة من البنك المركزي الأردني لمعالجة العجز في موجودات بنك فيلادلفيا ويعود معظمها لتسهيلات ممنوحة لعملاء بنك فيلادلفيا والتي هي قيد المتابعة من قبل مدعي عام محكمة أمن الدولة، علماً بأنه بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٥/١) تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٥، تمت الموافقة على دمج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي الأردني خلال العام ٢٠٠٥، هذا ويتم متابعة تحصيل هذه التسهيلات من قبل مدعي عام محكمة أمن الدولة ويتم إيداع المبالغ المحصلة في حسابات وسيطة لدى البنوك التجارية والتي تقوم بدورها بتحويلها للبنك المركزي الأردنـــي، علماً بأنه تم توريد مبالغ بقيمة ٣٦,٧٤٠,٥٦٢ دينار للبنك المركزي الأردني لغاية عام ٢٠١٥، حيث تم تقاصها من رصيد تسهيلات عملاء بنك فيلادلفيا، هذا وقد تم خلال العام ٢٠١٤ تخصيص جزء من سندات الخزينة المملوكة لمحفظة البنك المركزي بقيمة ٣٠ مليون دينار من رصيد هذه التحصيلات.

**** يمثل هذا البند سلفة ممنوحة للمؤسسة التعاونية الأردنية بلغ رصيدها ١,٠٢٠,٢١٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وتستحق بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٦، علماً بأن المؤسسة تعاني من أوضاع مالية صعبة وتبلغ نسبة الفائدة عليها ١٪.

ب- ودائع لدى البنوك التجارية المحلية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانـــــــــــــــون الاول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
بنك الإسكان للتجارة والتمويل *	٥٦,٦٠٠,٠٠٠	١٩٢,٧٠٠,٠٠٠
بنك الاستثمار العربي الأردني *	١٩,٩٠٠,٠٠٠	٦٦,٦٠٠,٠٠٠
	٧٦,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٩,٣٠٠,٠٠٠

* يمثل هذا البند ودائع لدى بنوك محلية بدون فوائد، أودعت استناداً لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ آب ٢٠١٠ واستناداً لمذكرة التفاهم بين البنك المركزي الأردني وكل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك الاستثمار العربي الأردني الموقعة بتاريخ ٢٢ أيلول ٢٠١٠، وتوصية لجنة التسليف رقم ٢٠١٠/١٤ بتاريخ ٥ تشرين الأول ٢٠١٠ ورقم ٢٠١٢/٣٥ تاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠١٢، وقد قدم البنك المركزي الأردني هذه الودائع بشكل استثنائي لتحفيز البنكين أعلاه لشراء حصص البنوك الأردنية الأخرى في بنك الأردن الدولي – لندن. هذا وتبلغ القيمة الحالية لهذه الودائع ٧٥,٥٧٥,٨٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ محسوبة على أساس سعر فائدة يبلغ ٥٪، ويمثل سعر فائدة شهادات الإيداع التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي الأردني لهذين البنكين لاستثمار قيمة الودائع أعلاه، علماً ان شهادات الإيداع تستحق بتاريخ ٣١ آذار ٢٠١٦.

ج- إن تفاصيل السلف الممنوحة لبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول		نسبة		
	٢٠١٥	٢٠١٤	الفائدة	تاريخ الاستحقاق	طريقة السداد
	دينار	دينار			
مؤسسة الإقراض الزراعي	٣٤,٩٥٣,٩٦٩	٣٤,٩٦٦,١٢٩	١/٥ ٪	٢٠ كانون الأول ٢٠٢٠	بتاريخ استحقاق الضمانات
	٣٤,٩٥٣,٩٦٩	٣٤,٩٦٦,١٢٩			

د- يمثل هذا البند تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي الأردني للبنوك المرخصة العاملة في المملكة ضمن برنامج تمويل متوسط الأجل للقطاع الصناعي استناداً لمذكرة البنوك المرخصة رقم (٢٠١١/٥٤) تاريخ ١٤ آذار ٢٠١١، والتعميم للبنوك المرخصة تاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٢، والمتضمن تمديد العمل بهذا البرنامج حسب التفاصيل التالية:

	٣١ كانون الأول		نسبة	تاريخ	
البنوك المرخصة	٢٠١٥	٢٠١٤	الفائدة	الاستحقاق	طريقة السداد
	دينار	دينار			
بنك القاهرة عمان	١٨,٢٠٨,٣٦٦	١٣,٨١٠,٠٩٨	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك سوسيته جنرال – الأردن	٩,٠٩٨,٤٦٩	٦,٣٣٧,٦٠٥	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
البنك التجاري الأردني	٢,٨٠٩,٦٠٦	٨٧٠,٥٧٢	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
البنك العربي	١,٢٠٣,٥٢٨	–	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك الأردن	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
البنك الأردني الكويتي	٢,٠١٥,٩٠٠	١,٢٢٥,٣٩٨	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك الإسكان	١,٥٢٩,٤١٥	–	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
البنك الأهلي الأردني	٣,٩٦١,٩٨٢	–	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك الكويت الوطني – الأردن	٨٨٣,٥٠٠	٣٥٧,٥٠٠	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١٨,٠٩٣,٨٢٣	١٨,٤٢٢,٤٧٥	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك المؤسسة العربية المصرفية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
بنك المال الأردني	٢٨,٥١٩,٧٥٢	١٥,٤٣٩,٩٨٧	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف
المجموع	٩١,٨٢٤,٣٤١	٦١,٩٦٣,٦٣٥	٪١,٧٥ – ٪٢,٧٥	اقل من ٩ أشهر	حسب شروط منح السلف

هـ – يمثل هذا البند التمويل الممنوح من البنك المركزي للبنوك الإسلامية في المملكة ضمن وكالة الاستثمار المقيدة مع البنوك الإسلامية، استنادا إلى تعميم رقم (٧٤٨٧/٣) تاريخ ١٧ حزيران ٢٠١٥ حسب التفاصيل التالية:

البنوك المرخصة الإسلامية	٣١ كانون الأول ٢٠١٥	العائد المتوقع	تاريخ الاستحقاق	طريقة السداد
	دينار			
وكالة الاستثمار / البنك العربي الإسلامي الدولي	٨٩١,٢٠٨	٪١,٧٥	اقل من٩ أشهر	حسب شروط منح التمويل
المجموع	٨٩١,٢٠٨			

١٤ – الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

يمثل هذا البند مساهمات البنك في المؤسسات المالية المحلية وتفاصيلها كما يلي:

	٣١ كانـــــــــــــــون الاول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
مؤسسة الإقراض الزراعي	١,٠١٦,٧١٥	٩٩٨,٨١٤
بنك تنمية المدن والقرى	١,٧٧٧,٩٠٠	١,٦٩٣,٦٠٥
الشركة الأردنية لضمان القروض	٤,٨٢٢,٧٥٠	٢,٥٣٠,٧٥٠
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	١,١٧٩,٠٠٠	١,١٧٩,٠٠٠
	٨,٧٩٦,٣٦٥	٦,٤٠٢,١٦٩

- تم قياس المساهمات في المؤسسات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل تطبيقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية، وقد بلغ احتياطي تقييم المساهمات المالية ١,٣٧١,٣٦٥ دينار (دائن)، كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (١,٠٢٢,٨٣١ دينار (مدين) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).
- تم الاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة وصادرة لاحتساب القيمة العادلة للمساهمات بطريقة حقوق الملكية لكل من مؤسسة الإقراض الزراعي وبنك تنمية المدن والقرى، في حين تم احتساب القيمة العادلة وفقا لسعر السهم في السوق المحلي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ لكل من الشركة الأردنية لضمان القروض والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، علما بانه لا يوجد أي سيطرة على هذه المؤسسات من قبل البنك المركزي الأردني.

١٥ – تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية

- بموجب المادة (١٢/ج) والمادة (٥٠) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته يحق للبنك عقد اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة، علماً ان هذه الاتفاقيات تضمنت إعادة شراء سندات خزينة من بنوك محلية يمتد استحقاقها من خمسة إلى سبعة أيام.

١٦- موجودات ثابتة وبرمجيات بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي:

العام ٢٠١٥	أراضي	مباني	تحسينات المباني	أثاث ومفروشات وديكورات	القاصات والخزائن الأمينة	أجهزة الحاسب الآلي	آلات وأجهزة	وسائط النقل	برمجيات الحاسب الآلي	المجموع
الكلفة:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	٥٩٣,٩٧٩	١٣,٥٨٤,٤٠٣	٢,٨١٢,٨١٤	٩٨١,٩١٢	١٩١,٨١٧	٥,٤٨٧,٦٥٣	٦,٦٤٧,٣٠٤	١,٤٥٤,٣٥٦	٢,٦٧٦,٣٦١	٣٤,٤٣٠,٥٩٩
إضافات	-	-	٢٠٦,٠٧٦	٣١,٧٢٥	٦٤٥	٧١٤,١٠٩	١١٣,٧٢٧	-	٩٥٩,٥٩٢	٢,٠٢٥,٨٧٤
إستبعادات	-	-	١,٩٠٠	١٩,٦٣٣	٤,١٦٧	١٦٣,٧٠٦	١٧٢,٨١٤	-	٦٨,٢٤٥	٤٣٠,٤٦٥
الرصيد في نهاية العام	٥٩٣,٩٧٩	١٣,٥٨٤,٤٠٣	٣,٠١٦,٩٩٠	٩٩٤,٠٠٤	١٨٨,٢٩٥	٦,٠٣٨,٠٥٦	٦,٥٨٨,٢١٧	١,٤٥٤,٣٥٦	٣,٥٦٧,٧٠٨	٣٦,٠٢٦,٠٠٨
الاستهلاك المتراكم:										
الرصيد في بداية العام	-	٨,٨٩٤,٣٦٩	١,٣١٧,٨٦٤	٨٦٧,٣٥٨	٩٤,٢٩٤	٤,٦٦٧,١٠٨	٤,٠٩٣,٩٦٣	١,١١٣,٢٢١	٢,٠٩٦,٣٠٨	٢٣,١٤٤,٤٨٥
إضافات	-	٣٧٣,١٢٦	٤٨,٣٦٢	١٩,٤١٦	٧,٩٣٠	٣٩٣,٩٨٣	٦٦٨,٤٩٣	٨٨,٥٨٤	٣٠٢,٠٤٨	١,٩٠١,٩٤٢
إستبعادات	-	-	١,٩٠٠	١٨,٨٨٦	٣,٥٥٥	١٥٩,٣١٧	١٥٩,٤٦٤	-	١٤,٥٠٥	٣٥٧,٦٢٧
الرصيد في نهاية العام	-	٩,٢٦٧,٤٩٥	١,٣٦٤,٣٢٦	٨٦٧,٨٨٨	٩٨,٦٦٩	٤,٩٠١,٧٧٤	٤,٦٠٢,٩٩٢	١,٢٠١,٨٠٥	٢,٣٨٣,٨٥١	٢٤,٦٨٨,٨٠٠
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٥٩٣,٩٧٩	٤,٣١٦,٩٠٨	١,٦٥٢,٦٦٤	١٢٦,١١٦	٨٩,٦٢٦	١,١٣٦,٢٨٢	١,٩٨٥,٢٢٥	٢٥٢,٥٥١	١,١٨٣,٨٥٧	١١,٣٣٧,٢٠٨
العام ٢٠١٤										
الكلفة:										
الرصيد في بداية العام	٥٩٣,٩٧٩	١٣,٥٨٤,٤٠٣	٢,٧٨١,١٠٥	٩٥٥,٤٠٧	١٩١,٨١٧	٥,٠٣٥,٤٦٨	٦,٥٧٣,٣٣٧	١,٣٨١,٨١٥	٢,١١٨,٤٧٦	٣٣,٢١٥,٨٠٧
إضافات	-	-	٣١,٧٠٩	٤٠,٧٨٥	-	٦٠٨,٩٦٢	٣٠٤,٥١٦	٢٣٢,٥٠٠	٥٥٧,٨٨٥	١,٧٧٦,٣٥٧
إستبعادات	-	-	-	١٤,٢٨٠	-	١٥٦,٧٧٧	٢٣٠,٥٤٩	١٥٩,٩٥٩	-	٥٦١,٥٦٥
الرصيد في نهاية العام	٥٩٣,٩٧٩	١٣,٥٨٤,٤٠٣	٢,٨١٢,٨١٤	٩٨١,٩١٢	١٩١,٨١٧	٥,٤٨٧,٦٥٣	٦,٦٤٧,٣٠٤	١,٤٥٤,٣٥٦	٢,٦٧٦,٣٦١	٣٤,٤٣٠,٥٩٩
الاستهلاك المتراكم:										
الرصيد في بداية العام	-	٨,٥٢١,٢٤٣	١,٢٤٧,٦٩٤	٨٦٢,٩١٥	٨٦,٣٦٤	٤,٣٧٠,٠٣٩	٣,٦٥١,١٣٣	١,١٩٢,٤٥٩	١,٩٣٥,٧١٦	٢١,٨٦٧,٥٦٣
إضافات	-	٣٧٣,١٢٦	٧٠,١٧٠	١٨,١٥٢	٧,٩٣٠	٤٥٣,٨٤٦	٦٦٣,٩٢٧	٨٠,٧٢١	١٦٠,٥٩٢	١,٨٢٨,٤٦٤
إستبعادات	-	-	-	١٣,٧٠٩	-	١٥٦,٧٧٧	٢٢١,٠٩٧	١٥٩,٩٥٩	-	٥٥١,٥٤٢
الرصيد في نهاية العام	-	٨,٨٩٤,٣٦٩	١,٣١٧,٨٦٤	٨٦٧,٣٥٨	٩٤,٢٩٤	٤,٦٦٧,١٠٨	٤,٠٩٣,٩٦٣	١,١١٣,٢٢١	٢,٠٩٦,٣٠٨	٢٣,١٤٤,٤٨٥
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٥٩٣,٩٧٩	٤,٦٩٠,٠٣٤	١,٤٩٤,٩٥٠	١١٤,٥٥٤	٩٧,٥٢٣	٨٢٠,٥٤٥	٢,٥٥٣,٣٤١	٣٤١,١٣٥	٥٨٠,٠٥٣	١١,٢٨٦,١١٤
نسبة الاستهلاك السنوية ٪		٣	٢٠	١٠	٥	٢٥	١٥	١٥	٢٥	

تبلغ الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل ١,٣٥٠,٢٤٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٢,٣٤٥,٥١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤).

١٧ – موجودات متنوعة أخرى – بالعملة الأردنية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٣١ كانون الأول ٢٠١٤
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات مستحقة غير مقبوضة	٤,٤٩٣,٣٤٥	٤,١٦٠,٩٥٦
صافي قروض الإسكان للموظفين	٢٣,٢٥٠,١٤٥	٢٢,٤٣٣,٣٦٣
المسكوكات الذهبية والفضية والمعدنية	٥,٦٤٢,٩١٧	٦,٢٧٧,٦٩٧
نفقات مؤجلة لطباعة أوراق نقد والمسكوكات المعدنية – بالصافي *	٢,٤٣٠,٤٦١	٥,٦٣٥,٥٦٥
موجودات اخرى متفرقة	١,٣٠٦,٢٠٩	٢,٢٨٢,٧٧١
	٣٧,١٢٣,٠٧٧	٤٠,٧٩٠,٣٥٢

* تظهر النفقات المؤجلة لطباعة أوراق النقد والمسكوكات المعدنية بالصافي بعد طرح الإطفاء المتراكم لها (إيضاح ٢ي).

١٨ – فروق تقييم عملات أجنبية وذهب

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الاول ٢٠١٥	٣١ كانون الاول ٢٠١٤
	دينار	دينار
رصيد فروق تقييم عملات أجنبية وذهب في بداية العام	–	–
أثر التغير في السياسات المحاسبية *	(٨٥,٧٨٨,٧٩٠)	–
الرصيد المعدل لفروق تقييم عملات أجنبية وذهب في بداية العام	(٨٥,٧٨٨,٧٩٠)	–
(خسائر) فروق تقييم الذهب والعملات الأجنبية المحولة بموجب أحكام المادة (٥٦/أ) من قانون البنك المركزي **	(١٨٦,٠٥٩,٠٧٦)	–
رصيد فروق تقييم عملات اجنبيه وذهب في نهاية العام	(٢٧١,٨٤٧,٨٦٦)	–

* يمثل هذا البند رصيد فروق تقييم عملات أجنبية وذهب في بداية العام ٢٠١٥ نتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. حيث تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن. وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي.

** تحول فروقات تقييم الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحقق كما هي في نهاية السنة المالية لحساب فروق تقييم عملات أجنبية وذهب، استنادا لأحكام المادة (٥٦/أ) من قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لعام ١٩٧١م وتعديلاتها كما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم عملة المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملات الأجنبية (ب)	(١١,٠٧٨,٤٣٧)	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية (ب)	(٣٣,٨٨١,١٢٣)	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب (أ)	(١٤٠,٥٠٧,٢٣٧)	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب في المسكوكات الذهبية (أ)	(٥٩٢,٢٧٩)	–
إجمالي فروق تقييم الذهب والعملات الأجنبية خلال العام	(١٨٦,٠٥٩,٠٧٦)	–

أ – إن الحركة الحاصلة على تقييم الذهب هي كما يلي :

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
رصيد فروق تقييم الذهب في بداية العام	–	–
أثر التغير في السياسات المحاسبية *	٢٥٣,٦٥٢,٦١٧	–
الرصيد المعدل لفروق تقييم الذهب في بداية العام	٢٥٣,٦٥٢,٦١٧	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب	(١٤٠,٥٠٧,٢٣٧)	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب في المسكوكات الذهبية **	(٥٩٢,٢٧٩)	–
رصيد فروق تقييم الذهب في نهاية العام	١١٢,٥٥٣,١٠١	–

* يمثل هذا البند رصيد فروق تقييم الذهب في بداية العام ٢٠١٥ نتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. حيث تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن، وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي.

** يتم تقييم المسكوكات الذهبية التذكارية والواردة في الموجودات المتنوعة الأخرى – بالدينار الأردني إيضاح رقم (١٨) واعتماد الأسعار العالمية السائدة في الأسواق عند إعداد نشرة التقييم المعتمدة لدى البنك المركزي في أخر يوم عمل في السنة.

ب – إن الحركة الحاصلة على تقييم العملات الأجنبية هي كما يلي :

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
رصيد فروق تقييم العملات الأجنبية في بداية العام	–	–
أثر التغير في السياسات المحاسبية *	(٣٣٩,٤٤١,٤٠٧)	–
الرصيد المعدل لفروق العملات الأجنبية في بداية العام	(٣٣٩,٤٤١,٤٠٧)	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم عملة المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملات الأجنبية	(١١,٠٧٨,٤٣٧)	–
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية	(٣٣,٨٨١,١٢٣)	–
رصيد فروق تقييم العملات الأجنبية في نهاية العام	(٣٨٤,٤٠٠,٩٦٧)	–

* يمثل هذا البند رصيد فروق تقييم العملات الأجنبية في بداية العام ٢٠١٥ نتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. حيث تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن، وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي.

١٩ – نقد مصدر

- يمثل هذا البند قيمة النقد المصدر من البنك المركزي الأردني والمتداول خارج خزائنه والذي يمثل التزاماً عليه.
- بموجب قانون البنك يحتفظ البنك المركزي الأردني بموجودات لا تقل قيمتها في أي وقت من الأوقات عن قيمة أوراق النقد المتداولة ومن هذه الموجودات الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والأوراق المالية التي تصدرها أو تكفلها حكومة أجنبية تكون صادرة بعملة قابلة للتحويل والسندات الأردنية الحكومية أو المكفولة من الحكومة وموجودات بالعملات الأجنبية بما في ذلك الأرصدة الدائنة لصالح المملكة في اتفاقيات الدفع والتقاص وغيرها.
- بعد انقضاء المهلة المحددة من قبل مجلس الوزراء لاستبدال النقد الملغي، يتم إضافة قيمة أوراق النقد والمسكوكات التي لم تستبدل لحساب الخزينة لدى البنك المركزي الأردني، واذا قدمت أوراق النقد أو المسكوكات بعد ذلك يقوم البنك المركزي الأردني بدفعها وقيد قيمتها على حساب الخزينة لديه، ولمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الأوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي الأردني.

٢٠ – التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة

يمثل هذا البند التزام البنك المركزي الأردني لقاء حصة الأردن من تخصيصات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي والبالغة ١٦٢,٠٧٠,٦٣٦ وحدة حقوق سحب خاصة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وتبلغ قيمة هذا الالتزام حسب متوسط سعر الدينار الأردني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١٥٩,٣٦١,٦٢٥ دينار (١٦٦,٤٣٠,٣٣٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤)، وهو التزام طويل الأمد، يسدد من الحكومة اذا طلب تسديده في المستقبل.

٢١- شهادات الإيداع

يمثل هذا البند شهادات إيداع خاصة أصدرت لبنوك محلية خلال عام ٢٠١٥ بسعر فائدة بلغ ٥٪ بآجل، كما يشمل هذا البند شهادات إيداع عادية تم إصداراها خلال عام ٢٠١٥ وكان سعر الفائدة عليها خلال الفترة من ٣ شباط ٢٠١٥ ولغاية ١٣ تموز ٢٠١٥ (٢,٥٪) وكان سعر الفائدة عليها خلال الفترة من ١٤ تموز ٢٠١٥ ولغاية تاريخ قائمة المركز المالي ٢,٢٥٪.

٢٢- ودائع الحكومة (بالدينار الأردني)

يمثل هذا البند حسابات حكومية ضمن الموازنة معظمها تتقاضى فوائد بمعدل ١/١٢٥٪ إلى -١/٥٪، وإن هذه الأرصدة غير محددة الاستحقاق ضمن فترة معينة.

٢٣- حسابات صندوق النقد الدولي

يمثل هذا البند حساب البنك لدى صندوق النقد الدولي وإن هذه الأرصدة غير محددة الاستحقاق ضمن فترة معينة.

٢٤- مطلوبات أخرى بالعملة الأردنية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	٣,٨٩٩,٤٦٥	٧,٤٢٩,٣٨٢
تأمينات الاعتمادات المستندية	٣٥,٥٨٨,٠٤٠	٢٧,٦٩٢,٦٢٩
ودائع حسابات اخرى	٥٠,٥٧٦,٨٥٩	٥٦,٣٩٦,٣٤١
مطلوبات متفرقة	١٨٢,٠٨٦	٤٠,٢٤٨
	٩٠,٢٤٦,٤٥٠	٩١,٥٥٨,٦٠٠

٢٥- الاحتياطي العام

تبلغ قيمة الاحتياطي العام ١,٨٧٨,٢٦٤ دينار والذي تم تشكيلة بموجب قانون البنك المركزي المادة ٩/أ والتي تنص ان على البنك المركزي الأردني ان يحتفظ باحتياطي عام يقيد فيه ٢٠٪ من الربح الصافي للبنك في كل سنة مالية علما بان البنك لم يحقق أي أرباح في نهاية عام ٢٠١٥.

٢٦ – احتياطي تقييم الموجودات المالية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
رصيد الاحتياطيات الخاصة لتقييم الموجودات المالية في بداية العام	١٠١,٢١٢,١٦٠	٩٩,٧٢٦,٧٦٣
أرباح تقييم المساهمات في المؤسسات المالية الأجنبية الدولية والإقليمية	١٥,٠٣٨,٩٩٠	٩٧٧,٦٢٧
أرباح تقييم المساهمات في المؤسسات المالية المحلية	٢,٣٩٤,١٩٦	٥٠٧,٧٧٠
رصيد الاحتياطيات الخاصة في نهاية العام	١١٨,٦٤٥,٣٤٦	١٠١,٢١٢,١٦٠

تحول أرباح فروق المساهمات في المؤسسات الدولية والمحلية كما هي في نهاية السنة المالية لحساب الاحتياطي الخاص لتقييم الموجودات المالية.

٢٧ – الاحتياطيات الخاصة

يتكون هذا البند مما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
رصيد الاحتياطيات الخاصة في بداية العام	٢,٩٩٤,٠٠٥	١٤١,٢٣٤,١٤٠
أثر التغيرات في السياسات المحاسبية *	٨٥,٧٨٨,٧٩٠	–
الرصيد المعدل للاحتياطيات الخاصة في بداية العام	٨٨,٧٨٢,٧٩٥	١٤١,٢٣٤,١٤٠
(خسائر) فروق تقييم الذهب والعملات الأجنبية المحولة بموجب أحكام المادة ٥٦/ أ من قانون البنك المركزي **	–	(١٠٣,٩١٦,٢٣٥)
رصيد الاحتياطيات الخاصة بعد أقفال فروق التقييم	٨٨,٧٨٢,٧٩٥	٣٧,٣١٧,٩٠٥
المحول من (الخسارة) للسنة بموجب قانون البنك للاحتياطيات الخاصة (ج)	(١٧,١٦٨,٢٦٢)	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)
رصيد الاحتياطيات الخاصة في نهاية العام	٧١,٦١٤,٥٣٣	٢,٩٩٤,٠٠٥

* يمثل هذا البند رصيد الاحتياطيات الخاصة في بداية العام ٢٠١٥ نتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. حيث تم خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ تعديل السياسة المحاسبية الخاصة بمعالجة بند فروق تقييم العملات الأجنبية والذهب والتي كانت تقيد في بند الاحتياطيات الخاصة ضمن رأس المال والاحتياطيات، حيث أنها أصبحت تظهر ضمن موجودات ومطلوبات البنك بحيث تظهر في جانب الموجودات اذا كان رصيدها مدين وفي جانب المطلوبات اذا كان رصيدها دائن، وهذه السياسة تتماشى مع قانون البنك المركزي.

** تحول فروقات تقييم الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحقق كما هي في نهاية السنة المالية لحساب الاحتياطي الخاص لتقييم الذهب والعملات الأجنبية، استنادا لأحكام المادة (٥٦/أ) من قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لعام ١٩٧١م وتعديلاتها كما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم عملة المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملات الأجنبية (ب)	–	(١١,٠٠٦,٦٩٣)
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية (ب)	–	(٨٥,٣٢٤,٢٣٣)
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب (أ)	–	(٧,٥١٨,٦٧٣)
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب في المسكوكات الذهبية (أ)	–	(٦٦,٦٣٦)
	–	(١٠٣,٩١٦,٢٣٥)

أ – إن الحركة الحاصلة على تقييم الذهب هي كما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
رصيد الاحتياطي الخاص لتقييم الذهب في بداية العام	–	٢٦١,٢٣٧,٩٢٦
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب	–	(٧,٥١٨,٦٧٣)
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم الذهب في المسكوكات الذهبية **	–	(٦٦,٦٣٦)
رصيد الاحتياطي الخاص لتقييم الذهب في نهاية العام	–	٢٥٣,٦٥٢,٦١٧

** يتم تقييم المسكوكات الذهبية التذكارية والواردة في الموجودات المتنوعة الأخرى – بالدينار الأردني إيضاح رقم (١٨) واعتماد الأسعار العالمية السائدة في الأسواق عند إعداد نشرة التقييم المعتمدة لدى البنك المركزي في آخر يوم عمل في السنة.

ب – إن الحركة الحاصلة على تقييم العملات الأجنبية هي كما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار
رصيد الاحتياطي الخاص لتقييم العملات الأجنبية في بداية العام	–	(٢٤٣,١١٠,٤٨١)
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم عملة المساهمات في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بالعملات الأجنبية	–	(١١,٠٠٦,٦٩٣)
فروق تقييم (مدينة) ناتجة عن تقييم موجودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية	–	(٨٥,٣٢٤,٢٣٣)
رصيد الاحتياطي الخاص لتقييم العملات الأجنبية في نهاية العام	–	(٣٣٩,٤٤١,٤٠٧)

ج – إن الحركـــة الحاصلة على الاحتياطي الخاص لمقابلة النقص في موجودات البنك هي كما يلي :

ويتكون هذا البند مما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــــــار	دينـــــــــــــار
رصيد الاحتياطي الخاص لمقابلة النقص في موجودات البنك في بداية العام	٨٨,٧٨٢,٧٩٥	١٢٣,١٠٦,٦٩٥
المحول من الخسارة للسنة بموجب قانون البنك للاحتياطيات الخاصة ***	(١٧,١٦٨,٢٦٢)	(٣٤,٣٢٣,٩٠٠)
رصيد الاحتياطي الخاص لمقابلة النقص في موجودات البنك في نهاية العام	٧١,٦١٤,٥٣٣	٨٨,٧٨٢,٧٩٥

*** تم تحويل الخسارة المتحققة بموجب قانون البنك للاحتياطيات الخاصة استناداً لأحكام المادة (٩/د) من قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لعام ١٩٧١ وتعديلاته.

٢٨- إيرادات الاستثمارات الخارجية

يتكون هذا البند مما يلي :

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
فوائد مقبوضة على الودائع الآجلة والحسابات الجارية وبإشعار لدى المراسلين	١٩,٤٩٨,٤٦١	١٨,٦٩٦,٦٩٦
فوائد السندات الأجنبية	٣٨,١٦٠,١٤٠	٣٤,٥٧٨,٨٧٧
أرباح تحقق السندات الأجنبية	٣,٨٣٨,٩٧١	٤,٧٩١,٥٦٣
إيرادات عقود حقوق الخيار	–	٦٩٩,٩٦٠
أرباح التعامل بالذهب	١٧,١٤٢,٥٤٨	٦,٩٦٥,٦١١
أرباح شراء وبيع العملات الأجنبية	٦٩,٨٧٦	١٧,١٨٦,٧٤٣
عوائد الأوراق التجارية	٤,٤٤١,٤٤٥	١,٦١٣,٨٤٠
بدل رسوم إدارة حساباتنا لدى مراسلينا بالخارج بعملة اليورو	٩,٢٤٤	–
	٨٣,١٦٠,٦٨٥	٨٤,٥٣٣,٢٩٠

٢٩- إيرادات الاستثمارات المحلية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
فوائد السلف الممنوحة لمؤسسات الإقراض المتخصصة والبنوك المرخصة	٢,٢٤٨,١٤٦	١,٦٦٧,٢٤٤
أرباح عقود مقايضة	٢,٢٣٧,٩٦٨	٢,٤٠٧,٨٩٥
أرباح عمليات التسليم الآجل	١٦,١١٥	٥,٨٣٤,٩٥١
فوائد سندات الخزينة الأردنية	٩٢٣,٩٩١	١١,٣٤٤,٢٦٢
فوائد سندات المؤسسات العامة	١٢,٣٧٩,٥٩٢	١٥,٢٩٩,٩٣٧
أرباح المساهمة في المؤسسات المحلية	٢٩٩,٠٠٠	٣١٧,٠٠٠
أرباح إعادة شراء أوراق مالية	١,٢١٠,٦٣٦	٥,١٨٦,٢٥٥
إيرادات عقود وكالة استثمار بنوك إسلامية	١,٥٠٥	–
	١٩,٣١٦,٩٥٣	٤٢,٠٥٧,٥٤٤

٣٠- إيرادات أخرى متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
رسوم البنوك السنوية ورسوم ترخيص البنوك والشركات المالية ومكاتب التمثيل	٣,٩٦٨,١٣٣	٣,٨٢٦,٥٩٤
رسوم ترخيص الصرافة السنوية والمقطوعة	٤٢٥,٦٥٧	٥٩٢,٤٧٩
عائدات الإصدارات المعدة للبيع	٦٨,٠٨٨	١٥٠,٧٢٤
الفوائد الصافية لقروض الإسكان	٢٠٣,٥١٠	٢٠٤,٤٤٥
عمولات مصاريف محصلة من العملاء	٩٢,٦٧٥	٩٠,٠٣٠
إيرادات تمويل الإسكان	٣٠٧,٩٩٠	٢٧١,٣٠٨
إيرادات أخرى	٢٧٨,٤٤٠	٢٠٦,١١١
	٥,٣٤٤,٤٩٣	٥,٣٤١,٦٩١

٣١- فوائد مدفوعة على شهادات ونافذة إيداع البنوك المرخصة

يتكون هذا البند مما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
فوائد مدفوعة على شهادات الإيداع بالدينار الأردني	٢٨,٥٠٨,٧٥٣	١١,٠٧٢,٥٠٧
فوائد مدفوعة على نافذة الإيداع	٥١,٧٣٣,٢٦٤	٩٩,٤٢٣,١٢٧
	٨٠,٢٤٢,٠١٧	١١٠,٤٩٥,٦٣٤

٣٢- فوائد وعمولات ومصاريف أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
نفقات حسابات البنك لدى صندوق النقد الدولي	٢٥,٤٩٠	٢٨,٦٩٧
عمولات ومصاريف إدارة حسابات البنك لدى المراسلين	٨٤٦,٨٩٠	٧٩١,٧٣٧
مصاريف الحوالات الحكومية	٥,٨٢٧	٥,٨٩٦
عمولات ومصاريف مدفوعة مختلفة	٢,٧٣٨	١,٠١٧
فوائد مدفوعة على حسابات أخرى	٤٨,٨٧٧	٦٣,٨٩٦
	٩٢٩,٨٢٢	٨٩١,٢٤٣

٣٣- مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت وأجور وعلاوات:		
رواتب ومكافآت وأجور وعلاوات	١٠,٥٨٣,٠٠٣	٩,٦٩٣,٠٠٠
بدل أعمال إضافية	٥٩٩,٤١٦	٤٥٧,٢٠٢
	١١,١٨٢,٤١٩	١٠,١٥٠,٢٠٢
نفقات دراسية وتدريب وسفر:		
مصاريف وعلاوات السفر	١٨٩,٧٨٠	٢٢٦,٣٨٦
نفقات الدراسة والتدريب	٤٠٦,٧٠٩	٤٠٥,٢٤٩
	٥٩٦,٤٨٩	٦٣١,٦٣٥
منافع الموظفين والمستخدمين الأخرى:		
أقساط التأمين على الموظفين والمستخدمين	١٢٥,٥٥٦	١١٣,٥٤٠
بدل الخدمات الطبية	٣,٥٦٩,٩٧٦	٣,٣٩٧,٨٧٤
ملابس موظفي خدمة الجمهور والمستخدمين	٣١,٩٣٤	٣٧,١٢٩
نفقات النشاطات الاجتماعية	٢١٨,٤٤٠	١٨٠,٩٦٠
نفقات مقصف البنك	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
	٣,٩٥١,٩٠٦	٣,٧٣٥,٥٠٣
المساهمة في صندوق الادخار والضمان وتعويض نهاية الخدمة:		
مساهمة البنك في صندوق الادخار	٨١٠,١٣١	٧٤٤,٢١٧
حصة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٠٩٦,٧٣٥	٩٦٤,٨٦٤
تعويض نهاية الخدمة وبدل إجازات	٢,٥١٦,٣٨٩	٢,٥٤٤,٥٤٥
	٤,٤٢٣,٢٥٥	٤,٢٥٣,٦٢٦
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	١١,٨٠٠	١٢,٠٠٠
لوازم وقرطاسية:		
لوازم وقرطاسية ومطبوعات	٦٤,٨٩٣	٨٠,٨١٤
كتب واشتراكات في الصحف والمجلات	١١٥,٦٤١	١١٢,٢٢٨
اشتراكات البنك في المؤسسات العلمية والفكرية	١١٤,٦٩٥	١٦٦,٧٢٨
	٢٩٥,٢٢٩	٣٥٩,٧٧٠
نفقات معهد الدراسات المصرفية	١٣٦,١٧٥	١٧٢,٨٠٦
نفقات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٣٣٨,٢٨١	٤٨٨,٣٧٢
نفقات وسائل الاتصال:		
البريد والهاتف	٨٣,٩٥١	١١٠,٧١٩
اشتراك في خدمات رويتر وسويفت وإنترنت	٤٤٠,٢٦٢	٦٠٢,٨٥٤
	٥٢٤,٢١٣	٧١٣,٥٧٣
نفقات فرعي البنك في إربد والعقبة	٦٦٠,٠٤٠	٦١١,٢١٠
صيانة وإصلاح موجودات البنك:		
محروقات وصيانة وسائط النقل	٩٧,٥٣٠	١٢٣,٧٦١
صيانة وإصلاح أثاث وتجهيزات وأجهزة الحاسب الآلي	٧٢٥,٤٥٠	٥٦١,٤١٠
	٨٢٢,٩٨٠	٦٨٥,١٧١
نفقات مباني البنك:		
الكهرباء والمحروقات والمياه	١,١١٨,٦١١	١,٠٢١,٧٦٤
حراسة وصيانة وتنظيف مباني البنك	٤٣١,٢١٨	٤٤٧,٨٤٥
إيجارات ونفقات مباني مستأجرة	١٢,٦٨٠	١٢,١٢٦
تأمين مباني وموجودات البنك	٨٩,٤٥١	١٠٣,٣٦٦
	١,٦٥١,٩٦٠	١,٥٨٥,١٠١
استهلاك الموجودات الثابتة	١,٩٠١,٩٤٢	١,٨٢٨,٤٦٤
نفقات مختلفة	١,١٥٧,٩٨٨	٤٧٠,٢٩٢
	٢٧,٦٥٤,٦٧٧	٢٥,٦٩٧,٧٢٥

- بلغت رواتب ومكافآت الإدارة العليا ٣٦٧,٥٠٠ دينار لعام ٢٠١٥ (٣٤٦,٥٠٠ دينار لعام ٢٠١٤).

٣٤- ودائع البنوك / الاحتياطي النقدي الإلزامي

تشمل ودائع البنوك في كل من العملات الأجنبية والعملة الأردنية الواردة ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي المرفقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ الاحتياطي النقدي الإلزامي، وذلك على النحو التالي:

	٣١ كانون الاول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
بالدينار الأردني	١,٦٠٥,٣٦٦,٣٣٨	١,٤٥٧,٠٨٩,٦٨٠
بعملات أجنبية	٤٤٩,٠٩٤,١٢١	٤٤٢,٤٦٣,٨٩١
	٢,٠٥٤,٤٦٠,٤٥٩	١,٨٩٩,٥٥٣,٥٧١

٣٥- مشتقات أدوات مالية

- تتمثل المشتقات المالية بعمليات البيع الآجل وعقود المقايضة، ويتم إثباتها من خلال قيود نظامية في بنود تظهر خارج قائمة المركز المالي ولا يوجد لها اثر على القوائم المالية، علماً بأنه لا يوجد أي عقد بيع آجل قائم كما في تاريخ قائمة المركز المالي.
- هناك عقود مقايضة عملة أجنبية (دولار أمريكي مقابل دينار أردني) لدى البنك المركزي تظهر في بنود خارج قائمة المركز المالي ولا يوجد لها اثر على القوائم المالية تبلغ قيمتها ٧٤,٨١١,٠٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وهي عبارة عن عقدين مع سيتي بنك – الأردن بقيمة ٦٠,٥٨٥,٤٨٥ دينار مقابل رأسمال البنك وإحتياطياته وعقدين مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة ١٤,٢٢٥,٦٠٠ دينار مقابل التسهيلات الممنوحة من قبله للبنوك المرخصة ضمن اتفاقية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٦ – إدارة المخاطر

يقوم البنك المركزي الأردني بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة بوسائل متعددة من خلال تبني منهجية لإدارة المخاطر والحد منها ووضع ضوابط رقابية مناسبة للحد من التأثير السلبي على أداء البنك وسمعته، هذا ويتعرض البنك لمخاطر استراتيجية ومخاطر مالية ومخاطر تشغيلية.

إن إدارة المخاطر لدى البنك تنسجم مع حجم نشاطاته وتنوع عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وتتمثل بما يلي:

- قانون البنك المركزي الأردني والسياسات المعتمدة من البنك في منح السلف وضماناتها.
- تأسست وحدات مسؤولة عن إدارة المخاطر ومراقبتها مثل دائرة إدارة المخاطر ووحدة إدارة المشاريع والمخاطر وقياس الأداء في مكتب المحافظ وقسم المساندة في دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية.
- اعتماد استراتيجيات إدارة المخاطر والخطط المتعلقة بها من قبل لجان متخصصة وهي لجنة الاستثمار ولجنة التسليف.

أ – مخاطر الائتمان

- عمليات السوق المفتوحة والدين العام:

تمتاز التسهيلات المقدمة من قبل البنك بتدني مخاطرها، ويعزز ذلك الملاءة الائتمانية للعملاء كالحكومة والبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، كما يساهم معدل تغطية الضمانات للتسهيلات المقدمة بالإضافة إلى طبيعة هذه الضمانات المتدنية المخاطر في الحد من التعرض للمخاطر المتعلقة بالائتمان.

مخاطر الائتمان بشقيها مخاطر الإفلاس ومخاطر تخفيض التصنيف الائتماني.

مخاطر الإفلاس:

- وضع حد ادنى للتصنيف الائتماني للبنوك المراسلة التي يتم التعامل معها في مجال توظيف الاموال بالإضافة الى إجمالي موجوداتها، رأس المال، نسبة كفاية رأس المال.
- وضع حد ادنى للتصنيف الائتماني للاصدارات التي تم الاكتتاب او الاستثمار بها.

مخاطر تخفيض التصنيف الائتماني:

- متابعة أوضاع البنوك المراسلة وما يتم نشره من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل دوري ومنتظم.
- اتخاذ الإجراءات الاحترازية في حال وجود تخوف من انخفاض التصنيف الائتماني من خلال تخفيض الإيداعات لدى هذه البنوك.

١ - التعرضات لمخاطر الائتمان:

فيما يلي تفاصيل بنود داخل قائمة المركز المالي وخارج قائمة المركز المالي الخاضعة لمخاطر الائتمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ و٢٠١٤:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينار	دينار
ذهب	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧	٥٢٧,٩٩٣,٢٧٩
نقد وأرصدة وودائع	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧	٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣	٢٨٩,٨٧٥,١٩٥
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨	٤,٥٣٨,٠٩٣,٨٨٣
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	١٢٧,١٩٦,٩٢٧
الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩
موجودات متنوعة أخرى بالعملات الأجنبية	١٦,٨٤٤,٨١٢	١٤,٣٣٨,١٤٧
أوراق مالية وأخرى	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤	٩٠٩,١٦٦,٥٦٤
ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧	٥٤٧,٢٢٩,٠٧٨
الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨,٧٩٦,٣٦٥	٦,٤٠٢,١٦٩
تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
موجودات متنوعة أخرى - بالعملة الأردنية	٣٧,١٢٣,٠٧٧	٤٠,٧٩٠,٣٥٢
المجموع	١٤,٠٤٦,٢٥٦,٠٩٢	١٤,٠٢١,٤٩٥,٦٠٢
بنود خارج قائمة المركز المالي:		
كفالات :		
دفع	١,٠٢٧,٣٢٤	٤٨٦,٨٨٦
حسن تنفيذ	١,١٣٢,٢٢٣	٩٠٦,٥٤٠
أخرى *	١,٨٤٦,٥٩٤	١,٦٠٦,٦٥٩
المجموع	٤,٠٠٦,١٤١	٣,٠٠٠,٠٨٥
الإجمالي	١٤,٠٥٠,٢٦٢,٢٣٣	١٤,٠٢٤,٤٩٥,٦٨٧

* يتكون هذا البند من كفالات صيانة مجانية بقيمة ١,٢٦٢,٠٥٩ دينار وكفالات دخول عطاءات بقيمة ٥٨٤,٥٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

٢ – توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر :

أ. أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة

– أوراق تجارية اجنبيه

التصنيف	مؤسسة التصنيف	المؤسسة المصدرة	المبلغ
			دينـــــــــــار
P-1	Moody's	ACOSSL	٣٢٢,٢٣٧,٧٤٧
P-1	Moody's	KDB	٤٨٧,٦٠٩,٩٩٨
P-1	Moody's	MDCBV	١٧٦,٧٣٥,٢٤٤
			٩٨٦,٥٨٢,٩٨٩

– سندات أجنبية

التصنيف	مؤسسة التصنيف	المؤسسة المصدرة	المبلغ
			دينـــــــــــار
Aa2	Moody's	ADGB	٩,٣٨٤,٣٨٢
Aaa	Moody's	ASIA	١٤١,٢٥٥,٩٢٧
Aaa	Moody's	AFDB	٢٤,٦٧١,٨٣٨
Aaa	Moody's	EBRD	١١٠,٧٦٥,٦٠٣
Aa1	Moody's	EUROF	١٠٥,٩٥٥,٢٧٦
Aaa	Moody's	EIB	٦٨٥,٠٩٨,٥٦٧
Aaa	Moody's	EDC	١٥٥,٣٢٢,٨٥٩
Aaa	Moody's	FINNVE	٢١,١٧٦,٣٩٧
Aaa	Moody's	IADB	٦٨٤,٩٢٥,٥٤٧
Aaa	Moody's	IBRD	٩٢١,٨٢٣,٧٣٨
Aaa	Moody's	IFC	٣٦٩,٠٩٠,١٣٥
Aa1	Moody's	IFFIM	٨٤,٧٨٧,٤٩٠
Aaa	Moody's	ISDB	١١٣,٧٥٢,٦٠٣
Aaa	Moody's	KFW	١٨٥,٤١٣,٨٦١
Aaa	Moody's	RENTEN	٢٦٣,٩٤٢,٥٨٢
Aa1	Moody's	UKRAIL	١٦٨,٥٣٤,٧٩٣
Aaa	Moody's	OKB	٢٠٨,١١٨,٢٦٦
Aa2	Moody's	RABOBK	٧٠,٥٨٥,٥١٤
Aa2	Moody's	QATAR	٥٩,٢١٤,٧٥٤
Aaa	Moody's	SWED	٥٦,٧٨٥,٧٠٧
Aaa		UST	١٦٩,٠٨٧,١٩٠
		إجمالي السندات الأجنبية بالتكلفة المطفأة	٤,٦٠٩,٦٩٣,٠٢٩
		إجمالي أوراق مالية اجنبية بالتكلفة المطفأة	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨

ب. أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- سندات أجنبية

التصنيف	مؤسسة التصنيف	المؤسسة المصدرة	أوراق مالية بالقيمة العادلة
			دينـــــــــــار
Aaa	Moody's	ISDB	٢١,٣٥٦,٣٥٦
Aaa	Moody's	KFW	١٤,٠٤٠,٣٢٧
Aaa	Moody's	UST	٥٦,٠٨١,٩٠٠
Aaa	Moody's	EBRD/Brainus	٧٠,٩٠٠,٠٠٠
		Zurcher Kantonal Bank/Brainus	٧٠,٩٠٠,٠٠٠
		إجمالي السندات الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣

- توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات

توزيع الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات عام ٢٠١٥

نوع التسهيلات	قيمة التسهيلات	قيمة الضمانات	نوع الضمانات
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار	
تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	أوراق مالية حكومية
سلف ممنوحة لمؤسسات الإقراض المتخصصة وللبنوك	١٢٧,٧٩٨,٥٢٠	٢١٥,٩٠٠,٧٤٣	أوراق مالية حكومية وكمبيالات

توزيع الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات عام ٢٠١٤

نوع التسهيلات	قيمة التسهيلات	قيمة الضمانات	نوع الضمانات
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار	
تمويل اتفاقيات اعادة شراء اوراق مالية	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	أوراق مالية حكومية
سلف ممنوحة لمؤسسات الإقراض المتخصصة وللبنوك	٩٧,٩٨١,٠٨٥	١٥٩,٧٨٥,٩١٩	اوراق مالية حكومية وكمبيالات

٣- التركز في التعرضات حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

	داخل المملكة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أخرى	أوروبا	آسيا *	امريكا	كندا	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ذهـــب	-	-	-	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧	-	-	-	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧
نقد وأرصدة وودائع	١٩٩,٧١١,٤٠٧	١,٦٠٣,٣٥٨,٧٣٦	٢,٦١٢,٦٣٨	٢,٢٤٨,٣٢٧,٣٥١	١٠٠,٠٥٥,١٤٩	٦٥١,٦٠٢,٠٨٧	٥٩٠,٠٧٩	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	٢١,٢٠٩,١٣٤	-	١٥٥,٩٢٢,٣١٢	-	٥٦,١٤٧,١٣٧	-	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	-	٣٥٩,٠٧٨,١٦٢	٢٤,٦٧١,٨٣٨	٢,٢٨٣,٣٧١,٧٢٠	٦٢٨,٩٠٤,٨٢٩	٢,١٤٤,٩٢٦,٦١٠	١٥٥,٣٢٢,٨٥٩	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	-	-	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	-	-	-	-	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	-	٩٧,٣٠٨,٠٧٢
موجودات مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	٢٨٩,١٦٨,٩٦٠	٦,٢١٥,٩٥٠	-	-	١٩,٦١٧,٤٤٠	-	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠
موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية	-	٢,٨٨٦,٢٨١	٤٦,٥٤٠	٧,٧٨١,٤٨٢	١,٣٢١,٧٠٥	٤,٥١٥,٠٠٧	٢٩٣,٧٩٧	١٦,٨٤٤,٨١٢
أوراق مالية وأخرى	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤	-	-	-	-	-	-	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤
ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧	-	-	-	-	-	-	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧
موجودات مالية محلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨,٧٩٦,٣٦٥	-	-	-	-	-	-	٨,٧٩٦,٣٦٥
تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية	٣٧,١٢٣,٠٧٧	-	-	-	-	-	-	٣٧,١٢٣,٠٧٧
الإجمالي لسنة ٢٠١٥	١,٤١٦,٢٤٢,٧٢٠	٢,٢٧٥,٧٠١,٢٧٣	٨٠٠,٤٢٩,١٧٦	٥,٦٩٣,٢٧٨,١٥٢	٧٣٠,٢٨١,٦٨٣	٢,٩٧٤,١١٦,٣٥٣	١٥٦,٢٠٦,٧٣٥	١٤,٠٤٦,٢٥٦,٠٩٢
الإجمالي لسنة ٢٠١٤	١,٧٥٣,٧٣٨,٦٥٢	١,٧٩٢,٥٥٦,٤٥١	٧٩١,٠٢٥,٠٩٤	٦,١٤٣,٤١١,٨٢٩	٣٦٩,٥٦٠,٨٤٩	٣,٠٧١,٠٥٤,٣٣٨	١٠٠,١٤٨,٣٨٩	١٤,٠٢١,٤٩٥,٦٠٢

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

٤ – التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

البند / القطاع الاقتصادي	مالـــــــــــي	حكومة وقطاع عام	الإجمالـــــــي
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
ذهب	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧	–	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧
نقد وأرصدة وودائع	٣,٨٤٥,٤٢٦,٦٩٩	٩٦٠,٨٣٠,٧٤٨	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧٠,٩٠٠,٠٠٠	١٦٢,٣٧٨,٥٨٣	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	٧٠,٥٨٥,٥١٤	٥,٥٢٥,٦٩٠,٥٠٤	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	–	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	–	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	٩٧,٣٠٨,٠٧٢
الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠
موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية	٥,٣٤٠,٦٣٣	١١,٥٠٤,١٧٩	١٦,٨٤٤,٨١٢
أوراق مالية وأخرى	–	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤
ائتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	٣٥٥,٦٢٩,١٢٨	٣٥,٩٧٤,١٧٩	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧
الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨,٧٩٦,٣٦٥	–	٨,٧٩٦,٣٦٥
تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	–	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية	٣٧,١٢٣,٠٧٧	–	٣٧,١٢٣,٠٧٧
الإجمالي لسنة ٢٠١٥	٥,٤٤١,٦٧٦,٧٠٣	٨,٦٠٤,٥٧٩,٣٨٩	١٤,٠٤٦,٢٥٦,٠٩٢
الإجمالي لسنة ٢٠١٤	٦,٥٢١,٧١٨,١٩٠	٧,٤٩٩,٧٧٧,٤١٢	١٤,٠٢١,٤٩٥,٦٠٢

٥- التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

٢٠١٥	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	فرنك سويسري	ين ياباني	دولار كندي	اليورو	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:								
ذهب	-	-	-	-	-	-	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧
حسابات النقد	١٨٩,٨٦٠,٨٠٤	١,٨٣٢,٦٢٠	٢٩,١٧٧	-	-	٧,٩٧٠,٦٠٦	١٨,٢٠٠	١٩٩,٧١١,٤٠٧
حسابات جارية	٧٠٤,٠٦٣,٧٣٠	١٩,٨٩٢,٤٤٦	١	٧٧٠,٤٧٧	٥٩٠,٠٧٩	٤٣,٩٦٠,٥٢٧	٣,٧٧٦,٧٩٢	٧٧٣,٠٥٤,٠٥٢
حسابات تحت الطلب	٢٦٦,٥٢٢	-	٣٧١,٤٦٦	-	-	-	-	٦٣٧,٩٨٨
حسابات لأجل	٣,٨٣٢,٨٥٤,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣,٨٣٢,٨٥٤,٠٠٠
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال								
قائمة الدخل	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣	-	-	-	-	-	-	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣
أوراق تجارية	٩٨٦,٥٨٢,٩٨٩	-	-	-	-	-	-	٩٨٦,٥٨٢,٩٨٩
سندات أجنبية بالتكلفة المطفأة بفائدة								
ثابتة	٢,٠٠٨,٥٩٧,٥٥٩	-	-	-	-	-	-	٢,٠٠٨,٥٩٧,٥٥٩
سندات أجنبية بالتكلفة المطفأة بفائدة								
معومة	٢,٦٠١,٠٩٥,٤٧٠	-	-	-	-	-	-	٢,٦٠١,٠٩٥,٤٧٠
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	-	-	-	-	-	-	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
موجودات مالية أجنبية بالقيمة العادلة								
من خلال قائمة الدخل	١٢,٤٦٨,٢٩٢	-	-	-	-	-	٣٠٢,٥٣٤,٠٥٨	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠
موجودات متنوعة أخرى بعملات								
أجنبية	١٦,٦٧٢,٩٠٣	٥,٥٨٦	-	-	١٦٦	-	١٦٦,١٥٧	١٦,٨٤٤,٨١٢
المجموع	١١,٣٥٢,٦٢٣,٠٦٢	٢١,٧٣٠,٦٥٢	٤٠٠,٦٤٤	٧٧٠,٤٧٧	٥٩٠,٢٤٥	٥١,٩٣١,١٣٣	١,٣٠٤,٣٧٠,٤٩٤	١٢,٧٣٢,٤١٦,٧٠٧
المطلوبات:								
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٥٧,٢٦٦,٣٧٦	١١,٤١١,٤٢٧	-	-	-	٤٧,٢٥٥,٤٨٢	-	٣١٥,٩٣٣,٢٨٥
حسابات لأجل بنوك / أخرى	٦,٢٩٠,٥٦٠	-	-	-	-	-	-	٦,٢٩٠,٥٦٠
حسابات لأجل احتياطي	٤٤٩,٠٩٤,١٢١	-	-	-	-	-	-	٤٤٩,٠٩٤,١٢١
حسابات لأجل	٩٣٥,٩٧٧,٩٥٣	-	-	-	-	-	-	٩٣٥,٩٧٧,٩٥٣
حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	١٥٩,٣٦١,٦٢٥	١٥٩,٣٦١,٦٢٥
المجموع	١,٦٤٨,٦٢٩,٠١٠	١١,٤١١,٤٢٧	-	-	-	٤٧,٢٥٥,٤٨٢	١٥٩,٣٦١,٦٢٥	١,٨٦٦,٦٥٧,٥٤٤
٢٠١٤								
الموجودات	١٠,٦٤٤,١٩٣,٤٠٤	١٨٣,٥٣٥,١٠٣	٣٠٧,٨٣٨	٣,٤٠٣,٤٣٣	٨٧,٢٢٢,٥٩٨	٢٤٩,٤٠٢,٠٨٨	١,١٤٧,٦٤٦,٠٤٨	١٢,٣١٥,٧١٠,٥١٢
المطلوبات	١,٩٥٤,٣٩٩,١٣٣	١٧,٤٢٦,٢٤٩	-	٢,٢٣٣,٩٧١	-	٦٦,٧٤٨,٥٣٢	١٦٦,٤٣٠,٣٣٦	٢,٢٠٧,٢٣٨,٢٢١

ب – مخاطر السوق

وهي مخاطر تذبذب القيمة العادلة والتدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجـة للـتغير في أسـعار السـوق مثـل سـعر الفائـدة وأسعار الصرف، تقاس مخاطر السوق من قبل إدارة البنك بعدة أساليب منها:

- مراقبة المخاطر من خلال دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية ورفع تقارير دورية إلى لجنة الاستثمار.
- وضع نموذج لقياس مخاطر أسعار الفائدة مثل استخدام أسلوب تحليل الحساسية ويقوم على أساس تقدير مخـاطر تحقيق خسارة في القيمة العادلة نتيجة التغير في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.
- أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) وهو أسلوب إحصائي لتقدير الخسائر المحتملة في أداة أو محفظة نتيجـة التغيرات المعاكسة في السوق وتظهر أقصى خسارة ممكن أن تتحقق عنـد مسـتوى محـدد مـن الثقـة (٩٥٪) وفـترة احتفاظ محددة.
- استمرار البنك بسياسة ربط الدينار بالدولار الأمريكي والاحتفاظ بنسـبة كـبيرة مـن موجوداتـه بالـدولار الأمريكـي بنسبة لا تقل عن (٨٢٪) من صافي موجـودات البنـك بالعملـة الأجنبيـة (بعـد طـرح ودائـع البنـوك المحليـة مـن العملات الأجنبية وجميع الالتزامات الخارجية قصيرة الأمد).

– مخاطر التغير في أسعار الفائدة

وهي المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة في السوق وتعتبر من أكثر مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك حيث تشـكل الودائع جزء كبير من استثمارات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى الأدوات الأخرى المرتبطة بسـعر الفائـدة مثـل أدوات الدين (الدخل الثابت).

يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تطبيق تحليل الحساسية للأدوات الخاضعة لأسـعار الفائـدة في المحفظـة (تحليل موازٍ+، – ١٪ على نفس الفائدة).

– مخاطر أسعار الصرف

من اكثر المخاطر التي يمكن ان تواجه العملية الاستثمارية وتنشأ نظراً لارتباط الدينار الأردني بسعر صـرف ثابـت بالـدولار الأمريكي. ونظراً لأنه يمكن للبنك المركزي الأردني الاحتفاظ لغاية ١٨٪ من صافي موجوداته بعملات اجنبيـه أخـرى غـير الدولار الأمريكي من إجمالي موجودات البنك بالعملة الأجنبية، فإن أي تغيرات سلبية على سـعر صـرفها مقابـل الـدولار الأمريكي سيؤدي إلى تناقص حجم موجودات البنك بمقدار هذا التغير.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وضع هذه النسبة جاء لأهداف استراتيجية وذلك بغرض التنويع وحفظ التوازن بـين موجـودات ومطلوبات البنك من العملات الأجنبية المختلفة، كما ان المشرع ومن خلال قانون البنك المركـزي/ المـادة (٥٦/أ) تطـرق إلى معالجة هذا الوضع لقناعته بأهمية وضرورة احتفاظ البنك المركزي بجزء من موجوداته بالعملات الأجنبية الأخـرى لتلبيـة احتياجاته واحتياجات الدولة ومؤسساتها وتم تحييد أثار تقلبات أسعار صـرف العمـلات الأجنبيـة علـى أربـاح وخسـائر البنك المركزي من خلال قيدها في حساب خاص بفروق التقيـيم نظـراً لان تقلبـات أسـعار الصـرف عمليـة متكـررة ودائمـة الحدوث. وتبلغ نسبة الاستغلال حاليا حوالي (٠,٧٤٥٪).

- مخاطر أسعار الفائدة

تحليل الحساسية للحسابات المعرضة لمخاطر التغير في سعر الفائدة حسب نوع العملة للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٤:

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٥:

العملة	أثر رفع سعر الفائدة ١٪ على قائمة الدخل	أثر خفض سعر الفائدة ١٪ على قائمة الدخل
	دينار	دينار
دولار أمريكي	٩٦,٦٢٤,٠٨٦	(٩٦,٦٢٤,٠٨٦)
دينار أردني	(٩٦,٦٢٤,٠٨٦)	٩٦,٦٢٤,٠٨٦

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٤:

العملة	أثر رفع سعر الفائدة ١٪ على قائمة الدخل	أثر خفض سعر الفائدة ١٪ على قائمة الدخل
	دينار	دينار
يورو	١,٨١٨,٣٧٢	(١,٨١٨,٣٧٢)
جنية استرليني	١,٦٥٤,٩١٣	(١,٦٥٤,٩١٣)
دولار امريكي	٨٤,٦٢٠,٢٨٨	(٨٤,٦٢٠,٢٨٨)
دينار أردني	(٣٣,٢٠٣,٤٣٨)	٣٣,٢٠٣,٤٣٨

- مخاطر العملات:

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٥:

العملة	أثر رفع سعر الصرف ٥٪ على رأس المال والاحتياطيات	أثر خفض سعر الصرف ٥٪ على رأس المال والاحتياطيات
	دينار	دينار
يورو	٢,٥٩٦,٥٥٧	(٢,٥٩٦,٥٥٧)
جنية استرليني	١,٠٨٦,٢٥٣	(١,٠٨٦,٢٥٣)
ين ياباني	٣٨,٥٢٤	(٣٨,٥٢٤)
دولار كندي	٢٩,٥٠٤	(٢٩,٥٠٤)
فرنك سويسري	٢٠,٠٣٢	(٢٠,٠٣٢)
عملات أخرى	١٨٩,٧٤٩	(١٨٩,٧٤٩)

تحليل الحساسية لعام ٢٠١٤:

العملة	أثر رفع سعر الصرف ٥٪ على رأس المال والاحتياطيات	أثر خفض سعر الصرف ٥٪ على رأس المال والاحتياطيات
	دينار	دينار
يورو	١١,٣٨٤,٠٨٦	(١١,٣٨٤,٠٨٦)
جنية استرليني	٩,١٧٢,٠١٤	(٩,١٧٢,٠١٤)
ين ياباني	١٧٠,١٧٢	(١٧٠,١٧٢)
دولار كندي	٤,٣٥٨,٨٥٣	(٤,٣٥٨,٨٥٣)
فرنك سويسري	١٥,٣٩٢	(١٥,٣٩٢)
عملات أخرى	١٦,٣٨٤,٣٩٠	(١٦,٣٨٤,٣٩٠)

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

٢٠١٥	لغاية ٣ أشهر	أكثر من ٣-٦ أشهر	اكثر من ٦ أشهر إلى سنة	اكثر من سنة إلى ٣ سنوات	اكثر من ثلاث سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات:							
موجودات ذهب وعملات أجنبية:							
ذهب	٣٥٧,٦٥٦,٠٠٠	٩٤,٨٧٢,٩٦٠	-	-	-	٥٤٥,٣٤٦,٣٢٧	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧
نقد وأرصدة وودائع	٣,١٣٨,٦٨٩,٤٤٧	٨٤٦,٥٤٦,٠٠٠	٨٢١,٠٢٢,٠٠٠	-	-	-	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	٩١,٤٧٨,٥٨٣	-	١٤١,٨٠٠,٠٠٠	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	١,٠١٦,٤٩١,٥٥٦	٤٢٧,٧٨٣,٦٨٦	٦٥٤,٩٤٤,٣٧٧	٢,٢١٧,٥٠٦,٠٦٨	١,٢٧٩,٥٥٠,٣٣١	-	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	-	-	-	-	-	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	٩٧,٣٠٨,٠٧٢
الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠
موجودات متنوعة أخرى بعملات أجنبية	١٦,٨٤٤,٨١٢	-	-	-	-	-	١٦,٨٤٤,٨١٢
موجودات بالعملة الأردنية:							
أوراق مالية وأخرى	٥١٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	١٥٥,٨٥٥,٠٠٠	٤٠,٢٧٥,٤١١	٥٣٢,٢٦٨,١٥٣	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤
إئتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	(٣٦,٧٤٠,٥٦٢)	-	١,٠٢٠,٢١٠	-	-	٤٢٧,٣٢٣,٦٥٩	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧
الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	٨,٧٩٦,٣٦٥	٨,٧٩٦,٣٦٥
تمويل اتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
موجودات ثابتة- بالصافي	-	-	-	-	-	١١,٣٣٧,٢٠٨	١١,٣٣٧,٢٠٨
موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية	-	-	-	-	٢٣,٢٥٠,١٤٥	١٣,٨٧٢,٩٣٢	٣٧,١٢٣,٠٧٧
فروق تقييم عملات أجنبية وذهب	-	-	-	-	-	٢٧١,٠٨٤٧,٨٦٦	٢٧١,٠٨٤٧,٨٦٦
إجمالي الموجودات	٤,٠٥٤٣,٤٥١,٢٥٣	١,٣٦٩,٢٠٢,٦٤٦	١,٤٧٧,٠٨٦,٥٨٧	٢,٤٦٤,٨٣٩,٦٥١	١,٣٤٣,٠٧٥,٨٨٧	٣,١٣١,٧٨٥,١٤٢	١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦
مطلوبات:							
نقد مصدر	-	-	-	-	-	٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧	٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧
مطلوبات بعملات أجنبية:							
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية	٦١٩,٧٠١,٠٧٩	-	-	-	-	-	٦١٩,٧٠١,٠٧٩
ودائع الحكومة	١٢١,٣٣٢,٣٧٨	-	-	-	-	-	١٢١,٣٣٢,٣٧٨
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة	١,١١٦,٢٩٢	-	-	-	-	-	١,١١٦,٢٩٢
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية	٨٥١,٦١٨,٠٢٨	١٠٦,٣٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨
التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	١٥٩,٣٦١,٦٢٥	١٥٩,٣٦١,٦٢٥
ودائع ومطلوبات أخرى	٧,١٧٨,١٤٣	-	-	-	-	-	٧,١٧٨,١٤٣
مطلوبات بالعملة الأردنية:							
شهادات الإيداع	-	١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية	٢,٧٥١,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	٣,١٧١,٦٠٤,٨٣٩	٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩
ودائع الحكومة	٥٩٤,٩٧٧,٨٥٦	-	-	-	-	٢٢٩,٨٨٧	٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة	١٩٧,٥٥٠,٥٤٤	-	-	-	-	-	١٩٧,٥٥٠,٥٤٤
حسابات صندوق النقد الدولي	-	-	-	-	-	٥١١,٦٩٧	٥١١,٦٩٧
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية	-	-	-	-	-	٢,٧٥٦,٤٠٨	٢,٧٥٦,٤٠٨
مطلوبات أخرى- بالعملة الأردنية	٣٩,٤٨٧,٥٠٤	-	-	-	-	٥٠,٧٥٨,٩٤٦	٩٠,٢٤٦,٤٥٠
إجمالي المطلوبات	٥,١٨٤,٤٦١,٨٢٤	١,١٨٢,٨٥٠,٠٠٠	-	-	-	٧,٧٢١,٩٩١,١٩٩	١٤,٠٨٩,٣٠٣,٠٢٣
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٦٤١,٠١٠,٥٧١)	١٨٦,٣٥٢,٦٤٦	١,٤٧٧,٠٨٦,٥٨٧	٢,٤٦٤,٨٣٩,٦٥١	١,٣٤٣,٠٧٥,٨٨٧	(٤,٥٩٠,٢٠٦,٠٥٧)	٢٤٠,١٣٨,١٤٣
٢٠١٤							
إجمالي الموجودات	٥,٣٩٤,٢٤٥,٦٩٥	١,٦٧٢,٩٥١,٣٦٣	٥٠٦,٣٩٤,١٢٠	٢,٣٣٧,٨٣٦,١٠٦	١,٣٤٨,٥٥٠,٤٦٣	٢,٧٧٢,٨٠٣,٩٦٩	١٤,٠٣٢,٧٨١,٧١٦
إجمالي المطلوبات	٦,١٨٢,٩٥١,٨٣٦	٤٢٧,٠٤٧,٣٣١	-	-	-	٧,٢٦٨,٦٩٨,١٢٠	١٣,٨٧٨,٦٩٧,٢٨٧
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(٧٨٨,٧٠٦,١٤١)	١,٢٤٥,٩٠٤,٠٣٢	٥٠٦,٣٩٤,١٢٠	٢,٣٣٧,٨٣٦,١٠٦	١,٣٤٨,٥٥٠,٤٦٣	(٤,٤٩٥,٨٩٤,١٥١)	١٥٤,٠٨٤,٤٢٩

ج – مخاطر السيولة

توزيع استحقاقات الموجودات لمقابلة الالتزامات كما يلي:

١. ان لا يتجاوز حجم حيازة البنك من أي إصدار عن ١٠٪ من حجم الإصدار الكلي أو ١٠٠ مليون دولار أمريكي أيهما أقل.
٢. الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة الجاهزة في الحسابات الجارية ما يشكل ٢٠٪ من الاعتمادات المصدرة على الأقل.
٣. الاحتفاظ بموجودات قابلة للتسييل بسهولة كحماية ضد أي نقص غير منظور في السيولة.
٤. يتم قياس السيولة من خلال كشف الأرصدة اليومي إضافة إلى تحليل وتوزيع الموجودات المالية على أساس التاريخ المتوقع لاستحقاقها والالتزامات التي قد تطرأ وبحاجة إلى دفعات.

٣٧ – إدارة رأس المال

يهدف البنك المركزي من إدارة رأس المال إلى تحقيق ما يلي:

أ – التوافق مع قانون البنك المركزي الأردني.

ب – المحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية من خلال بناء قاعدة قوية لدعم أهداف البنك المركزي المثلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة وتوفير بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني من خلال تطبيق سياسة نقدية فعّالة وتوظيف للموارد البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

ويقوم البنك بالاحتفاظ باحتياطي عام يمثل ٢٠٪ من الربح الصافي للبنك المركزي في كل سنة مالية وتدفع باقي الأرباح الصافية إلى وزارة المالية بعد أخذ كافة الاحتياطيات والمخصصات اللازمة، وفي حالة زيادة الاحتياطي العام عن مثلي راس المال فتدفع جميع الأرباح الصافية إلى وزارة المالية أما اذا لم تكفي الاحتياطيات لتغطية أي خسارة في حساب الأرباح والخسائر لأية سنة مالية فعلى الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية وتكون الدفعة ديناً ممتازاً للحكومة على الأرباح المتحققة فيما بعد.

بنود رأس المال:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينار	دينار
رأس المال	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠٠
الاحتياطي العام	١,٨٧٨,٢٦٤	١,٨٧٨,٢٦٤
إحتياطي تقييم الموجودات المالية	١١٨,٦٤٥,٣٤٦	١٠١,٢١٢,١٦٠
الاحتياطيات الخاصة	٧١,٦١٤,٥٣٣	٢,٩٩٤,٠٠٥
مجموع رأس المال والاحتياطيات	٢٤٠,١٣٨,١٤٣	١٥٤,٠٨٤,٤٢٩

٣٨ – تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاسترددها أو تسويتها :

٢٠١٥	٣١ كانون الاول ٢٠١٥		
	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
ذهب	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧	–	٩٩٧,٨٧٥,٢٨٧
نقد وأرصدة وودائع	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧	–	٤,٨٠٦,٢٥٧,٤٤٧
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	٢,٠٩٩,٢١٩,٦١٩	٣,٤٩٧,٠٥٦,٣٩٩	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨
تسهيلات واتفاقيات الدفع المستحقة	–	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	–	٩٧,٣٠٨,٠٧٢	٩٧,٣٠٨,٠٧٢
الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠
موجودات متنوعة اخرى بعملات اجنبية	١٦,٨٤٤,٨١٢	–	١٦,٨٤٤,٨١٢
أوراق مالية وأخرى	٦١٠,٠٠٠	٧٢٨,٣٩٨,٥٦٤	٧٢٩,٠٠٨,٥٦٤
إئتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	١٦٨,٣٢٤,٣٤١	٢٢٣,٢٧٨,٩٦٦	٣٩١,٦٠٣,٣٠٧
الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	٨,٧٩٦,٣٦٥	٨,٧٩٦,٣٦٥
تمويل إتفاقيات إعادة شراء أوراق مالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	–	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
موجودات ثابتة بالصافي	–	١١,٣٣٧,٢٠٨	١١,٣٣٧,٢٠٨
موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية	٣٧,١٢٣,٠٧٧	–	٣٧,١٢٣,٠٧٧
فروق تقييم عملات أجنبية وذهب	٢٧١,٨٤٧,٨٦٦	–	٢٧١,٨٤٧,٨٦٦
الاجمالي	٨,٤٤٨,١٠٢,٤٤٩	٥,٨٨١,٣٣٨,٧١٧	١٤,٣٢٩,٤٤١,١٦٦
المطلوبات :			
نقد مصدر	–	٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧	٤,٣٣٦,٧٦٧,٧٩٧
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – أجنبي	٦١٩,٧٠١,٠٧٩	–	٦١٩,٧٠١,٠٧٩
ودائع الحكومة – أجنبي	١٢١,٣٣٢,٣٧٨	–	١٢١,٣٣٢,٣٧٨
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – أجنبي	١,١١٦,٢٩٢	–	١,١١٦,٢٩٢
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – أجنبي	٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨	–	٩٥٧,٩٦٨,٠٢٨
التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة	–	١٥٩,٣٦١,٦٢٥	١٥٩,٣٦١,٦٢٥
ودائع ومطلوبات أخرى – أجنبي	٧,١٧٨,١٤٣	–	٧,١٧٨,١٤٣
شهادات إيداع – دينار	١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠	–	١,٠٧٦,٥٠٠,٠٠٠
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – دينار	٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩	–	٥,٩٢٣,١٠٤,٨٣٩
ودائع الحكومة – دينار	٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣	–	٥٩٥,٢٠٧,٧٤٣
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – دينار	١٩٧,٥٥٠,٥٤٤	–	١٩٧,٥٥٠,٥٤٤
حسابات صندوق النقد الدولي	٥١١,٦٩٧	–	٥١١,٦٩٧
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية –			
دينار	٢,٧٥٦,٤٠٨	–	٢,٧٥٦,٤٠٨
مطلوبات أخرى – دينار	٩٠,٢٤٦,٤٥٠	–	٩٠,٢٤٦,٤٥٠
الاجمالي	٩,٥٩٣,١٧٣,٦٠١	٤,٤٩٦,١٢٩,٤٢٢	١٤,٠٨٩,٣٠٣,٠٢٣

٢٠١٤	٣١ كانون الاول ٢٠١٤		
	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
ذهب	٥٢٧,٩٩٣,٢٧٩	–	٥٢٧,٩٩٣,٢٧٩
نقد وأرصدة وودائع	٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩	–	٥,٨٧٧,٧٥٢,٤٩٩
أوراق مالية أجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١٤١,٤٢٩,٨٩٨	١٤٨,٤٤٥,٢٩٧	٢٨٩,٨٧٥,١٩٥
أوراق مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	١,١٣٧,٠٧٦,٩٧٤	٣,٤٠١,٠١٦,٩٠٩	٤,٥٣٨,٠٩٣,٨٨٣
تسهيلات وإتفاقيات الدفع المستحقة	–	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠	٧٦٦,٨٨٢,٢١٠
حقوق السحب الخاصة	–	١٢٧,١٩٦,٩٢٧	١٢٧,١٩٦,٩٢٧
الموجودات المالية الأجنبية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩
موجودات متنوعة أخرى بعملات اجنبية	١٤,٣٣٨,١٤٧		١٤,٣٣٨,١٤٧
أوراق مالية وأخرى	١٥١,٢٣٢,٠٠٠	٧٥٧,٩٣٤,٥٦٤	٩٠٩,١٦٦,٥٦٤
إئتمان ممنوح للبنوك والمؤسسات المالية المحلية	٦١,٩٦٣,٦٣٥	٤٨٥,٢٦٥,٤٤٣	٥٤٧,٢٢٩,٠٧٨
الموجودات المالية المحلية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	٦,٤٠٢,١٦٩	٦,٤٠٢,١٦٩
تمويل إتفاقية إعادة شراء أوراق مالية	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	–	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
موجودات ثابتة بالصافي	–	١١,٢٨٦,١١٤	١١,٢٨٦,١١٤
موجودات متنوعة أخرى بالعملة الأردنية	٤٠,٧٩٠,٣٥٢	–	٤٠,٧٩٠,٣٥٢
الاجمالي	٨,٠٢٧,٥٧٦,٧٨٤	٦,٠٠٥,٢٠٤,٩٣٢	١٤,٠٣٢,٧٨١,٧١٦
المطلوبات :			
نقد مصدر	–	٤,١٧٧,٨٥٣,٥٣٨	٤,١٧٧,٨٥٣,٥٣٨
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – أجنبي	٧٤١,٩١١,٨٢٤	–	٧٤١,٩١١,٨٢٤
ودائع الحكومة – أجنبي	١٠٠,٢٧٨,٩٣٩	–	١٠٠,٢٧٨,٩٣٩
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – أجنبي	١,٨٥٦,٩٢٣	–	١,٨٥٦,٩٢٣
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – أجنبي	١,١٩٤,٦٩٠,٤٢٥	–	١,١٩٤,٦٩٠,٤٢٥
التزامات مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة	–	١٦٦,٤٣٠,٣٣٦	١٦٦,٤٣٠,٣٣٦
ودائع ومطلوبات أخرى – أجنبي	٢,٠٦٩,٧٧٤	–	٢,٠٦٩,٧٧٤
شهادات إيداع – دينار	٢٥٩,٣٠٠,٠٠٠	–	٢٥٩,٣٠٠,٠٠٠
ودائع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المحلية – دينار	٦,٢٨٤,٣٣٤,٣٣٨	–	٦,٢٨٤,٣٣٤,٣٣٨
ودائع الحكومة – دينار	٦٠٥,٢١٠,٥٩٠	–	٦٠٥,٢١٠,٥٩٠
ودائع الحكومة بموازنات مستقلة ومؤسسات عامة – دينار	٢٥١,٤٣٩,٩٢٠	–	٢٥١,٤٣٩,٩٢٠
حسابات صندوق النقد الدولي	٥١٤,٧١٨	–	٥١٤,٧١٨
ودائع الهيئات والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية – دينار	١,٢٤٧,٣٦٢	–	١,٢٤٧,٣٦٢
مطلوبات أخرى – دينار	٩١,٥٥٨,٦٠٠	–	٩١,٥٥٨,٦٠٠
الاجمالي	٩,٥٣٤,٤١٣,٤١٣	٤,٣٤٤,٢٨٣,٨٧٤	١٣,٨٧٨,٦٩٧,٢٨٧

٣٩ – حسابات مدارة لصالح العملاء

– عمليات السوق المفتوحة والدين العام

بلغت الحسابات المدارة لصالح العملاء ما قيمتها ١٢,٩٤٧ مليون دينار كما هي في نهاية العام ٢٠١٥ مقابل ١٣,٠٨٠ مليون دينار للعام ٢٠١٤، موزعة كما يلي:

الحســـــــــــــــاب	بالمليون دينار	
	٢٠١٥	٢٠١٤
وزارة المالية/ سندات خزينة	١٢,٢٥٩	١١,٨٢١
وزارة المالية/ أذونات خزينة	١٢٥	٦٥٠
المؤسسات العامة/ سندات مؤسسات عامة	٥٦٣	٦٠٩
	١٢,٩٤٧	١٣,٠٨٠

٤٠ – مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة ٣١ كـــانـــون الأول ٢٠١٥ دينـــار	القيمة العادلة ٣١ كـــانـــون الأول ٢٠١٤ دينـــار	مستوى القيمة العادلـــــة	طـــريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
سندات أجنبية	٢٣٣,٢٧٨,٥٨٣	٢٨٩,٨٧٥,١٩٥	المستوى الأول والثاني	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية أجنبية بالتكلفة المطفأة	٥,٥٩٦,٢٧٦,٠١٨	٤,٥٣٨,٠٩٣,٨٨٣	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	٥,٨٢٩,٥٥٤,٦٠١	٤,٨٢٧,٩٦٩,٠٧٨				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
مساهمات متوفر لها أسعار سوقية	–	–	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية مقارنتها بالقيمة	لا ينطبق	لا ينطبق
مساهمات غير متوفر لها أسعار سوقية	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩	المستوى الثاني	السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	٣١٥,٠٠٢,٣٥٠	٣٠٠,٧٧٥,٢٩٩				
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	٦,١٤٤,٥٥٦,٩٥١	٥,١٢٨,٧٤٤,٣٧٧				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠١٥.

ب – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	٣١ كانون الأول ٢٠١٥		٣١ كانون الأول ٢٠١٤		مستوى القيمة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	٢١٥,١٨١,٦٣٣	٢١٥,١٨٣,٠٠٣	٥,٣٨٧,٩٤٠	٥,٣٨٧,٩٦٢	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٨٨,٤١٠,٤٠٦	٣٨٨,٥٧٤,٣٦٠	١,٣٣٠,٢٨٩,١٠٥	١,٣٣٠,٥٣٢,٨٨٢	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣,٨٣٢,٨٥٤,٠٠٠	٣,٨٣٨,٦٦٢,١٤٠	٤,٣٦٦,٩٢٤,٩٦٥	٤,٣٦٩,٣٥٠,٨٢٧	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	١,٠٣٦,٥٨٢,٩٨٩	١,٠٣٧,٩٨٧,٤٥٠	٤١٤,٩٧٥,٨٢٩	٤١٥,١٩٢,٥٥٤	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٤,٦٠٩,٦٩٣,٠٢٩	٤,٦١٨,٥٥٥,٧٨١	٤,١٩٨,١١٨,٠٥٣	٤,٢٠٩,٥٢٧,٦٠٧	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**١٠,٠٨٢,٧٢٢,٠٥٧**	**١٠,٠٩٨,٩٦٢,٧٣٤**	**١٠,٣١٥,٦٩٥,٨٩٢**	**١٠,٣٢٩,٩٩١,٨٣٢**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣,٢٠٠,٥٩٤,١٢١	٣,٢٠٠,٧٠٧,١٩٦	٣,٨٦٠,٩٦٢,٨٩١	٣,٨٦١,٢٢٩,٤٤٩	المستوى الثاني
ودائع	٩٤٢,٢٦٨,٥١٢	٩٤٣,١٣٤,٩٧٣	١,١٦٧,٧٢١,٣٢١	١,١٦٨,٠١٧,٦٠٦	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	٣٥,٥٨٨,٠٤٠	٣٥,٥٨٨,٠٤٠	٢٧,٦٩٢,٦٢٩	٢٧,٦٩٢,٦٢٩	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**٤,١٧٨,٤٥٠,٦٧٣**	**٤,١٧٩,٤٣٠,٢٠٩**	**٥,٠٥٦,٣٧٦,٨٤١**	**٥,٠٥٦,٩٣٩,٦٨٤**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

٤١ – ارتباطات والتزامات محتملة

يتكون هذا البند مما يلي:

أ – ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
كفالات:		
دفع	١,٠٢٧,٣٢٤	٤٨٦,٨٨٦
حسن تنفيذ	١,١٣٢,٢٢٣	٩٠٦,٥٤٠
أخرى	١,٨٤٦,٥٩٤	١,٦٠٦,٦٥٩
المجموع	٤,٠٠٦,١٤١	٣,٠٠٠,٠٨٥

ب – التزامات تعاقدية:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
عقود مشاريع انشائية	١٨٩,٧٩٠	٢٣٤,٠٣٧

ج – حسابات نظامية

	٣١ كانـــــــــــــــــون الاول	
	٢٠١٥	٢٠١٤
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
اعتمادات مستندية	٣٠٤,٧٧٧,٠٠١	٣٤٩,٢٧٠,٨٥٦
عقود المقايضة*	٧٤,٨١١,٠٨٥	٦٠,٦١٤,٤٧٣
التزامات اجنبيه مقابل بيع عملات تسليم آجل **	–	٢١,٤٠٣,٣٢٦
	٣٧٩,٥٨٨,٠٨٦	٤٣١,٢٨٨,٦٥٥

* يمثل هذا البند أربعة عقود مقايضة بالعملة الأجنبية (دولار أمريكي) مقابل الدينار الأردني أجراهما البنك المركزي الأردني مع كل من بنك مرخص مقابل رأسمال البنك واحتياطياته بواقع عقدين بقيمة إجمالية تبلغ ٦٠,٥٨٥,٤٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ يستحقان في شهري نيسان وحزيران ٢٠١٦ ومؤسسة مالية دولية مقابل تسهيلات ممنوحة من قبله للبنوك المرخصة ضمن اتفاقية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع عقدين بقيمة ١٤,٢٢٥,٦٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ يستحقان في شهري آذار وحزيران ٢٠١٦ وتفاصيلها كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٥			
قيمة عقد المقايضة	القيمة العادلة اصول	القيمة العادلة التزامات	تصنيف البنك *** طويل / قصير الأجل	تاريخ الاستحقاق
دولار أمريكي	دينار	دينار		
١٣,٦٠٦,٨٨٠	٥,٦٥١	–	A1/P1	٤ نيسان ٢٠١٦
٧٠,٥٢١,٨٦٢	٢٢,٩١٩	–	A1/P1	٢ حزيران ٢٠١٦
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٧١	–	Aaa/P1	٧ آذار ٢٠١٦
١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٠	–	Aaa/P1	٢٣ حزيران ٢٠١٦
١٠٤,١٢٨,٧٤٢	٣٠,١٩٢	–		

	٣١ كانون الأول ٢٠١٤			
قيمة عقد المقايضة	القيمة العادلة اصول	القيمة العادلة التزامات	تصنيف البنك *** طويل / قصير الأجل	تاريخ الاستحقاق
دولار أمريكي	دينار	دينار		
١٣,٣٢٣ مليون	–	(٤٥٣)	A2/P1	٢ نيسان ٢٠١٥
٧٠,٥٢٢ مليون		(٣,٢٩٠)	A2/P1	٤ حزيران ٢٠١٥
٨٣,٨٤٥ مليون	–	(٣,٧٤٣)		

*** التصنيف الائتماني طويل/ قصير الآجل الصادر عن وكالة Moody's العالمية للتصنيف الائتماني.

** عمليات البيع الآجل وتمثل عقود اجراها البنك المركزي الأردني مع البنوك المرخصة لشراء الدينار الأردني مقابل بيع الدولار الامريكي تسليم آجل بهدف تعزيز ثقة السوق المحلي بالدينار الأردني، علماً بأنه لا يوجد عقود قائمة في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

د – بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٩٧/١٠٥) تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٩٧ تمت الموافقة على بيع موجودات ومطلوبات بنك عمان للاستثمار (تحت التصفية) إلى البنك العربي وفقاً لآلية موضحة في اتفاقية البيع والملاحق المرفقة بها ويضمن البنك المركزي اذا ما دعت الحاجة إلى ذلك تعويض البنك العربي عن خسائر بنك عمان للاستثمار وعن عدم تحصيل موجوداته وفقاً لآلية التعويض المبينة في اتفاقية البيع وقرار مجلس الإدارة وكذلك عن رصيد أي خسارة للبنك لم يتم استردادها.

هـ –هنالك قضايا مقامة على البنك المركزي الأردني بمبلغ ٢,٨٤٠,٤٨٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٢,٨٧٩,٣٥٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤) تتمثل بمطالبات مالية، ولا زالت قيد النظر أمام المحاكم المختصة، وبرأي المستشار القانوني للبنك إن المخصصات المستدركة في القوائم المالية كافية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ.

و – تظهر عقود المقايضة القائمة بالأسعار الآجلة بتاريخ قائمة المركز المالي.